الرد على دعوة
الاكتفاء بالعقل لإدراك التوحيد

محمد سلّامي

بسم الله الرحمن الرحيم

إننا نبحث عن أصل الدين الذي ضيّعه أجدادنا عبر القرون، وكلٌّ منا وصل إلى درجة معينة، وليس فينا معصوم ولا من يوحى إليه، والأمراض فينا كثيرة، فعلينا ألا نضيق ذرعا بالمخالف المتأوّل مثلنا.

وقد علّمَنا هذا الدين أن نسمع لمن ينتقدنا ويكشف أخطاءنا مهما كانت نيته، ومهما شق ذلك على نفوسنا، وليس لدى المسلمين ما يُخفونه ولا ما يخشونه من الحق، بل هم أولى به من غيرهم.

لكن يجب غربلة النقد والنقد المضاد، فجميعنا يعتقد أنه مسلم، والواقع أن أكثرنا يبحث عن الإسلام ولم يدخل فيه بسبب الشبهات أو الشهوات.

وقد ظهر اليوم من أراد اختصار المسار الطويل لحل الخلافات العقدية الواقعة وتصحيح العقيدة بالتعويل على عقله وحده بعيدا عن الكتاب والسنة، فزاد الخرق اتساعا.

وفي هذه الصفحات أحاول مناقشة هذا المنهج بالعقل والنقل، متناولا:

ص 2: مسألة الاقتصار على ما تفرزه العقول عن حقيقة التوحيد دون وحي، ومرجعية الاستدلال على التوحيد.

ص 38: ثم مسألة التعامل مع العلماء، وهل تلقّي التوحيد عنهم عبادة لهم من دون الله؟

ص 55: ثم بعض الانحرافات الناتجة عن هذا المنهج، وأمثلة عن تناقضاته ومخالفاته لأبسط ما قرره الوحي وعقول الناس.

ص 62: ومنها إخراجه حكم من لم يظهر كفره من القوم الكفار وأطفالهم من أصل الدين.

ص 90: وفي الختام تشريح لطريقة تحقيق أصل الدين في واقعنا المعاصر، وأسباب الاختلاف في تحديده، والتشوّهات التي ترافقه، ومحاولة إيجاد حلول لها، ربما تساعد في تَخطّي العقبات وتجاوز الشبهات التي تعرقل فهمنا لأصل الدين.

والله وليّ التوفيق

هل يصح استنباط التوحيد من الوحي أم يجب إدراكه بالعقل وحده؟

يرى المخالف أنه لا يصح للجاهل البحث في الوحي عن حقيقة التوحيد والشرك، والباحث فيه لا يزال مشركا وإن وصل إلى عقيدة صحيحة، فالوحي عنده مصدر للشرائع والعقائد الخبرية التي يتلقاها المسلم بعد إسلامه، أما أصل الدين فيجب أن يُبنى ويستدل عليه بالعقل وحده خارج إطار الوحي، إذ يقول(1): [كل من يأتي بقضيّة ما ويقول عنها من أصل الدين،

---

(1) ـ هذه الأقوال منقولة من مقالات وحوارات منشورة، مع العلم أن المخالفين متمسكون بإنكار كل ما يفهمه القارىء من كلامهم، متهمين الجميع في نياتهم، مع الاحتفاظ بهامش واسع للمناورة قائم على التلاعب بالألفاظ والمعاني، كاستعمال لفظ واحد لمعانٍ متعددة، أو إقرار قول هنا وإقرار نقيضه هناك، دون تراجع عن القول الأول، فإذا واجهت أحدهم بخطئه قدّم لك نقيضه متهما إياك بالتحريف أو عدم الفهم، بمنهجية إعلامية غير علمية، بل قائمة على الضخ المتكرر لنفس الأفكار بصيغ مختلفة حتى يتشرّبها المتلقي شيئا فشيئا، ورصّ جُمل كأنها دليل بحد ذاتها بدلا من الاستدلال عليها، مع تصعيد اللهجة أحيانا ضد المخالف والسخرية منه لإرهابه، واستعمال مصطلحات غامضة وحمّالة أوجه حتى لا يصدم القارىء، فالكثير من الكلام ملغّم بقصد أو بغير قصد.

لذلك أقول: إن الدين الغامض ليس دينا والدعوة الغامضة ليست دعوة وليست أهلا للاتباع، وقد انطوت هذه العقيدة على قليل من العقل وكثير من الكفر، فترى أهلها مفتونين بعقولهم يسارعون في الكفر، وقد فتحوا باب ضلالة يتحملون وزرها ووزر من عمل بها.

ويستدل عليها بنقل شرعي وآثار منقولة.. فإنه لا يدرك أصل الدين]، [وحتى وإن وجد هذا الدليل فيعني القضية هنا أصبحت شرعية ولا نقول عنها من أصل الدين].

إن استنباط التوحيد من الكتاب والسنة لا يحوّله إلى أحكام فرعية ومسائل خبرية تُعلم بالوحي فقط، إلا لمن يعتقد أنه مسلم دون توحيد، وأن ما يعرفه من التوحيد من بعد لا يختلف عن الأحكام الشرعية الفرعية، كما يفعل عامة الناس اليوم، وهذا يستوي فيه من يبحث في الوحي ومن يبحث بعقله.

أما قوله: [لا نقول عن قضية مستندة لمفاهيم شرعية لا تدركها العقول، أو مستندة لأخبار من السيرة بأنها من أصل الدين].

فإذا كان دليل المسألة الوحيد هو الوحي ولا تُعلم إلا منه فليست من أصل الدين، لكن كيف نستنتج أنها لا تعلم إلا منه؟ هل ما تلقيناه من الواقع الجاهلي المنحرف هو الذي يحدد ذلك؟ أم أنه لا يمكن معرفتها حقا إلا من الوحي؟

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةُ)، ثُمَّ قَرَأَ: (وَقَالَ رَبُّكُمُ ادعُونِي أَستَجِب لَكُم إِنَّ الَّذِينَ يَستَكبِرُونَ عَن عِبَادَتِي سَيَدخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (غافر: 60) (رواه أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي وابن حبان).

فمن كان هذا المعنى مستقرا في عقله قبل علمه بالحديث فهو على الصراط المستقيم، ومن انحرف مثل الصوفية كان الحديث حجة عليه، فإن اتبعه كان كلاهما على خير.

لكن المخالف يرى أن أخذ حقيقة التوحيد من القرآن والسنة يمنع الفهم، وليس تفعيلا للعقل والبصيرة، وشرط البصيرة عنده هي استنتاج التوحيد بالتفكير المستقل عن الوحي، إذ يقول: [والمسلم لا يترك البصيرة وينقاد لمفاهيم شرعيّة لتصنع له عقيدة على غير بصيرة وتبيّن له فيها من هو المسلم ومن هو غير المسلم]، مع أن المسلم لا يحتاج إلى الوحي ليبيّن له عقيدة التوحيد، فإن الوحي يبيّن لمن يصدّق به من المشركين عقائد هي عين البصيرة، لكن بدلا من الاستدلال على أن من يتلقى التوحيد من الوحي لا بصيرة له ينطلق من ذلك كمعطيات يُقنع بها نفسه، ويمرّ إلى ما بعدها.

فمنبع الإشكال هو الوهم الذي سيطر عليه بأن من يتلقى العقيدة من الوحي لا يفهمها أو لا يقتنع بها، مع أن الوحي لا يحجر على العقل ولا يحجبه وليس بديلا عنه، ولكنه يفعّل العقل ويوقظ الفطرة.

ولننظر إلى هذا التركيب الفاسد للمعاني في قوله: [ولا نسمح بفهم شرعي يخالف عقيدة التوحيد في عقولنا هنا وعندما ندخل الشريعة موحدين ومتفقين على كلمة سواء هناك نرد الخلاف للمصادر الشرعية ولكن لا نقبل مصادمة عقولنا فيها]، مع أن المفاهيم تنسب إلى أصحابها لا إلى الشرع، لكن الفهم هنا شرعي ومع ذلك هو مخالف لعقيدة التوحيد عنده، ويرفض أن تصادم المصادر الشرعية عقله بدلا من أن يرفض مصادمتها بعقله.

وبعد أن رفض التلقي من القرآن يتّهم مخالفيه الذين يرفضون منهجه بأنهم يشمئزّون من ذكر الله، وأنهم ينفرون من سماع القرآن كما قالت قريش.

وعندما تحاكمه إلى عقيدة الأنبياء يقول: أنت جاهل بالتوحيد، فالأصل هو ما يفرزه عقله، أما الآيات والأحاديث فهي عنده مجرد [عامل مساعد لتوجيه العقول والبصائر المفطورة على حقيقة التوحيد]، وقد يستشهد بالوحي من باب الاستئناس به فقط، كما يقول: [وأكد ذلك حتى حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم عندما قال]، ثم لا ينسى أن يعتذر عن ذكر الحديث كأنه أساء إلى الدين، إذ يقول: [والحديث ليس للاستدلال هنا ولكن لتوضيح ما قصدته]، كأنه ينقل بيتا شعريا أو مثلا شعبيا، ولذلك بقيت آيات القرآن عنده مجرد تحلية للمقالات في أولها وآخرها، أو وسيلة للهجاء، فيقتطف منها ما يستعمله للسباب والاستهزاء بالمخالفين، نسأل الله العافية.

ويردّ على من يطالبه بالدليل من الكتاب والسنة في ما يتعلق بالتوحيد قائلا: [نحن هنا لم ندخل الشريعة بعد]، [والدليل الشرعي معني بمن شهدوا بأن لا إله إلا الله، والبحث جارٍ

عندهم لتحقيق مقتضى ما شهدوا به بالانقياد الشرعي المعني من شهادة أن محمدا رسول الله]، [وهدى الكتاب والسنة وشفاهما لكل داء اختص به الله تعالى الذين آمنوا واتبعوا الذكر ولم يختص به من كان عليهم عمى ويحرفون الكلم عن مواضعه كما تبين من قوله تعالى: قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ]، فالقرآن عنده يعلّم المسلمين فقط ما ينقصهم بعد إسلامهم.

وبعيدا عن تحريف الكلم عن مواضعه فإنه ليس في الآية عدم بيان التوحيد في القرآن لمن يجهله، أو أنه لا يجوز استنباط التوحيد من القرآن والاستدلال به على التوحيد، أو أن الباحث فيه لن يهتدي إلى شيء.

فإن الآية تقول أن الذين آمنوا يُقبلون على القرآن فينتفعون به، أما الذين كذّبوا به فيصدّون عنه ولا يسمعونه ولا يهتدون به، مثل قول الله تعالى: (وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ) (الذاريات: 55)، وقوله: (كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ) (الأعراف: 2)، ومع ذلك يذكّر المشركين.

ومن المعلوم أن الدليل هو إلزام للمخالف بالأرضية التي يؤمن بها ويتخذها منطلقا، وليس شكلا واحدا، فنحاور بالعقل من لا يؤمن بالوحي، ونحاور بالوحي من يؤمن به، وفي كلا الحالتين نحن متفقون على مرجعية ملزمة، فالاستدلال بالقرآن ملزم لمن يصدّقه، لكنه يريد أن يقف موقف من يكفر بالرسالة، ويقيس مخاطبة من يقرّ بمرجعية القرآن على من لا يقبل بالقرآن كمرجعية.

إن كلام الرسول ليس دليلا على من لم يؤمن برسالته، ولذلك يحتاج الرسول إلى أدلة عقلية ومعجزات ليثبت صحة رسالته، أما من آمن بأنه رسول من الله فكلام الرسول وكتابه المنزل دليل عليه إذا خالف التوحيد أو الدين ككل.

وبما أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن على صدق النبي، لأنه استدلال بما يحتاج إلى دليل، فإنه يرى أن القرآن لا يُستدل به أيضا على معنى أصل الدين، فيقول: [وهل يصح أن نقول (مثلا) أن محمد بن عبد الله هو الشاهد على صحة رسالته ونسبتها إلى الله، وهو الشاهد على أن القرآن الكريم كلام الله ونقول (مثلا) المصادر الشرعية هي الشاهد على حقيقة لا إله إلا الله وهي التي تحدد لنا صفة الموحد وصفة الكافر]، مع أنه لا علاقة بين المسألتين، ونحن نتحدث عن بيان معنى أصل الدين في القرآن لا عن الدليل على صحته، فالمشرك لا يسأل النبي: هل أنت صادق؟ وكفى، ولكن يسأله: ما الذي تدعو إليه؟

هناك من يحتاج إلى أدلة شرعية أو عقلية وهناك من لا يحتاجها، ونتعامل مع كل طرف بما يلزمه، والحاجة إلى الدليل العقلي عندما تنحرف الأفكار والأفهام عن العقل.

وفي القرآن استدلال بالعقل على من يعبد مخلوقا ضعيفا: (لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا) (مريم: 42).

واستدل بالعقل على منكري البعث الذين لا يؤمنون بالرسالة: (اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (الحديد: 17).

وعندما أنكروا نبوة بشر استدل عليهم بما في كتب أهل الكتاب: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (النحل: 43)، (وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) (الرعد: 43)، (وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (الشعراء: 197).

واستدل على النصارى بالعقل: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (آل عمران: 59).

واستدل على اليهود بأنبيائهم: (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) (البقرة: 136).

وألزمهم بما لم يحرّف في كتبهم: (قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ) (المائدة: 68).

وقال عمن أظهر الإيمان بالقرآن: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ) (النساء: 60)، فأعادهم إلى ما أمِروا به ما داموا يدّعون الإيمان به.

فالقضية قضية عقيدة صحيحة أو خاطئة، وصحة الدليل الملزِم باتباعه، لا طريقة الاستدلال التي تختلف باختلاف المدعوين، فهناك من تغيّره حجة العقل، وهناك من تغيره حجة الوحي، وليس ضروريا أن تكون الحجة واحدة.

وينطلق آخر من أن الجميع مكلّف بالتوحيد، فيقول: [الكل يقف من واجب التوحيد على مسافة واحدة، الكل مكلف لوحْدِه.. والكل مسئول]، ثم يحوّل المسألة إلى أن كل إنسان قادر على إدراك التوحيد بعقله دون حاجة إلى رسول، فيقول: [كل إنسان عاقل يمكنه أن يدرك حقيقة التوحيد ويقوم به.. قبل أن يكون هناك رسول يبلغ عن الله، أو كتاب منزل من عنده].

ويردٌّ على من يرى مخطئا أن أصل الدين لا يُعلم إلا من الوحي، فيقول: [ليس في أصل الدين ما لا سبيل للعلم به إلا عن طريق الوحي].

وهذا إن صحّ من الناحية النظرية ففي الواقع المنحرف تتدخل عناصر أخرى في المسألة، فعندما يبني على عقله الذي يتفاعل مع معارف الحياة الجاهلية المعاصرة سيُخرج من أصل الدين ما لا يفهمه أهل عصرنا، أو يفهمونه بطريقة خاطئة.

ثم يأتي من يجعل هذا الفهم المسمى بالعقل حاكما على الشرع، فيقول: [عندما يقرر العقل حكما ما من أصل الدين فيستحيل أن يأتي خلافه في الشرع]، ويضطر لتحريف الشرع، وهذا ما يجري في الواقع.

ومن المفروض أن تكون حقائق التوحيد معلومة عقلا وبمقتضى الفطرة، لكن الناس في الواقع تفهمه بطريقة خاطئة، فيجب أن يكون الوحي هو الميزان.

والأمور تؤول إلى بقاء الحال على ما هي عليه، لأننا لا نرى في الواقع الجاهلي هذا العقل النقي غير المتلبس بالضلالات والشبهات، الذي يقدر بسهولة على تجاوز المفاهيم الفاسدة التي تعشّش فيه عن حقائق التوحيد، ولذلك يفهم الناس من أصل الدين بقدر صفاء عقولهم وخلوّها من الانحرافات.

ويزيد بناءً على ذلك عدم الحاجة إلى الرسل أصلا، فيقول: [فهل من الواجب في حكم العقل أن يرسَل رسل تعرّف الناس بربهم].

ولسنا مأمورين بمعرفة وجوب إرسال الرسل أو عدمه، والعبد لا يوجب على ربه، ولكن الله أرسل رسله إلينا وعلينا أن نتبع رسل الله، وقد بيّنوا لنا ما تقرّه عقولنا وفِطرنا التي ركّبها فينا، ولا تُغيّب الرسالة العقل ولا تهمّشه بالبيان والخبر والتعليم، لأن ما تفصّله له معقول.

وهناك فرق بين القول أن العاقل مكلف والقول أن العاقل يدرك التكليف بالضرورة، لأنه قد يكلَّف ببلاغ من غيره دون إدراك منه ابتداء.

وهناك فرق بين استعداد العقل للاقتناع بالتوحيد وقدرته الذاتية على اكتشاف التوحيد، فالعقل أداة تمييز مثل الحواس، والقرآن لم يقل أن العقل كافٍ ومسؤول مسؤولية مستقلة عن التحرك بذاته لمعرفة حق الله قبل الرسالة كما يقول هو، ولكن القرآن طالب الكفار لما كذّبوا به بإعمال عقولهم للتبين من صحة ما يدعوهم إليه.

وكون العقل هو الآلة التي يُفهم بها الوحي لا يوجب ترك الوحي جانبا والبحث بالعقل وحده، وقدرة العقل على التمييز والفهم لا تعني أنه يكتشف بالضرورة.

وقدرة كل ذي عقل على فهم التوحيد إذا دعي إليه لا تعني بالضرورة قدرته على إدراكه دون رسالة، وسواء استطاع أو لم يستطع فهذا لا يجيز له أن يستغني بعقله عن الرسالة إذا جاءته، وصحة الاستدلال على التوحيد بالعقل لا تعني أن الاستدلال عليه بالقرآن في مواطنه باطل.

وكون العقل دليلا على صحة الوحي لا يعني أنه يعلم مسبقا ما جاء به الوحي بالضرورة، فعندما تعلّم إنسانا مسألة رياضية فيقتنع لاتفاقها مع قواعد عقله لا يعني أنه كان مطلعا عليها أو قادرا على اكتشافها بنفسه.

والتعليم عند الحاجة لا ينفي الفهم ولا ينفي الاقتناع ولا ينفي إيمان القلب، فأن تذكُر لأحد شيئا فيقتنعه لا يختلف عن محاورة من وقف ضدك فتقنعه، ومن ظن أن الحوار وسيلة الإقناع الوحيدة فقد جعل منه غاية، كما قال أحدهم: [والمهم هو صحة المنهج الموصل للحقيقة]، إذ يرى أن طريقته هي المهمة لا النتيجة.

ويرى الآخر أن تقديم حقيقة التوحيد للناس هو [نتائج جاهزة لا تفيد اليقين المفترض للعقيدة ولا تحقق الإيمان الباعث للانقياد للحقائق]، ومن المعلوم أنه حتى العقائد الوضعية التي صنعها إنسان وقدمها جاهزة واتبعها إنسان آخر هي عقيدة وقناعة وإيمان ودين لكليهما، ما بالك بعقيدة عقلية وفطرية؟

وهو لا يستطيع البرهنة على أن ما نتعلمه من مصدر آخر لا يدخل قلوبنا وأنه يبقى مصطلحات نردّدها بلا وعي ولا بصيرة، فليس الواجب هو الاستنتاج الذاتي، وقد يستنتج ما هو خاطئ، فحتى الاعتقاد المملى نابع من القلب، ولو كان في دين باطل.

إن الذي يردد مصطلحات لا يعيها ليس مسلما، كمن يردد الشهادتين جهلا، لكنه يكفره وإن كان واعيا معتقدا مقتنعا بحجة أنه لم يكتشفها بنفسه، وهذا الكفر المزعوم اكتشفه بعقله دون سائر الناس، وقبل ذلك لا نجد له أثرا في الكتاب والسنة، ودون أن يبرهن على أن من يتعلّم من الوحي لا يعي التوحيد وأنه كافر نجده يقرر هذه النتيجة ويكررها على مسامعنا.

فمن يدرك التوحيد استنباطا من الوحي يوافق العقل، ويميّز الكفر عن غيره، ويفهم أنه مناقض للتوحيد، مثل من أدرك ذلك بالعقل، لكنه يعُدّه جاهلا وإن وصل إلى ما يصل إليه مَن أدرك بعقله فقط، إذ يقول: [كل من لا يميز وصف الكفر في أي صورة من صوره من خلال حقيقة لا إله إلا الله ويبحث عن التوصيف من خلال عقيدة بإملاءات فهذا جاهل التوحيد].

يقول: [والرسل فقط جاءت تبلغ وتنذر عن مصير من خالف ثوابت عقله وأشرك بالله ما لم ينزل به سلطانا.. (فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ).. (وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ) وجاءت الرسل الكرام بخطاب جامع في عبارة واحدة تؤكد بأن القضية هنا ما هي إلا تذكير وبلاغ وإنذار (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ)].

إن الوحي يعيد الإنسان إلى فطرته، ويخاطب العقل ويحرك الفطرة فتستيقظ ويستجيب الإنسان إذا تغلّب على هواه، هذا من ناحية الاقتناع، أما العلم والإدراك فمرتبط بالواقع وانحرافات الجاهلية وتفاصيل الدعوة التي تسعى لتطهير الإنسان من الكفر أيا كانت صورته، ونحن نتحدث عن هذه الأمة المقتنعة بالرسالة ووجوب عبادة الله وحده إجمالا واختلفت في حقيقتها.

وقال الله عز وجل: (وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (النحل: 64)، فالوحي مبيّن للتوحيد من الشرك مما يختلف فيه الناس، كما أنه مذكّر ومبشّر ومنذر، ولا فرق بين البيان التفصيلي لحقائق التوحيد والبيان الإجمالي (اعبدوا ربكم)، ولكن حسب ما يقتضيه الواقع.

والمخالف يرى أنه بمجرد أن يذكّر المشرك الجاهل بالتوحيد يفهمه، ولو كان الواقع يقول أنه يفهمه بطريقة خاطئة، فهو لا يعلّمه، بل يحارب من يعلّمه، ليبقى الحال على حاله، ولا يدري المشرك ما ذكّره به.

نذكّر المشركين بالتوحيد، ونبشّر من يستجيب، وننذر من لا يستجب، وكلاهما يكون قد أدرك التوحيد بأي طريقة كانت معرفته، لكن في حالتنا كيف نبشّر وننذر ونذكّر مَن يفهم أن الشرك هو التوحيد دون تفصيل؟ فهذا ما يفعله علماء المشركين تماما.

ولماذا قدّم الوحي الأدلة والبراهين العقلية لكثير من الناس إذا كان التذكير والتنبيه كافيا للجميع وما دام العقل كافيا وحده لاكتشافها؟

فالإرشاد والبرهنة للجاهل، والتذكير للناسي، والجهل والنسيان يعني أن الأمر ليس بديهية عقلية معروفة عند الجميع وفي كل حين، فهل ينسى ويجهل ما هو مطبوع عليه؟

والقول بأن كل العقول مدركة ابتداء لحقيقة التوحيد يجعلها في غنى عن البيان والتفصيل، وكذلك القول بأن كل العقول مدركة ابتداء لوجوب التوحيد وصحته يجعلها في غنى عن التذكير.

إن ما في القرآن هو تبيان لأدلة التوحيد وتفنيد لشبهات المشركين واعتراضاتهم على التوحيد الذي دعاهم إليه وفهموه، فما كانوا ليعترضوا على شيء لم يفهموه، وما كان الوحي ليستدل على صحة شيء لم يبيّنه بأي طريقة يوصل بها المعنى، ولو بكلمة (لا إله إلا الله)، وما تزخر به كتب التوحيد هو إحياء لما ذبُل من حقائقه وما تغيّر منها، فهناك فرق بين مفهوم الشرك عند قوم النبي صلى الله عليه وسلم ومفهومه عند قومنا.

وفي واقعنا تظهر الحاجة الملحّة لبيان معنى التوحيد، فمن ينتسب إلى الإسلام ليس بحاجة إلى تذكير بوجوب توحيد الله، ولا لإنذاره وتبشيره، بل يحتاج إلى بيان حقائق التوحيد تفصيلا في ما خالفه منها.

فلو ذكّرنا الناس بالتوحيد عموما وإجمالا وأنذرناهم النار وبشّرناهم بالجنة لا يتغير منهم شيء وسيبقون على كفرهم، فمن يعبد القبر سيبقى على كفره، لأنه يعتقد أنه من الإسلام، ومن يوالي الكفار في حربهم على الإسلام سيبقى على كفره، لأنه يؤمن بأن الله أوجب عليه موالاة الحكام العلمانيين، وهذا لأنه لا يؤمن بأن العلمانية كفر بالله، ومن يتلقى شرائعه من غير الله سيبقى على علمانيته، لأنه يتصور أن الدين علاقة بين العبد وربه فيما يتعلق بالشرائع الفردية والعقائد الغيبية فقط، ومن يَعدّ هؤلاء وهؤلاء من المسلمين سيبقى على كفره ذاك.

لذلك يلزمنا الدعوة إلى ما خالفوه من معنى (لا إله إلا الله) تفصيلا لا إجمالا، ولا نزال نجتهد لإقناع الناس عقلا بأن جاهل الإسلام ليس مسلما، وأنه لا يمكن أن تكون مسلما حتى تخضع لله في شرعه العام كشرعه الخاص، ونردّ على شبهاتهم من الوحي ومن العقل.

والعجيب أن المخالف يقر بهذا الواقع أحيانا، فيقول: [التذكير بالوعد والوعيد يجب أن يقوم بخط متوازٍ مع بيان التّصوّر الاعتقادي السليم لحقيقة هذا الدين]، [وكل صاحب عقيدة سيرجع لعقيدته ويتمسك بعقيدته والصوفي (مثلا) عندما يتذكر الوعيد سيرجع لمعتقده ويتمسك بما يعتقد].

لكنه ينطلق من أن التوحيد معقول وليس فيه ما يُكتسب علمه ليصل إلى ترك الناس لشأنهم وجهلهم والبناء على ما يعرفه عامة الناس في واقعنا، بدلا من البحث عن طريقة تعليم الناس حتى يفهموا كما فهم هؤلاء الذين دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا يصبّ في صالح العلمانية التي تقول: لا نحتاج إلى من يعلمنا الإسلام، فالإسلام هو ما نعيشه وكفى، سواء ما وجدنا عليه آباءنا وما نصنعه يوميا، ولا داعي للبحث عن الدين الذي يقرره الوحي، وهذا لأن الدين الذي هم عليه يقبل كل مبادئهم الجاهلية.

وقالوا: نفهم الإسلام بشكل أكثر وعيا وملاءمة للعقل، وقالوا أن العقائد الإسلامية لم تفهم من ظاهر النصوص، وليس لها مصدر سماوي، وأن تشكيل العقيدة مرهون بمستوى الوعي وبتطور المستوى المعرفي في كل عصر، وأن النص أحال إلى هذه العقائد فقط.

وهذا ليس ضربا من التجنّي والاتهام الباطل للمخالف، فإن ما يدعو إليه يؤدي إلى نفس ما تكرّسه العقائد العلمانية لا محالة، ويفتح الباب للانحرافات الواقعة والتي ستقع.

ويقول مبطلا توحيد من لم يستدلّ عقلا: [وصاحب اليقين المفترض لعقيدة التوحيد هو الذي يملك البرهان على صحة ما يعتقد بالاحتكام لمنطق العقل السليم المتجرد].

كما قال طائفة من الفلاسفة أن من لم يعقل أدلتهم العقلية فهو كافر، وقد بدأ مما وصل إليه هؤلاء من استعلاء وتكبّر على من يتّبع الوحي، عندما احتكروا العقل وظنوا أنهم العاقلون دون عامة المسلمين، وأنهم حققوا ما لم يستطعه غيرهم.

ويخالفه صاحبه في كفر من لم يحسن الاستدلال قائلا: [الأدلة العقلية التي ينظمها أهل الكلام وأرباب النظر والجدل ويرتبونها ليست شرطا في التوحيد]، [وليس كل من علم شيئا يحسن أن يستدل عليه]، [وسواء من اهتدى بالعقل أو النقل، أو دُعي فأجاب]، وإن كان يبطل دين من اهتدى بغير العقل في مكان آخر.

أما الآخر فيقول: [والمنتسبون إلى هذا الدين يَعْرِفُونَ الله ويعرفون ما ينبغي في حقه وما لا ينبغي]، [وليس هناك منتسب إلى هذا الدين لا يعرف بأنه مطالب بمنهج حياة كامل في هذا التنزيل]، فهؤلاء يقتربون من أصل الدين اليوم لاطلاعهم على بيان الكتاب والسنة كما نرى في الواقع، لا بالعقل وحده، ولولا ذلك لعرفت الأمم الأخرى مثل ما عرفوا، لأن جميع البشر يملكون عقولا.

لكنه لا يلبث أن ينقض قوله السابق إذا احتاج إلى ذلك، فيقول: [وما زال الغالب الآن (وعلى أحسن أحوالهم من الذين يقرون بكفر هذه المجتمعات) لا يعبدون الله وحده، ويَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً وَلا يَسْتَطِيعُونَ.. لأنهم لا يدركون حقيقة العبادة في لسان الحال ولا يدركون مناطها المعني بواقع الإنسان في حياته]، فالجميع حتى هؤلاء المذكورون ما زالوا يجهلون معنى العبادة.

ويقول مدّعيا أن القرآن لا يعلّم الناس في أي حال من الأحوال معنى العبادة ومعنى الطاغوت بل يحاورهم لإقناعهم بها فقط، وأنهم يعلمونها فلا داعي للبحث عنها في القرآن: [الرسل الكرام في كل أمة لم تأت بمجلدات وقراطيس مكتوبة لتعلم الناس معنى التوحيد ومعنى العبادة لغة واصطلاحا أو تعلمهم معنى الطاغوت ومعنى الكفر به، ويعرف الناس من خلال معاجم اللغة معنى الرب ومعنى الإله ونعرف من خلالها بأن الله هو المستحق وحده للعبادة.. الخ].

فمع أنه يقرّ بوجود الجاهل بالله والجاهل بالتوحيد عندما يحلو له ذلك، إلا أنه يتناسى جهل الناس ويدّعي أن الجميع على علم، فيقول: [كل عاقل (كحد أدنى من عقله) يعرف حاله من حاله متى يكون عبدا لله وحده ومتى يشرك به].

والنتيجة هي بقاؤهم على ما هم فيه من كفر، بعد أن انمحى من أذهانهم معنى العبادة الحقيقي بفعل العقائد الوثنية والعقائد العلمانية، فأهلها يقولون أن الإسلام هو ما ورثناه وما نعيشه، وهؤلاء هم الذين يجعل معرفتهم قاعدة، مدّعيا أنهم ليسوا بحاجة إلى تعليم.

وإذا كانت عقول الناس مدركة لا محالة فلماذا يزهّد الناس في الوحي الذي جاء بما يطابق العقل، إلا إذا كان يعتقد أنه يناقض العقل، ولا معنى للدعوة إلى العقل ما دام التوحيد مركوزا في عقول جميع الناس، هل تخلّوا عن عقولهم حتى يدعوهم إليها؟ فليس أمرا اختياريا أن نتعلمه أو نجده في عقولنا، فكلتا الحالتين نُلجأ إليها إلجاء، فإذا وجدناه في عقولنا فقد وجدناه، وإلا يلزمنا أن نبحث عنه ونتعلمه.

ولماذا يريد صرف الناس عما يتلقاه العقل من الشرع إلى ما يفهمه العقل بنفسه مستقلا، إذا كان العقل يفهم من الشرع مثل ما يفهم مستقلا؟ فالوحي يعلّم الناس ما تقرّ به عقولهم، فلماذا ينفّرهم منه إن كان يسعى فعلا لدين الله الذي نزل به الوحي؟ القضية أن ما عندهم من أهواء يجب ألا ينكشف بالوحي، ويريد ألا يشهد الشرع على بطلان فهمه المستقل.

والتوحيد لا يحتاج إلى معاجم ومجلدات لبيانه، ولكن يلزمنا مجلدات للرد على الشبهات، كما هو رد الأنبياء عليهم السلام على شبهات المشركين كما نقرأ في القرآن الكريم، لكن معنى التوحيد بالذات لا يحتاج إلى كل تلك الردود التي في القرآن لبيانه، ومسؤوليتنا هي تخليص التوحيد من الشبهات والتحريفات التي علقت بعقول الناس حتى يفهموه على بساطته، وهذا هو التحدي الذي يواجهنا اليوم.

إن التعليم متعلق بمن يصدّق بالقرآن ويسعى لاتباعه ويبحث فيه عما غاب عنه سواء من أصل الدين أو فروعه، أما الأمم الأخرى فيحاورها القرآن بعد أن يبيّن لها ما ضلّت عنه وما يدعوها إليه، ويقدم لها أحيانا البراهين العقلية على صحته، وحاجة بعضهم إلى البرهان

والبيّنة تعني عدم إدراكهم أنهم على باطل، ولذلك يؤمنون بعد البرهان لأن ذلك ما كان ينقصهم، عكس ما يقول المخالف من أن كل البشر عالمون بما يجب عليهم من التوحيد وبحقيقته وأن مهمة الرسل هي التبشير والإنذار فقط، وإن كان هناك من يعلم ويعاند فهناك من نشأ جاهلا بذلك، وتمت تربيته بعيدا عن الفطرة، وفي كثير من الأحيان يقال له أن هذا دين الله فيقتنع بحسن نية.

أما من يقول: [وكل إنسان عاقل يمكن أن يدرك بعقله حقيقة التوحيد، بكل يسر وسهولة]، فإن السؤال الذي لا ينتبه إليه أو لا يُعيره اهتماما هو: لماذا لم نسمع بدعوة بدأت في الواقع بالعقل وحده ما دام إدراك التوحيد بالعقل سهلا ميسورا على الجميع؟ ولماذا ينسب كل قوم مسلمين إلى أتباع النبي فلان، لتمييزهم عن غيرهم من المشركين؟ ولماذا لم نر أمما من المسلمين عرفت الإسلام بالعقل وحده؟ هذا إن وُجد فرد واحد، وإن كان السبب هو الشهوات والهوى فحتى الذين دخلوا في الإسلام عن طريق الرسالة عندهم شهوات وهوى، فلو صح قوله لوجدنا مسلمين خارج منظومة الرسالات، لأن لكل الناس عقولا.

وإذا علمنا أن العقل وحده في غياب الوحي لم يؤسس دعوة وأمة من المسلمين إن استطاع أن يُخرج لنا مسلما عبر التاريخ، فإلى أين يريد أن يقودنا يا ترى!؟

ولقد انحرف المسلمون عبر القرون وتفرّقوا شيَعا حتى نسوا التوحيد، وإذا كانت عقولهم لم تسعفهم مع استنباطهم من الوحي عموما فما الهدف من ردّهم إلى العقل وحده؟ بل لماذا أضلتهم عقولهم عن الوحي الذي كانوا عليه؟ لكنه لا يقدّم حلاً لعجز العقل في الواقع، فإما أنه يجهل عواقب دعوته، وإما أنه يسعى إلى ذلك قصدا مع سبق الإصرار.

ولا نعرف أمثلة من الواقع عن أناس عرفوا التوحيد بعقولهم المجرّدة دون رسالة، أما قوله: [لو أعمل عقله فيما تلقاه ونظر إلى الحجة والبرهان لعرف بطلان ما وجد عليه آباءه وما يدين به من حوله. وفي قصة أصحاب الكهف عبرة]، [وفي قصة زيد بن عمرو بن نفيل عبرة].

فإن أصحاب الكهف قد عاشوا في منطقة لم تغب عنها آثار الرسالات، ولا ندري ما أدركوه بعقولهم وحدها أو بلغهم عن بني إسرائيل وغيرهم، مع العلم أنهم لما استيقظوا من بعد وجدوا عامة الناس مسلمين، فقد كانت هناك دعوات منتشرة.

وأما زيد بن عمرو بن نفيل وأصحابه فقد كانوا مطّلعين على دين إبراهيم عليه السلام وعرفوا أن قومهم قد خالفوه، وعلموا بوجود أنبياء آخرين، كما أنه قد بقي للعرب جانب من التوحيد والشرائع مما بقي من دين إبراهيم عليه السلام، وليس هناك ما يُثبت أنهم فكّروا تفكيرا مستقلا فوصلوا إلى نتيجة دون استعانة ببقايا رسالات سابقة وجّهتهم، بل إن ما روي عنهم يثبت عكس ذلك.

فالاقتصار على التنظير لا يغني عن الواقع، فإذا كان إدراك التوحيد دون رسالة ممكنا هل تحقق واقعا؟ كأن يجد الفاتحون المسلمون قديما في المشرق والمغرب شعبا أو قبيلة أو شخصا موحدا لم تصله رسالة.

فعندما ننزل إلى الواقع نجد أن الذين آمنوا هم الذين بلغهم الوحي، فالمؤمنون عبر التاريخ موجودون حيث يوجد الوحي، فلماذا كل الأمم المسلمة قامت بالاعتماد على الرسالة؟ فعلى مرّ الزمان كان الوحي فاصلا وهاديا لأهل العقول، وكان ما يسمى بالعقل سبب الضلال.

وإذا كان ينكر بيان حقيقة التوحيد وتعليمها للناس إذا غفلوا عن بعض حقائقه، بحجة أنه تلقين يصادر عقولهم، ويجعل منهم مقلدين يثقون في المصدر دون وعي، فحتى التذكير يمكن أن ينتج مقلدين حفظة، فلماذا يسمح به؟ فالاستجابة للتذكير قد تكون لثقتهم بالداعية أيضا، فيلزمه أن يمنع التذكير والتنبيه أيضا.

ثم عاد وأقرّ بأن استنباط التوحيد من الوحي لا ينفي العقل بالضرورة، فقال: [عندما يكون الخبر مخاطبا للعقل يستدل عليه بما يقر به فليس في ذلك إشكال لكن عندما يتحول الأمر إلى

تلقين ويلغى دور العقل فهنا الإشكال]، كأننا ندعو الناس لغلق عقولهم، فإن كان إلغاء العقل هو ما يخشاه حقا فلماذا يحارب التلقي من الوحي مطلقا؟

ويقول آخر مبررا قلة عدد من أدركوا التوحيد ووحدوا الله بإعمال العقول والرجوع إلى الفطرة، مع أنه لا يعلم بوجودهم أصلا: [قلة عدد من آمنوا بالله بطريق العقل والفطرة يرجع إلى أنه يندر أصلاً تواجد إنسان في زمن خال تماماً من أي آثار للرسالات]، ولو صح هذا لوجدنا اليوم موحدين في الصين مثلا، كما يوجدون في البلاد التي تعرف القرآن، والقرآن بين يديه، لكنه يصرّ على التصرف كأنه غير موجود، فجعل البحث العقلي غاية بحد ذاته وليس مجرد وسيلة.

ولو صح أن انتشار التذكير عن طريق الوحي هو سبب قلة من آمنوا بالعقل وحده، فإن التذكير ليس خاصا بالوحي، فلماذا لم تكن هناك دعوات تذكّر المشركين بالتوحيد وتنطلق من العقل فقط في غياب الوحي؟

ولذلك نستنتج أنه لن يكون هناك توحيد في الواقع، ولن تقوم لدين الله قائمة بعد صرف الناس عن الكتاب والسنة، وهذا يكفي من يريد خيرا لدين الله.

وهذا يعني أنه يتجاوز حتى التذكير والتنبيه، ولا ينكر البيان والتعليم فقط، فحتى تذكير الرسل يراه نقيضا لإعمال العقل، إذ جعل وجود آثار الرسالة مانعا من وجود من أعمل العقل والفطرة، يعني أن إعمال العقل والفطرة يجب أن يكون بدافع ذاتي دون تنبيه من خارجهما.

ولا ندري إن دخل أحد في الإسلام بالعقل وحده، ولا نقول أنه يعجز بالضرورة عن معرفة التوحيد، وإن كان ذلك ممكنا فهل هو واجب؟ فهل يجوز له أن يقول: لا أحتاج إلى الرسالة ولا تستدلوا بها، فهذا إعراض عن الرسالة، ومن التنطع المقيت أن يأتيه الوحي فيصدّق به ويتبعه، ثم يتنصل منه بالعودة إلى العقل وحده، ويرى أن الباحث في الوحي جاهل بالتوحيد، وإن فهم من الوحي ما فهمه هو، إن فهم حقا.

ينطلق من أن التوحيد معقول، ويبني على ذلك أن بإمكان الناس إدراكه بعقولهم بيسر، والمشكل لا يتعلق بصعوبة التوحيد وإشكاله على العقل، ولكن إدراك التوحيد بيسر يتحقق لو أن عقل الإنسان صاف غير ملوّث بشبهات الجاهلية، فالتخلص منها صعب، والتاريخ والواقع المعاصر شاهد على ذلك، فإذا لم يدرك العقل فهذا يعني أن هناك مؤثرات أخرى في الإنسان تحجب عقله.

والواقع الذي يجب أن نفكر فيه بعيدا عن التنظير هو أن الكثير من الكفر في العالم خرج من رحم الإسلام إن صح التعبير، فهو تطور متراكم خرج من الإسلام إلى الجاهلية، فالنصراني يستدل بكتبه والمشرك المتسمي بالمسلم يستدل بالقرآن ويشرك بالله ابتغاء مرضاة الله!

وإذا نزلنا إلى الواقع لا نجد أي فرق بين من يكتشف شيئا بعقله فيؤمن أو يكفر، ومن يتعلمه فيفهمه وتستيقظ فطرته ويستجيب أو يتغلب عليه الهوى والشهوات فينكر، ومثلما ينحرف لسوء فهمه للوحي ينحرف بعقله الخاص، ولذلك فالاستغناء بالعقل خاطئ مبدئيا وواقعيا.

إن العقل يدرك ضرر الخمر على الأخلاق والصحة، مع الفارق بينها وبين الشرك، ومن يجتنب الخمر استجابة للقرآن لم يُلغِ عقله، وبطلان عبادة الأصنام يدركه العقل، ومن يجتنبها اتباعا للقرآن لم يلغِ عقله، ومن الترَف الفكري أن يأتيه القرآن بحكم فيتجاهله ويريد اكتشافه بعقله المستقل بدلا مَن الائتمار به.

ومسؤولية الناس على معرفة صحة التوحيد إذا بلغهم لا تعني مسؤوليتهم على استعمال العقل كوسيلة مستقلة لاكتشاف التوحيد بعيدا عن الوحي، ولكن الوصول إلى التوحيد بأي طريقة هو تحقيق للتوحيد، ولو سلّمنا بوصفه بالنتائج الجاهزة فهو صحيح ما دام يعقلها ويفهمها ويقتنع بها مختارا، فسواء أدرك بعقله أو قُدِّمت له حقائق التوحيد فاقتنع فهو مسلم، فالأمر لا يستلزم تعطيل الرسالة ولا العقل، ولا خصومة بينهما.

ونحن ننظر في الرسالة لندرك حقيقتها، فتتبيّن لنا صحتها بعقولنا، وهناك فرق بين المعرفة والإيمان، فالمعرفة تسبق الإيمان، وقد تتحقق المعرفة ولا يتحقق الإيمان، كشأن المكذّبين المعرضين، والمخالف يلقي على العقل وجوبا مسؤولية بناء العقيدة وإدراكها والاستدلال عليها، ويخلط بين عملية استخلاص التوحيد من جهة والإيمان به من جهة أخرى، مدّعيا أن الرسول يدعو الناس في كل الحالات للإيمان بتوحيد الله وهم يدركون جميعا بعقولهم معنى هذا التوحيد.

إن كان الأمر كذلك فلماذا وُجد من يسأل النبي: بم بعثك الله؟ كما جاء عن حكيم بن معاوية البَهزيّ عن أبيه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: مَا الَّذِي بَعَثَكَ اللَّهُ بِهِ؟ قَالَ: (بَعَثَنِي اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ). قَالَ: وَمَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: (شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ) (رواه أحمد).

ولماذا يبلّغهم ما أُرسِل به؟ يقول الله عز وجل: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ) (إبراهيم: 4)، (يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ) (المائدة: 67)، (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) (النحل: 36).

وكان يكفيه أن يقول لهم أرسلني الله وكفى، وهم يعلمون ما أرسل به من التوحيد مسبقا، ولا يعلّمهم إلا تفاصيل الأحكام الشرعية، ما داموا يعرفون قبل الرسالة وجوب إفراد الله بالعبادة، ولا ينقصهم إلا معرفة كيفية عبادة الله بتفاصيلها.

لكن الحقيقة أن الرسول بيّن للمشركين ما يدعوهم إليه وفهموه قبل أن يقول لهم: فكّروا بعقولكم لتتبيّنوا من صحة ما أدعوكم إليه، ولم يقل لهم: اعرفوا بعقولكم مَن تعبدون وما يجب له وما يستحيل في حقه، كما يقول هذا، وكما قال بعض المتفلسفين أن الفلسفة هي التي تفصّل العقيدة لا الشريعة، وقد رأينا كيف فصّلتها!

فلو جاء النبي ودعا قومنا اليوم إلى عبادة الله وحده واجتناب الطاغوت عموما على طريقة دعوته لقومه، هل نتصور أنهم سيجتنبون شركياتهم حقا؟ وهل سيسكت عنها أم سيفصّل لهم؟

ومع قوله أن حقيقة التوحيد تُعلم بالعقل وحده إلا أنه يرى أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم أفنى عمره في بيانها حتى صار الناس مدركين تماما لمعنى التوحيد، فيقول: [فالنبي محمد أفرغ عمره في بيان حقيقة (لا إله إلا الله)، وقد كان الناس الذين يدخلون الإسلام بالترغيب أو بالترهيب مدركين تماماً لمعنى (لا إله إلا الله) ولم يكونوا مجرد (مستسلمين) لكيان منتصر فقط.. فحتى الإغراءات كانت مستندة على منطق عقلي أولي متمثل في أنه لا إله إلا الله].

ويرى أن [العرب يتأزّمون من القيام بالبحث والتفكير، وتعوّدوا على السمع والتلقين ويعتبرونه هو الطريق الأسهل للوصول للحقيقة]، ونسي أن ما ينكره متعلق بكل من يصدّق بالقرآن اليوم من كل الأجناس التي يتسمى أهلها بالمسلمين، وإلا لكان غير العرب على نهجه.

وكلامه هذا يتماهى مع قول بعض العلمانيين بأن عقل المسلم عقل مستريح خامل لا يبحث، لأن لديه إجابات مسبقة عن الحياة، بخلاف عقل العلماني الباحث القلِق، وهذا لأن لا يبتغون الحق، بل غايتهم هي الضياع، فهم يعلمون أنهم لن يصلوا إلى نتيجة حاسمة، حتى قال قائلهم: نحن في حضارة تجيب عن أخطر سؤال وهو: ما معنى الحياة؟ بـ: لا أدري.

ويلوم الآخر الناس على عدم البحث عن التوحيد بعقولهم المجرّدة، فيقول: [القلة من الناس في الواقع المشاهد هم المتصدون لمهمة التفكير والمتحملون لعبئها.. بينما الأكثرية منهم قد تخلوا عن هذه المسئولية وتخلصوا منها]، أما الرسول صلى الله عليه وسلم فدعا المكذّبين إلى التفكير فيما دعاهم إليه، ولم يدع المستجيبين للتفكير والبحث من جديد، ولم يبطل دينهم.

وما دام التوحيد حقيقة معلومة وثابتا من ثوابت العقل عند كل إنسان فلماذا يبحث عن شيء هو يملكه؟ ولماذا تغيب عنه الحقيقة حتى يبحث عنها ويجتهد لاكتشافها؟

وهو يقدّم القضية كأنها مسألة رياضية نجهل نتيجتها فنشغّل أدمغتنا لإيجاد النتيجة، والوصول إليها يكون بمقدار ما نملكه من ذكاء، وهذا يختلف عن دعوة القرآن الكفار للعودة إلى ما يقرره العقل، فلم يطلب منهم أن يتحملوا عبء الاستدلال كأنهم يحلّون مسائل الرياضيات المعقّدة، إذ يقول: [صاحب العقل لا يرتاح وفي طريقه قضية مصيرية لم تنكشف له الرؤية فيها بعد]، ولا ندري كيف لا يرتاح في طلبها، وكيف لا تنكشف له إلا بعد بحث ونظر وبذل جهد فكري لإدراكها وهو يقول أن [التوحيد حقيقة بديهية من بديهيات ومسلمات العقول]، وأنه في متناول يد كل الناس دون رسالة!

هناك قواعد عقلية بديهية يشترك فيها الجميع ويُلام من خالفها، لكنه يلوم الناس على تركهم عبء الاستدلال العقلي، الذي يراه السبيل الوحيد لمعرفة التوحيد، ولا توحيد لمن لا يحسن الاستدلال، ونحن نعلم أن الأنبياء لم يسألوا أتباعهم عن الدليل الذي جعلهم يؤمنون بألوهية الله، وهو يدعو إلى البحث والتخلي عما ورثه الناس ولو كان حقا مما بقي لهم من الفطرة والرسالة.

فالتفكير من أجل الوصول إلى التوحيد يختلف عن الرجوع إلى القواعد البديهية التي تميّز الصواب والخطأ من أدلة التوحيد والشرك عندما تُعرض عليها، كما يختلف العقل المطبوع الذي يشترك فيه الناس جميعا عن العقل الشخصي الذي يطلق على فكره وفهمه، فالفكر أو الفهم بقدر ما فيه من تحليل واستنتاج عقلي فهو أيضا نتيجة تجارب متراكمة ومؤثرات خارجية، أي أنه صناعة الواقع بالفعل ورد الفعل، فالعقل هنا مجرد فهم شخصي يبني على معطيات سابقة، والناس مختلفون في هذا.

ويرى الآخر أن المسلم هو من يفكّر عميقا لبناء عقيدة التوحيد، إذ يقول: [التفكير العميق والمفترض لبناء عقيدة خالصة لله]، والقول أن العاقل يمكن أن يدرك، يعني أنه يدرك بعد التفكير، وليس مدركا ابتداء كقاعدة عقلية مسلّمة يشترك فيها الناس جميعهم، مما يسمّيه: [العقل المطبوع]، [حد العقل]، [الواجب العقلي]، أما التفكير فيختلف فيه الناس.

وقد وصل إلى القول بأن البحث في الرسالة من عمل الشيطان، وأنه أوحى لنا بالاستنباط من الكتاب والسنة، فقال: [ومن هنا يحاول المهزومون أمام أهوائهم (وبإيحاء من إبليس اللعين) توجيه مسار العقيدة للعلم المكتسب].

وفسّر قول الله عز وجل: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ) (البقرة: 89) بقوله: [على نفس هدي أهل الكتاب عندما كانوا يستفتحون على الذين كفروا من مشركي العرب بما عندهم من أخبار غيبية (منقولة عن ثراتهم الديني)]، ففسر استفتاحهم بأنه الاستدلال بكتبهم، والواقع أن اليهود كانوا قبل الإسلام يستنصرون الله على العرب أهل الأوثان بالنبي الذي سيُبعث، فلما جاء كفروا به.

ويقول: [وهل الرسل في تعريفها للناس بربهم احتكمت للعقول أو احتكمت لمراجع شرعية وقراطيس مكتوبة].

إن الرسل عليهم الصلاة والسلام جاؤوا بدين معقول وطلبوا من المكذبين إعمال عقولهم ليتبينوا من صحة ما دعوهم إليه، ولم يحتكموا إلى عقول المشركين، فالاحتكام يعني النزول عند حكم عقولهم التي قد يخالطها الهوى كحكم فاصل ملتزما بما تقرره مسبقا خاضعا له، يقول الله تعالى: (أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ) (الأنعام: 114).

فالعقل لا يحكم حكم القاضي، لأن الحاكم أعلى منزلة من المحكوم عليه، ولكن العقل يقتنع ويخضع ويقرّ ويستسلم للحقيقة التي هي سابقة عليه، وهي صحيحة لذاتها قبل العقل، ولا تأتيه خاضعة ليقرّر هو صحّتها من خطئها، ولا تكتسب صحتها من العقل.

وكل ما في الأمر أن الوحي قرّر دين الله الحق، وبيّن أن عقول عباده تقرّ به إذا استعملها أهلها دون هوى، وهو حق لذاته لا لأن العقل يقرّ به فقط، ولا يكتسب مشروعيته منه ولا يفتقر إليه.

وأما الحل المقدّم فيفهمه كل إنسان كما يريد، مثل من يقول: [ولا أرضية للحوار مع من خالف عقيدة هذا الدين بمفاهيم شرعية إلا من خلال ثوابت لا إله إلا الله قاعدة هذا الدين وزبدة الرسالات السماوية، ويكون الحوار عقليا منطقيا قبل الدخول في الشريعة]، وقول الآخر: [وعندما واجه أهل الكتاب هذه الدعوة بما عندهم من تراث ديني ومفاهيم شرعية منقولة عن أحبارهم ورهبانهم لم يواجههم هذا الدين بشريعة مقابل شريعة].

والحق أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما استدل اليهود والنصارى بشريعتهم أرجعهم في كثير من المرات إلى نفس الشريعة، واستند إلى ما لم يحرف من كتبهم.

ولما ادّعى النصارى أن المسيح عليه الصلاة والسلام دعاهم إلى تأليهه من دون الله بيّن لهم افتراءهم على الأنبياء، فلا بد من الرد على شبهاتهم، قال الله تعالى: (يَاأَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ) (المائدة: 15).

ولم يدعُهم إلى ما يدعو هذا إليه، بل دعاهم إلى اتباع ما دعاهم إليه المسيح، ولم يقل أنه يجب تقديم التوحيد على الإيمان بنبوة المسيح وإلا فلا توحيد، أو نتحاور خارج إطار المراجع الشرعية والقراطيس المكتوبة.

ومن ينسب كفره إلى دين الله كما يجري اليوم يجب الرد عليه بتبرئة دين الله منه، فلما ادّعى اليهود أن إبراهيم عليه السلام كان على دينهم نزل قول الله تعالى: (يَاأَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (آل عمران: 67).

وقال الله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ) (البقرة: 113)، أي أن كلا الطائفتين تكفّر الأخرى لإيمانها بكتابها، وهم يقرأون التوراة والإنجيل، والكتابان يصدّق أحدهما الآخر، فردّهم إلى الوحي.

وذكّرهم بأنهم يعرفون في كتبهم نعت محمد صلى الله عليه وسلم، فقال: (الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ) (البقرة: 146)، فردّهم إلى كتبهم، ولم يقل أن الحوار مع الكفار يجب أن يكون عقليا منطقيا خارج الرسالات.

وأمرنا الله أن نقول لليهود والنصارى أننا نؤمن بما آمن به هؤلاء الأنبياء، وأن ديننا هو دينهم، ونحن أولى بهم منكم، ولا نفرق بينهم مثلكم، فقال: (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ) (البقرة: 137)، فالميزان هو الدين الذي جاء به هؤلاء الأنبياء الذين يصدّقون بنبوتهم.

وقال: (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ) (البقرة: 140)، فاحتجّ عليهم بما ذكره الله في كتبه من براءة هؤلاء الأنبياء من دين اليهود والنصارى.

وقال: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) (البقرة: 140)، أي كتموا ما يعلمونه في كتبهم عن دين هؤلاء الأنبياء بأنهم كانوا حنفاء مسلمين، ولم يكن الرد عليهم هنا لتصحيح خبر من التاريخ، ولكن لتصحيح عقيدة من ينتسبون إلى دين هؤلاء الأنبياء.

وعن ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس قال: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْتَ الْمِدْرَاسِ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْيَهُودِ فَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ نُعَيْمُ بْنُ عَمْرٍو وَالْحَارِث بْنُ زَيْدٍ: عَلَى أَيِّ دِينٍ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ؟ فَقَالَ: عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ يَهُودِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَهَلُمُّوا إِلَى التَّوْرَاةِ فَهِيَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ. فَأَبَيَا عَلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ) (آل عمران: 23) (أخرجه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن هشام وسنده حسن)**، فقد حاكمهم إلى الكتاب الذي يصدّقون به.**

فالحوار والجدال هنا كان في إطار الوحي المتعلق بالأنبياء السابقين، لأن الإيمان بنبوتهم قاسم مشترك بيننا وبين أهل الكتاب، وهذا يراه المخالف تخبطا في التوحيد ودعوتِه، وترتيبا مقلوبا للشهادتين وعبادة للأنبياء والكتب، ونتائج جاهزة لا تبني عقيدة، وأنه يجب الانطلاق من (لا إله إلا الله) لتحديد ما يناقضها وإلا فلا إسلام.

وعلى هدى النبي صلى الله عليه وسلم سار المسلمون من بعد، فقد قال علي بن أبي طالب عن الخوارج الذين تصوروا أن تحكيمه أبا موسى وابن العاص كُفر بالله: أَصْحَابُكُمُ الَّذِينَ خَرَجُوا بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ كِتَابُ اللَّهِ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا) فَأُمَّةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْظَمُ حُرْمَةً مِنِ امْرَأَةٍ وَرَجُلٍ. (رواه الحاكم والبيهقي).

وقد كان مشركو قريش يؤمنون أن الله في السماء ويكذّبون بالوحي، ثم وُجد من يصدّق بالوحي ولا يعتقد أن الله في السماء، فاستدل عليهم علماء السلف بحديث الجارية لما سألها النبي صلى الله عليه وسلم: (أَيْنَ اللهُ؟) قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ. (رواه مسلم).

فمن انحرفت فطرته ولُقّن أن الله سبحانه وتعالى في كل مكان، ثم أعاده الحديث إلى الحق فقد عاد إلى فطرته، ولا يشترط أن يعود بالتفكير والتأمل مثلما يقول هذا.

ولم يقولوا مثله أن الواجب والمستحيل في حق الله ضابطه العقل فقط لا الوحي، ولم يحتجّوا بأن هذه القضية حقيقة فطرية وليست علما مكتسبا فيجب ألا يُستدل عليها بالخبر، أو أن النزاع فيها يُردّ إلى ثوابت التوحيد فقط، أو أن رد النزاع إلى الوحي يجعلها غير واجبة عقلا ويجيز الشرك قبل الوحي، أو أن ذلك مجرد تسليم لخبر وليس عقيدة بداخل الإنسان لأنها ليست هي التي جعلته موقنا بها، أو أن تمييز الكفر والكافر من خلال مفاهيم شرعية جهل بالتوحيد.

وهذا أحمد بن حنبل وأحمد بن أبي دؤاد كلاهما يعتقد أن ما عليه الآخر كفر، ويردّان النزاع إلى القرآن، كما يستدلان بالعقل.

قال أحمد بن حنبل في سياق مناظراتهم الطويلة: (وَاحْتَجُّوا عَلَيَّ بِقَوْلِهِ: (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ) (الرعد: 16)**، فَقُلْتُ: (وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ)** (الذاريات: 49)**، فَخَلَقَ مِنَ الْقُرْآنِ زَوْجَيْنِ؟ (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ)** (النمل: 23) **فَأُوتِيَتِ الْقُرْآنَ؟ فَأُوتِيَتِ النُّبُوَّةَ أُوتِيَتْ كَذَا وَكَذَا؟ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى (تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ)** (الأحقاف: 25)**، فَدَمَّرَتْ كُلَّ شَيْءٍ، إِنَّمَا دَمَّرَتْ مَا أَرَادَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) قَالَ: وَقَالَ لِيَ ابْنُ أَبِي دُؤَادٍ: أَيْنَ تَجِدُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ؟ قُلْتُ: (اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ)** (الكهف: 27) **فَسَكَتَ).**

وقال له: (هَذَا الْقُرْآنُ وَأَحَادِيثُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْبَارُهُ، فَمَا وَضَحَ مِنْ حُجَّةٍ صِرْتُ إِلَيْهَا) (الإبانة الكبرى لابن بطة: 250/6)**.**

ولم يقولوا أن المصادر الشرعية معنية بمن آمنوا، فهل كانت عقيدتهم مصنوعة لا علاقة لها بالعقل والفطرة؟ وهل كان التوحيد عندهم حقيقة غير قائمة بذاتها؟ وهل كانت صحة التوحيد عندهم قائمة على صحة الرسالة فقط مفتقرة إلى دليل منها؟ وهل كانوا جاهلين بالله حافظين حفظا لا يفهمونه كما يستنتج المخالف؟

يقول الله تعالى: (وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ) (النحل: 64)، فالله عز وجل يقول أنه أنزل الكتاب ليبيّن لنا ما اختلفنا فيه من الدين ويَفصل بيننا، ولا تقتصر هداية الكتاب والرسول على بيان ما نختلف فيه بعد دخولنا في الإسلام، بل تشمل أصل الدين وفروعه، فلم يُنزل الله الكتاب على نبيّه بسبب ما اختلف فيه العرب أو أهل الكتاب من فروع الدين مما بقوا عليه من شرائع أنبيائهم.

ومن أين يأتي هذا الذي يسمّيه بالأصل وعقيدة الدين وثوابت لا إله إلا الله؟ وما هو الميزان الذي نحتكم إليه لنعرف أن ما عندي وما عند غيري هو نفس الأصل؟ ونحن نتفق على أنه غائب فكيف نحتكم إلى غائب مختلف فيه بيننا؟ إن نتيجة هذا عند العقلاء هي المزيد من الأهواء.

يقول الله عز وجل: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (النساء: 59)، (وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ) (الشورى: 10)، ففي الآيتين (في شيء، من شيء) جاءت مطلقة تضم أصل الدين وفروعه.

لكن المخالف يقول: [ولا يرد النزاع للمصادر الشرعية عندما تكون القضيّة جهلا بأصل الدين]، [وعندما يكون الخلاف شرعيا بين ناس يؤمنون بالله واليوم الآخر، تجمعهم ثوابت العقيدة.. ولا يحرفون الكلم عن مواضعهِ.. إن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ.. هذا هو مناط رد النزاع للمصادر الشرعيّة]، فعندما نتنازع في أمور الدنيا وفي أحكام الشريعة الفرعية نقول: بيننا وبينكم كتاب الله، وعندما نتنازع في أصل الدين ويقع بعضنا في الكفر نترك كتاب الله، مع ادعائنا الإيمان به وإقرارنا بحُجّيته علينا.

إن المؤمنين لا يتنازعون في أمر متعلق بأصل الدين، فإن وقع ذلك فقد كفر أحد المتنازعين على الأقل، فيرى أن الآية تشترط الإيمان بالله قبل التحاكم إليه، وأنه ما دام الكفر قد وقع من الطرفين أو أحدهما على الأقل فيجب عدم الاحتكام إلى الوحي لبيان التوحيد، فيزدادان كفرا.

وقد أقرّ هنا أن ثوابت العقيدة لا تجمعنا، ثم ألزم نفسه بمدلول الآية، وهو أنه لا يؤمن بالله ما دام يأبى ردّ النزاع إلى الله ورسوله، بل يتخذ ذلك مبدأ وقاعدة في دينه، وينسبها إلى الله افتراء عليه، ويفسر الآية على أن من كفر لا يحلّ له الاحتكام إلى الله، مع العلم بأننا نتكلم عن كفر التأويل مع التصديق بالوحي.

والواقع أن هذا الأسلوب في الكلام يقصد به التحريض والإلزام، مثل ذلك قول الله تعالى: (وَقَالَ مُوسَى يَاقَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ) (يونس: 84)، فلا يُفهم منه أن من وقع في كفر يحرم عليه التوكل على الله.

وبعد أن أخرج الوحي من المعادلة جعل الإنسانَ نفسه دليلا وحيدا على التوحيد، إذ يقول: [مستند أساس عقيدة هذا الدين هو كلمة (إنسان فقط)]، ويقول الآخر أن البشر: [هم ذواتهم الدليل].

فالانحراف الأول هنا هو إلغاء آيات الكتاب وآيات الأنفس والآفاق ومعجزات الأنبياء.

والانحراف الثاني هو جعل الإنسان كله دليلا، وصوّره كمخلوق من نور مثل الملائكة، رغم أن ذات الإنسان أوسع من العقل والفطرة، فعنده عقل وفطرة وهوى ومشاعر وعواطف متباينة من رحمة وشدة وحب وكره وحقد وحسد وغيرها، وشهوات بهيمية وسبُعية وفرعونية وإبليسية، وطبائع حسنة وسيئة، وعادات فردية وجماعية، فهل كل ذلك هو الدليل والمستند؟

فالإنسان لا يتحرك بالعقل وحده، وحتى العقل يختلف بين الناس من حيث القدرة على الإدراك، فهناك من يدرك الحقيقة كبديهية، وهناك من يحتاج إلى من يقدم له الدليل العقلي ليدركها، وكل هذه المؤثرات النفسية والاجتماعية لها دورها في تشكيل قناعاته.

وبدلا من إنكار اتباع الهوى في تأويل الكتاب والسنة ينكر البحث فيهما ابتداء، إذ يقول: [كم من أناس دخلوا الشريعة من غير ضابط العقيدة فخرجوا بعقائد تناقض عقيدة التوحيد، وجعلوا من الشريعة حاجزا يحول بين الناس وإدراك حقيقة التوحيد]، [كل من دخل الشريعة بغير ضابط العقيدة دخل بهواه وبحث في الشريعة عما يوافق هواه]، وهو لا يتحدث عن حالات خاصة فقط، ولكن لا يجيز أصلا البحث في الشريعة لاستخلاص التوحيد، ولو لم يصحبه الهوى، ولو وصل إلى الحق فدينه باطل لأنه نتيجة جاهزة وليس تفكيرا مستقلا عن الشريعة.

فليس المشكل عنده في تأويل الشريعة تأويلا منحرفا فقط، ولكن المشكل في التلقّي منها أصلا، لأنه لا يصح عنده أن يكون التوحيد علما يُكتسب ولو في حالة كحالتنا، ولذلك فالحل هو ترك الشريعة، لا استنباط التوحيد منها بطريقة سليمة متجردة من الهوى والواقع الجاهلي.

ولا يصح إنكار العقل بحجة أن أناسا انحرفوا به عن التوحيد، كذلك لا يصح إنكار الوحي بحجة أن هناك من أخطأ في فهمه، وهو يقرّ بأن من يتخذ العقل وسيلته الوحيدة قد يحيد عن الحق كما في قوله: [إن كان هناك من ضل باكتفائه بالعقل عن النقل في بناء العقيدة ففي المقابل هناك من ضل باكتفائه بالنقل بدون عقل في بناء العقيدة]، [فلا يحملنكم ما وجدتموه في كتب التراث من تجاوز لحدود العقل من الفرق المبتدعة أن تنكروا بدهيات العقول].

وهذا نراه أمامنا ولم نجده في كتب التراث فقط من أناس مضوا وانتهى شرّهم، فالمخالف نفسه مثال حي عن صناعة العقائد البعيدة عن العقل والشريعة، لكنه يوجب الضلال على من تلقى التوحيد من الشريعة، ويتخذ العقائد الباطلة مثالا للباحثين في الشريعة.

وينكر أن مقصوده التخلي عن الشريعة لمعرفة التوحيد، مغلفا ذلك بالإنكار على من فسّرها بهواه لانعدام ضابط العقيدة، ناسيا كلامه الآخر: [يقولون أن الحجة في نصوص الوحيين.. مع العلم أننا نتحدث عما يخص شهادة أن لا إله إلا الله التي من خلالها يحصل التصديق بالوحي]، [ويكون الحوار عقليا منطقيا قبل الدخول في الشريعة].

وقد يبدو أنه يتحدث عن أسبقية التوحيد على أحكام الشريعة الفرعية التي يخاطَب بها المسلم بعد إسلامه عندما يقول: [التوحيد قبل الشريعة، والبناء العقدي قبل البناء الشرعي]، وفي الحقيقة هو يتحدث عن أسبقية العقل على الوحي، ولا يصح هنا التمييز على أساس (عقدي وشرعي)، إلا إذا كانت الشريعة عنده تخص المسلمين فقط ولا تبيّن أصل الدين، كمن يقول: [عندما نتحدث عن أصل الدين فالقرآن فرع له ومن هنا هل الأصل هو الضابط للفرع أم الفرع هو الضابط للأصل؟].

يتصور أن التوحيد أصل وأن القرآن فرع، ولا يقوم الأصل على الفرع، والله يقول: (شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى) (الشورى: 13)، فشرع الله هنا هو أصل الدين الذي يجتمع عليه كل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، في مقابل الشرائع الفرعية الخاصة بكل رسالة والتي تخاطب المؤمنين، قال الله تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا) (المائدة: 48).

ومن الأسئلة الملغمة أن يقال: هل هذا من أصل الدين أم من الشرع؟ ففي الشرع أصل الدين وفروعه، ولم يفصّل الشرع الفروع فقط، ولكن يجب أن تضبط كلمة (الشرع)، فهناك شرع خاطب الكافر، وقد اتبعه المسلم بإسلامه، وهناك شرع يخاطب المسلم بعد إسلامه، ولكن يقال: هل هذا من أصل الدين أم من فروعه؟

فالقرآن مصدر وليس فرعا، وإن كان الإيمان به فرعا، كما أن العقل مصدر، ولا يقال أنه لا يصح الإيمان بالكتاب قبل أصل الدين، ولكن المنكر هو الاكتفاء بالإيمان به دون الإيمان بالأصل.

ويقول الآخر فاصلا التوحيد عن الوحي: [بناء التوحيد لا يسمح بالتأجيل؛ والشريعة في حفظ الله لا خوف عليها]، فالمقصود بالشريعة هنا الرسالة ككل، والمقصود بأسبقية البناء

العقدي على البناء الشرعي بناءَ التوحيد بالعقل خارج الرسالة أو الوحي أو الكتاب والسنة أو النقل أو الذاكرة الشرعية أو المصادر الشرعية أو المفاهيم الشرعيّة أو التراث الشرعي كما هي مرادفاته المفضلة.

ويقول: [فلا بد هنا من مسح شامل للذاكرة الشرعيّة وإعادة بنائها من جديد بمواصفات توحيد العقل والفطرة، وتوحيد رجل الغابة الذي عرف ربه بربه]، والخدعة هنا في وصفه من أدرك التوحيد بعقله فقط بأنه قد عرف ربّه بربّه، كأن من أدرك التوحيد بالوحي لم يعرف ربّه بربِّه.

ويقصد بتوحيد رجل الغابة ما ذهب إليه الفلاسفة من أمثال ابن سينا وابن طفيل في قصته الخيالية (حي بن يقظان)، التي تعلّق بها العلمانيون في عصرنا للتنصل من الوحي، وقد تجاهل فيها ابتداءً وساوس الشيطان لإنسان عاش بين الحيوانات ولم يعرف البشر، كأن الكفر يأتي من المجتمع فقط، وصوّر فيها قدرته على الوصول إلى دين الله بالتأمل العقلي والرياضة الروحية في غياب الرسالة، ومع أن هذا الإنسان لم ينكر اتباع الرسالة لما اتصل بالبشر، فإنه توصّل إلى أن عامة الناس بحاجة إلى الرسالة دون خواصّهم، وعاد إلى عبادته الروحية التي رضيها لنفسه.

لكن المخالف يتنصل من الدعوة إلى توحيد رجل الغابة بعيدا عن الوحي مدّعيا أنه ينكر على من يناقض العقل فقط، ولو صدق في ذلك لأنكر هذا التناقض والتحريف في مواطنه، لا ينكر البحث في الوحي مطلقا، كأن من يستقي من الوحي سيناقض العقل لا محالة، فيقول: [وحديثنا المتكرر عن علاقة العقل بالدين قائم دائما في مواجهة العقول التي تجمع النقيضين وتقبل المستحيل وليس في أننا ندعو لإيمان رجل الغابة الذي عرف ربه بربه، ولسنا الآن في واقع رجل الغابة، وأمامنا وحي يذكر وينذر ويهدي للرشد]، وما الذي يمنع العقول من أن تجمع بين النقيضين إذا كان الوحي ينذر ويذكّر بالتوحيد عموما دون بيان حقيقته؟

وهؤلاء الفلاسفة جعلوا الوحي للعامة دون الخاصة، بحجة أن الخاصة يملكون قدرة عقلية على الوصول إلى التوحيد، أما هو فصرف الجميع عن الوحي، وأوجب النظر والبحث عقلا كشرط قبل التوحيد، وأثار حربا شعواء بين الرسالة والعقل، وجعل أهلهما على ملّتين مختلفتين، فقال: [إسلامُنا وإسلامُكم.. ليست هناك نقطة التقاء.. بين من عرف ربه بربه ويَتَعبّد بشريعة هذا الدين لله (على علم وبصيرة) بعد أن أدرك صفاته (التي أوجبها عقله) وشهدت له آياته في الآفاق والأنفس على أنه المستحق وحده للعبادة، وبين من قادته عقيدة بإملاءات أسياده، ويعبد ولا يدرك صفات من يعبد]، كعادته في السخرية بمن اعتمد على الوحي لفهم التوحيد.

يقول عن الجن الذين آمنوا عند سماعهم القرآن: [وإيمانهم بالله وإدراكهم ما ينبغي في حق الله وما لا ينبغي هو الذي جعلهم يدركون بأن هذا الكتاب المنسوب إلى الله (فعلا) هو حق من عند الله ويهدي للرشد]، وهؤلاء لما عرفوا دعوة التوحيد استيقظت فطرهم وعرفوا أنه الحق، ولا يعني أنهم كانوا مؤمنين من قبل كما يدّعي، ولكنه يريد أن يلغي أي علاقة للوحي بالإيمان.

وإلا لماذا لم يدعوا قومهم إلى الإيمان بالله قبل ذلك؟ يقول الله تعالى: (وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ قَالُوا يَاقَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ) (الأحقاف: 31)، ولماذا نسبوا دينهم إلى القرآن لا إلى قواعد العقل؟

أما هو فيدعو إلى دين ما قبل الوحي، كما استدل العلمانيون بأن الخير أمر فطري وسابق على الوحي، ويسأل: ألم يكن حقا قبل الوحي؟ ناسيا أن الدين حق ولو في غياب العقل أيضا، فالإنسان يولد على فطرة التوحيد قبل أن يعلم شيئا، وحتى الحيوان والجماد خلقه الله موحدا،

كما يقول الله عز وجل: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ) (الحج: 18).

ولا معنى للقول: لولا العقل ما كان الوحي حجة، فلا أحد يخالف في هذا، لكن التوحيد حق لذاته قبل الوحي والعقل معا، وليس قبل الوحي فقط، ولكن نعرفه بهما، فهما وسيلة ندركه بهما وندرك صحته ووجوبه بهما، وكما تفهم الوحي بالعقل عليك أن تضبط عقلك بالوحي.

وإذا أخذت من الكتاب والسنة يقول أن عقيدتك [بدون ضابط يضبط المفاهيم ويحدد حقيقة الإسلام المعنيّة بتحقيق عبادة الله وحده (بمعناها العام) في أرض الواقع الذي نعيشه]، وهل جاء الوحي إلا لضبط هذه المفاهيم وبيان حقيقة الإسلام ومنع الافتراء على الله؟ ولكن المخالف لا يفرّق بين الداء والدواء.

ومن القواسم المشتركة بينه وبين العلمانيين هو رفض قياس العقيدة التي ينتجها عقله على الوحي ودعوة الأنبياء، وهكذا سيُلحد ويحرّف في راحة، لأنه إذا ظهر التناقض بين عقله والوحي يلزمه أن يكفر بما أنتجه العقل أو يكفر بما بيّنه الوحي.

فيجب أن يكون الفهم مطابقا لما في الوحي، وإلا فهو دين آخر، فما لم يكن موافقا للوحي فهو وحي الشياطين.

ومن كانت نيته بريئة سيبحث بعقله كما يشاء ثم يحاكمه إلى الوحي، لا ينبذه خلف ظهره، وهنا تتجلى النية الحسنة من الخبيثة، لأن مقارنة ما يستنتجه العقل بالوحي وعقيدة الأنبياء عمل خارج مجال استنباط التوحيد من الوحي، فلماذا يتهرّب من هذه المقارنة أيضا؟

ويصنف الناس حسب استدلالاتهم ومصادر عقيدتهم، وذاك هو ميزان الإسلام والكفر في دينه، فكل من يستقي من الوحي ولا يستنتج التوحيد بنفسه فهو كافر مبدئيا، سواء وافق التوحيد أو خالفه، كما يقول: [جماعة التكفير يرون بأن الأصل في هذه المجتمعات هو الكفر من خلال ما تبيّن لهم من المفاهيم الشرعية المنقولة عن التراث الإسلامي، والسلفية يرون أن الأصل في هذه المجتمعات الإسلام على حسب فهمهم من نفس المصادر المتفق عليها بينهم]، [والجميع يحتكم في ذلك لمفاهيم شرعية والجميع له ما يبرر معتقداته، ومعلوم أن الأدلة الشرعيّة حمّالة تستوعب الجميع ولا تحسم في ظلها عقيدة بدون ثوابت كلمة سواء خارج المساحة الشرعيّة].

يريد إيهامنا بأن القرآن بذاته لا يمكنه حسم الخلاف المتعلق بأصل الدين بين الطرفين، ويدّعي أن القرآن يستوعب الجميع، أي أن آياته المتعلقة بالتوحيد محتملة ومتشابهة وغير محكمة كما يقول: [عندما تصبح المصادر الشرعية هي مستند عقيدة التوحيد فلا يستطيع أي شخص الاعتراض على اختيار العامي عقيدته حتى ولو اتبع معتقدات الضلال]، فمهما اختار الإنسان من الكفر محرِّفا لمعاني القرآن فلا يمكن إبطال كفره من القرآن، كأن القرآن لا يبيّن التوحيد من الشرك بيانا صريحا، ولذلك يرجعه إلى (الثوابت) خارج القرآن، ولو كانت ثوابت التوحيد مشتركة حقا بيننا وبين أي كافر فكيف اختار الكفر؟ فما حرّف القرآن حتى انحرف عقله.

يقول: [هل يستطيع أحد الآن أن يقنع المدخلي مثلا أو يقنع كبار علماء آل سعود ببطلان معتقداتهم المحصنة بالمفاهيم الشرعية].

وهذا يصح إذا استطاع إقناعهم بالعقل، ولا يختلف مسلمان في أن الكتاب والسنة فيهما بيان ما اختلفنا فيه، وأن الخلاف بين كل الأطراف محسوم بكل وضوح، ولكن الواقع المنحرف هو المحتكم إليه عند هؤلاء المشركين، وهو ما يعتقدونه وما يصرّحون به مثل قولهم أنه لا يمكن تكفير كل الأمة الإسلامية، ولذلك يجب تأويل الآيات والأحاديث لتتلاءم مع الواقع الجاهلي، فيُنزلون على الكافرين ما هو في حق المسلمين، ويتجاوزون كفرهم، مثلما يتخذ اليهود والنصارى أمتهم وتاريخها وعلماءها أصلا ومنطلقا لفهم دين أنبيائهم.

فالآيات والأحاديث تثبت كفر هذه الأمة مثل غيرها من الأمم إذا وضعناها في سياقها الزماني والمكاني الذي نزلت فيه، ففي الوحي تبيان لكل ما هم فيه من كفر، والحقيقة أن

طريقة تعاملهم مع الوحي خدمةً لواقعهم الجاهلي هي التي تمنعهم من الإسلام، ومن أراد التبرير يمكنه أن يقول ما يشاء.

وقولهم أن من تشهّد أو صلّى فهو مسلم وبشرعية ولي الأمر الكافر سببه انعدام التوحيد، وليس سببه التلقي من الكتاب والسنة، لأنهم لو أخذوا منهما حقا ما أخذوا نصا دون آخر، كسائر من يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، ولا يمكن مخالفة التوحيد بنصوص الوحي إذا جمعنا بينها ولم نضرب بعضها ببعض.

وتحريف هؤلاء للوحي ليس مبررا لترك الوحي عند العقلاء، وهذا التحريف ليس مآلا لازما للباحثين في الوحي كما يريد تصويره، وهو نفس المنطق العلماني الذي يتبنى عزل الإسلام عن التحكم في السياسة بحجة استغلال البعض الإسلام لأغراض سياسية أو شخصية.

ومن اهتدى بعقله في ما يتعلق بأصل الدين ولم تعكّر الشبهات فهمه فهذا حَسن، ولا يُشترط التلقي من الوحي، ولكن المخالف جعل استنباط أصل الدين من الوحي المشكلة الأساسية، فنحن كفار عنده إذا أخذنا أصل ديننا من الكتاب والسنة وإن اتبعنا التوحيد حقا، فعقيدتنا مصنوعة على غير بصيرة حتما لازما، فلا تجتمع عنده البصيرة مع التلقي من الكتاب والسنة أبدا، ونحن مجرد حفظة بلا وعي كما يقول: [وكل المعتقدات القائمة في توصيف الكافرين على مفاهيم شرعية لا تمثل عقيدة التوحيد الخالص حتى وإن وافقت بنتائجها الحقيقة عرضاً.. وما بني على باطل فهو باطل].

إن الوحي يدعو إلى التوحيد فيجد العقل مهيّأ لفهمه والإقرار به ويجد الفطرة متفقة معه، مثل من ورث الإسلام عن أبيه ونشأ فيه، فلا ينقصه شيء ليكمله أو يعيد بناءه، ولم يبطل الوحي إيمانه، ولم يقل أنه وافق الحق عرضا، والمسلم الذي آمن بالوحي واتبعه ليس محروما من نعمة الفهم والعقل، وغيره هو المحروم من الوحي والعقل معا، فمن اتبع عقله مخالفا للوحي أبطل الوحي والعقل معا، لأن مخالفة الوحي يستحيل أن تكون عقلا وإن اطمأن إلى ما هو عليه، ومن اتبع الوحي أحرزهما معا.

كل هذه الضلالات وقع فيها بعد أن شخّص المرض بطريقة مضللة، فلا اقتناع ولا يقين ولا بصيرة ولا فهم عند من يتلقى من الوحي، دون أن يقدم دليلا على ذلك، وبدلا من أن يقدّم الدليل على أن الناس لا تفهم ولا تقتنع إذا تلقّت من الوحي، يقدّم الحل والبديل دون أن يقدم الدليل على صحته، وعلى أنه سينفي المرض المدّعى.

وكل ما يقع في الواقع من عدم الفهم ليس سببه الاعتماد على الوحي، ولكنهم لا يفهمون لأسبقية الضلال المتلبس بالإسلام إلى أذهانهم، فلا يفهمون الوحي إلا في إطار هذا الضلال، فيجب إفهامهم مناطات الكفر الذي هم فيه، ولو تُركوا لعقولهم لكان حالهم أسوأ، فمن لم يفهم مع البيان كيف يفهم لوحده؟!

فيلزمه أولا أن يثبت انعدام البصيرة عند من يأخذ عقيدته من الوحي، وأن اتباعه الوحي هو السبب، لا يقول أن هناك من لا يفهم، فهذا يعني أن هناك سببا آخر لا التلقي من الوحي، وإلا لانعدم الفهم عند كل من يتلقى من الوحي، ثم يلزمه أن يثبت عدم انحراف عقول الناس في الواقع عن الوحي حتى تكون عقولهم بديلا، لا أن يبعد الناس عن الوحي ثم يتركهم هملا وفريسة للأهواء.

وبعيدا عن التنظير نسأله: ما الذي ينقص الناس؟ ما الذي ينقصني لأكون مؤمنا أشهد أن لا إله إلا الله حقا؟ وما الذي يملكه دوني؟ وما الذي سأضيفه عندما أعود إلى عقلي وفطرتي كما يطالبني؟ هل حذفت ما في عقلي وفطرتي عندما أخذت من الوحي حتى يقال بأنك تردد كلاما بلا وعي؟ وما الدليل على أن فهمي للكفر والجاهلية فارغ من محتواه دون فهمه؟ وما الذي يخشاه من الوحي إذا كان الناس يعقلون البديهيات ولا يجدون في الوحي ما يناقضها؟ ولماذا التكلف في الجدال حول ما يُعلم به التوحيد إن كان ينتج لنا مفهوما واحدا؟

فعليه أن يثبت أن العقل مغيّب عند عامة الناس الذين أخذوا من الوحي، وأنهم صدّقوا بأشياء بعيدا عن عقولهم وفطرهم، وأنهم اعتقدوا دون أن يتحققوا ويميزوا الحق من الباطل، وأن يُثبت أن طريقتهم لا تحقق التوحيد؟

لكنه يقفز فوق هذا كله إلى الكلام عن دور العقل، ويلهينا بشقشقات فلسفية لا يكاد يفهمها غيره، ويصنع بها مناطات للكفر دون أن يكلف نفسه تقديم الدليل عليها من العقل ولا من الوحي.

إن دعوة التوحيد تسعى لبيان كتاب الله ورد التحريف عنه، لا تدعو الناس لتركه جملة بسبب تحريفهم له، وهو يرى أن حل الخلاف بين المختلفين في التوحيد يكون بالعودة إلى العقول التي تجارت بها الأهواء يمينا وشمالا دون ضابط، وتحييد الكتاب والسنة جملةً بدلا من إبطال التأويلات الباطلة وإفهام من لم يفهم.

فإذا اختلفنا في أصل الدين فالوحي هو الذي يحكم بيننا ما دامت عقولنا لم تتفق على فهم واحد للتوحيد، فما هي نتيجة تغييب الكتاب والسنة بعد غياب التوحيد غير الضياع أكثر مما نرى اليوم؟

يتجاهل أن فهم القرآن في ضوء التوحيد هو بمقدور المسلمين الذين امتلكوا عقيدة جامعة وعقولهم صافية، فالآيات تُفهم في ضوء أصل الدين إذا اتفقنا على أصل الدين، فحتى أهل الأهواء في القرون الأولى كانوا يفرّون في جدالاتهم من لوازم أقوالهم التي تؤدي إلى الكفر بسبب الرصيد المشترك، أما الذين لم يجتمعوا على ذلك الرصيد فكيف يتفقون على ما يعنيه؟ وكيف تردّهم ضوابطه وهم لا يؤمنون بها؟ لذلك تجدهم يلتزمون بالكفر، بل يصرّحون به بكل عفوية، فلا يردعهم رادع.

ويقول الآخر: [التوحيد هو الذي يجعل العبد يؤمن بأن القرآن كلام الله حقا وصدقا]، وهذا لمن كان موحدا دون رسالة ثم بلغته، وأين مثل هذا الذي جعله مثالا لكل البشر؟ وحتى الإيمان بالنبوة يحتاج إلى تمحيص وتحقيق، وقد احتاج الأنبياء عليهم السلام إلى معجزات، ولم يكتفوا بالدعوة إلى التوحيد كدليل على نبوتهم، ولا يستحيل أن يكون داعية التوحيد متنبئا كذابا.

فالملحدون يستدلون على صدق القرآن بإعجازه العلمي مثلا، فيصدّقون بأنه وحي من الله قبل التوحيد، ثم يبحثون عما يدعو إليه، وهذا ليس ترتيبا خاطئا، ومن آمن بأن القرآن كلام الله قبل التوحيد مثلنا سيبني على ما آمن به، ولا يرجع إلى الوراء.

ونحن بحثنا عن التوحيد في الوحي لأننا تربينا على دين محرّف، وهو يقول: يجب محاكمة الوحي إلى التوحيد، والتوحيد غائب عندنا، إذن يجب أن يوهمنا بأن عقولنا التي تراكمت عليه شبهات وشبهات تدركه كما يدركه المسلم، فيقول: [إذا عرفت أنك عبد ليس من العسير أن تعرف من ربك.. وإذا عرفت ربك عرفت من تعبد]، [الذي لا يقتنع بعقله أنه عبد لمن خلقه وأنه لا أحد يستحق العبادة سوى الخالق فأي خبر سيقنعه بذلك دون أن يعقل ذلك من نفسه؟].

والواقع أن المشكلة ليست مع من ينكر أنه عبد للخالق الذي يستحق العبادة وحده، ولا مع من ينكر الوحي، بل مع من يقرّ بالخالق ووحيه، وقد حُرّف له التوحيد، ولذلك يحتاج إلى تصحيح فهمه بأي وسيلة تؤدي إلى المطلوب.

ويقول صاحبه: [عندما يكون الصراع صراع عقيدة فلا يحسم الخلاف فيه إلّا من خلال ثوابت العقيدة]، [معركة العقيدة في هذه المجتمعات الجاهليّة قضيّة كفر وإيمان.. يحتكم فيها لثوابت التوحيد الخالص]، فكيف تحسِم العقيدة الخلاف ونحتكم إليها عندما تتصارع العقائد؟ وكيف نستنبط التوحيد من التوحيد؟ فالبديل غير موجود مهما حاول إيهامنا بوجوده.

ويَقلب الأمور رأسا على عقِب، فبعدما جعل تلقي التوحيد في الكتاب والسنة عملا بمقتضى شهادة أن محمدا رسول الله حوّله أيضا إلى عبادة للرسول من دون الله، إذ يقول: [وأصبح حال الغالب الآن (حتى من يدّعون التوحيد) هو تقديم العمل بما تقتضيه شهادة أن محمدا

رسول الله واتباع ما جاء به من شريعة على تحقيق ما تعنيه وما تقتضيه شهادة أن لا إله إلا الله في لسان الحال، ولسان حالهم يقول نعبد رسول الله الذي أمرنا بأن نطيع الله، وليس العكس بأن نعبد الله الذي أمرنا باتباع محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم).. ومَعَاذَ الله أن يكون رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد أمر بذلك.. أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ؟ ومعلوم بأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد تبرأ من هذا السبيل وحذّر منه مثل ما تبرأ عيسى عليه السلام من قومه]، أي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبرأ ممن احتكموا إلى الوحي وبحثوا فيه إذا اختلفوا في حقيقة التوحيد!

لقد اكتشف مشكلة وهمية ليبحث لها عن حل، ولم يسأل نفسه: هل رأيت من يعبد الله لأن الرسول أمره بذلك فقط؟ ولكن يعبد الله لأن الله أمره بعبادته، وكان أمره عن طريق الرسول، ولا يطيع الرسول لذاته، بل لأنه يؤمن أنه مرسل من الله، وطاعة الرسول لذاته قد تقع مع التذكير لا في حالة البيان والتعليم فقط، ولكنها مجرد وهم في الحالتين.

ثم ما يلبث أن يقوم بتمييع كلامه هذا، فيتهم مخالفيه في منهجه بأنهم [عبيد لغير الله في القصد والإرادة ويتعبدون بهذه الشريعة لغير الله حتى وإن لم نعرف المقصود هنا]، [ولا نستبعد أن المقصود باتباع الرسول لشخص الرسول حميّة وفخر نسب وليس طاعة لله]، فاتضح أن هذا الشرك المزعوم مجرد تهمة يكيلها جزافا، لأنه يبنيها على شكوك في مقاصد الناس ونياتهم.

ثم يتراجع ويمحو هذا التكفير بالقول: [ونحن تكلمنا هنا كلاما عاما للفت الانتباه وليس للحكم على سين من الناس]، ولا ندري كيف يكون الكلام العام مخالفا لمعناه، وكيف أباح لنفسه التلاعب بالعقائد بهذا الشكل، ولكن عقله أوصله إلى القول بأن الناس كفار لِلَفت انتباههم، لا اعتقادا منه بذلك! مع أنه يكفّرهم حقيقة ويجادل عن تكفيرهم.

والواقع أن الكثير من تنظيره ودعاويه العريضة والمفلسة من الدليل يتراجع عنها بهذه الطريقة، وهي طريقة مستعملة وفعّالة لتمييع الدين وتعويم المواقف، حيث يقوم صاحبها بتفعيل أحد القولين عند الحاجة وتجميد الآخر إلى حين لاستغفال الناس.

وآخر يقول [أنّ الله سبحانه يحتجّ كثيراً على الكفار بحجج منطقية وأخلاقية، وهذا أكثر من احتجاجه عليهم بمجرد تذكيره لهم بأن كتبهم من التوراة أو الإنجيل مثلاً تدعوهم لتصديقه وتصديق رسوله].

وهذا يعني أن القرآن يدعو أهل الكتاب إلى عبادة التوراة والإنجيل وموسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام حسب فهمه، وإن كان هذا قليلا وليس كثيرا، فلا حرج عنده في القليل من الكفر!

وهكذا بمجرد أن نشأنا ونحن نؤمن بأن القرآن كتاب الله وأن محمدا رسول الله ونشرك بالله جهلا، ثم بحثنا في القرآن واقتنعنا بأن ما نؤمن به شرك بالله فاجتنبناه، فنحن لا نزال مشركين حسب قوله، لأننا عبدنا القرآن والرسول، وكان علينا ألا ننظر في القرآن أصلا ونحدّد الإيمان والكفر بعقولنا حتى ندخل في الإسلام.

وإبراهيم عليه الصلاة والسلام الذي قال لأبيه: (يَاأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا) (مريم: 43) قد دعاه إلى عبادته من دون الله حسب هذا الفهم الأعوج، فقد دعاه لاتباعه بحكم أنه قد جاءه من الوحي دون أبيه، فسواء كان تذكيرا أو تعليما فقد يحدث معه التقليد الذي يحذّر منه المخالف.

فإن كنتُ أدعو القبور من دون الله وأعتقد أن دعاءها من الإسلام، قد أفكر وحدي وأنطلق من أن الله هو الخالق والأحق بالعبادة، وأفهم أن من يدعو غير الله كافر بالله، وقد يأتيني من يبيّن لي بالآية والحديث أن ذلك شرك بالله، وأن رسول الله عليه الصلاة والسلام حارب من يفعل ذلك، فيتفق هذا مع عقلي وفطرتي، وهذا لا يعني أن عقيدتي مصطنعة خضعتُ لها خارج العقل والفطرة كما يتشدّق المتفلسفون.

عن ابن عباس رضي الله عنه قال: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى صَعِدَ الصَّفَا فَهَتَفَ: يَا صَبَاحَاهْ، فَقَالُوا: مَنْ هَذَا؟ فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: (أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا تَخْرُجُ مِنْ سَفْحِ هَذَا الجَبَلِ، أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟) قَالُوا: مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كَذِبًا، قَالَ: (فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) (رواه البخاري ومسلم)، **فإما أن يدّعي أن النبي صلى الله عليه وسلم قد دعاهم إلى عبادته من دون الله بدعوتهم إلى تصديقه والاستناد إلى ثقتهم به والاستدلال على وجوب التوحيد بصدق الرسالة، أو يترك ما هو فيه من وساوس، فهو بين التناقض والكفر، كما هو حال الكثير من أقواله.**

وهذا عُمير بن وهب الجُمَحي لما جاء لقتل النبي صلى الله عليه وسلم سأله: فَمَا جَاءَ بِكَ؟ قَالَ: جِئْتُ لِهَذَا الْأَسِيرِ الَّذِي فِي أَيْدِيكُمْ فَأَحْسِنُوا إِلَيْهِ، قَالَ: فَمَا بَالُ السَّيْفِ فِي عُنُقِكَ؟ قَالَ: قَبَّحَهَا اللهُ مِنْ سُيُوفٍ فَهَلْ أَغْنَتْ شَيْئًا، قَالَ: اصْدُقْنِي مَا الَّذِي جِئْتَ لَهُ؟ قَالَ: مَا جِئْتُ إِلَّا لِهَذَا، قَالَ: بَلْ قَعَدْتَ أَنْتَ وَصَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ فِي الْحِجْرِ فَتَذَاكَرْتُما أَصْحَابَ الْقَلِيبِ مِنْ قُرَيْشٍ فَقُلْتَ: لَوْلَا دَيْنٌ عَلَيَّ وَعِيَالِي لَخَرَجْتُ حَتَّى أَقْتُلَ مُحَمَّدًا، فَتَحَمَّلَ صَفْوَانُ لَكَ بِدَيْنِكَ وَعِيَالِكَ عَلَى أَنْ تَقْتُلَنِي، وَاللهُ حَائِلٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَ ذَلِكَ، قَالَ عُمَيْرٌ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ قَدْ كُنَّا يَا رَسُولَ اللهِ، نُكَذِّبُكَ بِمَا كُنْتَ تَأْتِينَا بِهِ مِنْ خَبَرِ السَّمَاءِ وَمَا يَنْزِلُ عَلَيْكَ مِنَ الْوَحْيِ وَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يَحْضُرْهُ إِلَّا أَنَا وَصَفْوَانُ فَوَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ مَا أَنْبَأَكَ بِهِ إِلَّا اللهُ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانِي لِلْإِسْلَامِ وَسَاقَنِي هَذَا الْمَسَاقَ، ثُمَّ شَهِدَ شَهَادَةَ الْحَقِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (فَقِّهُوا أَخَاكُمْ فِي دِينِهِ وَأَقْرِئُوهُ الْقُرْآنَ وَأَطْلِقُوا لَهُ أَسِيرَهُ) (قال إبراهيم العلي في (صحيح السيرة النبوية): ابن هشام في السيرة: 1/ 661 - 663 عن ابن إسحاق بسند صحيح مرسلًا، وقال ابن حجر في الإصابة: 3/ 36 قال موسي بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب مرسلًا وذكر قصة عمير، وقد أخرجه ابن منده من وجه آخر موصولًا، من طريق أبي الأزهر عن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس أو غيره وإسناد ابن مندة ظاهره أنه حسن).

هذا دين محمد صلى الله عليه وسلم، أما هو فيراه عابدا للنبي صلى الله عليه وسلم خاضعا لإملاءات خارج البصيرة، ألا هلك المتنطعون.

وفي خبر إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه استثبت أوّلا من علامات النبوة التي سمعها من الرهبان، ولم يسأل ابتداءً عن التوحيد حتى إذا أقنعه عقلا صدّق بالنبوة، وفق الترتيب الذي يشترطه المخالف للدخول في الإسلام.

وفي خبر إسلام عبد الله بن سلام أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن معلومات لا يعلمها إلا نبي استنادا إلى ما علمه من كتب أهل الكتاب، فعن أنس قال: بَلَغَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلاَمٍ مَقْدَمُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المَدِينَةَ فَأَتَاهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَائِلُكَ عَنْ ثَلاَثٍ لاَ يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ، قَالَ: مَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ؟ وَمَا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الجَنَّةِ؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزِعُ الوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزِعُ إِلَى أَخْوَالِهِ؟ (رواه البخاري)، **فأجابه عن هذه الأسئلة التي لا علاقة لها بالتوحيد، ولم يجبه بضرورة التفكير في التوحيد فقط.**

قال ابن إسحاق: وَحَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ رِجَالٍ مِنْ قَوْمِهِ، قَالُوا: إِنَّ مِمَّا دَعَانَا إِلَى الْإِسْلَامِ، مَعَ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُدَاهُ لَنَا، لَمَا كُنَّا نَسْمَعُ مِنْ رِجَالٍ يَهُودَ، وكُنَّا أَهْلَ شِرْكٍ أَصْحَابَ أَوْثَانٍ، وَكَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ، عِنْدَهُمْ عِلْمٌ لَيْسَ لَنَا، وَكَانَتْ لَا تَزَالُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ شُرُورٌ، فَإِذَا نِلْنَا مِنْهُمْ بَعْضَ مَا يَكْرَهُونَ، قَالُوا لَنَا: إِنَّهُ قَدْ تَقَارَبَ زَمَانُ نَبِيٍّ يُبْعَثُ الْآنَ نَقْتُلُكُمْ مَعَهُ قَتْلَ عَادٍ وَإِرَمٍ فَكُنَّا كَثِيرًا مَا نَسْمَعُ ذَلِكَ مِنْهُمْ. فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَبْنَاهُ، حِينَ دَعَانَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَعَرَفْنَا مَا كَانُوا يَتَوَعَّدُونَنَا بِهِ، فَبَادَرْنَاهُمْ إِلَيْهِ، فَآمَنَّا بِهِ، وَكَفَرُوا بِهِ، فَفِينَا وَفِيهِمْ نَزَلَ هَؤُلَاءِ الْآيَاتُ مِنْ الْبَقَرَةِ: (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْكَافِرِينَ) (البقرة: 89) (رواه ابن هشام، وجاء في الجامع الصحيح للسيرة النبوية لسعد المرصفي: سنده حسن ورجال قوم عاصم لا تضر جهالتهم عند أهل الحديث لأنهم صحابة).

فليقارن دينه بدينهم من يسعى حقا لتحقيق التوحيد بحيث لا يتناقض مع دعوة الأنبياء، ومن يؤمن حقا أن هؤلاء الأنبياء وأتباعهم اتبعوا التوحيد قبله، (فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ) (القصص: 50).

لكن المخالف لا ينظر في هذه النصوص، كأنها لا تعني شيئا ولا تفيد علما، ويُلهي الناس بإنشائياته التي فتّنته، ويقدمها كأدلة تعلو على النقد.

ومشكلته أنه يحمل صورة نمطية واحدة للكفر، وهي عدم الإيمان بالقرآن ككتاب من عند الله، ويتصور أن دعوة كل الكفار تكون بنفس الطريقة كما يقول: [وإذا كنتَ بصدد مخاطبة كافر غير منتسب للقرآن فلن تستطيع إقناعه أبداً بوحدانية الله من خلال النصوص الشرعية وحدها، وكيف تحتج عليه بشيء لا يؤمن به أساساً؟! كيف تقول له –كما كان يفعل محمد بن عبد الوهاب- أنّ الدليل على أنّ الذبح لغير الله شرك بالله هو قوله تعالى:"قل إنّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين" باعتبار أنّ الذبح من النسك؟ ما هي فائدة إيراد نص من القرآن للاحتجاج عليه، بينما هو لا يؤمن بالقرآن أساساً؟].

لا يُحتج على اليهود والنصارى بالقرآن لأنهم لا يؤمنون به أساسا، وعدم إيمانهم بأنه وحي من الله هو العلة في كون القرآن ليس دليلا عليهم، وإذا انتفت هذه العلة انتفى المعلول، فالذين يؤمنون بأن القرآن كتاب الله ويدّعون أنه مرجعهم نحاكمهم إليه.

لكنه يتلاعب بهذه العلة، ويبني نفس النتيجة وهي عدم الاحتجاج بالقرآن على علة أخرى، وهي أن الجميع مشركون، فيقول: [ولا تقل لي بأن الكلام مع النصارى يختلف عن الكلام مع المؤمنين بالقرآن، فالشرك ملة واحدة].

وهذا جهل بالفارق بين قومنا وأقوام الأنبياء الذين كذّبوا بالوحي، فلا يمكن أن يستدل الرسول على المشركين بكتابه لأنهم لم يكونوا يصدّقون به، بخلاف مشركي قومنا اليوم، والمخالف يفرض على من يصدّق بالقرآن حتى يكون مسلما أن يبدأ من حيث يبدأ من لم يصدّقوا به أو كأهل الفترة، فيدعوه للبحث عن التوحيد بعيدا عن القرآن.

فكما لا يكون القرآن دليلا على من يكذّب به كذلك لا يصح أن ننفي حجّيّته على من يصدّق بأنه وحي من الله عليه اتباعه.

وحتى الذي يستدل بالآية على وجود الله لا يعني عدم إدراكه العقلي للخالق، فالقضية هي جهل بطريقة الاستدلال لا جهلا بالعقيدة، لكنه ينفي وجود العقيدة بإبطال طريقة الاستدلال وطريقة تحقيقها.

فهذه مشكلة مفتعلة ومضخّمة بهدف تقديم الحل المراد، كشأن أي دعوة ضالة ترى مرضا فتغلو في تشخيصه، ثم تغلو في وصف دوائه، وتنشر مرضا معاكسا، فسواء من يستدل على الجميع بالقرآن ومن ينكر الاستدلال بالقرآن على الجميع، فكلاهما مخطئ، وخطأ أحدهما لا يبرّر خطأ الآخر.

فلو وُجد من يستدل على النصراني بالقرآن فإنه ينبَّه إلى خطئه في الاستدلال فقط، ولا يقال له: لا تتبع القرآن كما لا يتبعه النصراني، وأعِد البحث بعقلك مثل النصراني الذي يبحث عن الحق، وما دام النصراني يُسلِم عن طريق العقل فأنت عديم العقل.

وهناك من المسلمين وممن يتسمى بالمسلم وراثة من أقنعوه بإعادة تشكيل عقيدته الصحيحة، فلا يصدّق القرآن حتى يتحقق مثل النصراني، متوهما أنه كان بلا بصيرة، ثم قادوه كالأعمى في دهاليز الضلال والإلحاد.

ومع ذلك يدّعي أنه لم يستغن عن القرآن وأنه يحتاجه، فيقول: [ولا أعني هنا أننا في غنى عن النصوص الشرعية، بل نحن نحتاجها]، ولا ندري أين يحتاجها مع قوله: [لا نحتاج لرسل إلا من باب التأكيد والزيادة فقط].

وهؤلاء المشركون الجهلة المتأولون الذين يعتقدون أنهم مسلمون يستدلون على شركهم بما يظنونه أدلة من القرآن، فعلينا أن نبيّن بطلان استدلالهم منه، ونحاكمهم إليه، فإذا استدللنا بالعقل وجاؤونا بالآيات والأحاديث التي ينزلونها في غير محلها لا يصح أن نردّ عليهم بالعقل

فقط ونسكت عن باطلهم الذي ينسبونه إلى الوحي، بل من واجبنا تفسيره التفسير الصحيح والاستدلال به لنبرّئ دين الله من الشرك، فلا يمكن أن نُقنع بالعقل وحده من يرى أنه يتبع القرآن دوننا.

وما وجه الإنكار على محمد بن عبد الوهاب إذا كنا نعلم أنه يخاطب من صدّق بالقرآن؟ ولم يكن يناقش أهل الملل الأخرى، بل كان يدرّس الطلبة الذين آمنوا بما دعاهم إليه ويربّي الناس المقلّدين على التعامل مع أدلة الكتاب والسنة التي يؤمنون بها، وهم لم يعرفوا إلا أقوال علماء مذهبهم.

ومن المتوقع أن يقف عامة هؤلاء الناس ضد من يدخلهم في موضوع العقل، لأنهم لا يفهمون من القضية إلا الهروب من الوحي إلى الهوى المسمى بالعقل، لا سيما مع الخدع العقلية والاصطلاحات الفلسفية الغامضة والمعقدة.

فهذه البيئة اعتاد الناس فيها على الربط بين العقل والإلحاد، غافلين عن دعوة القرآن لتفعيل العقل، ويحفظون أقوال التابعين في التحذير من إدخال العقل في صفات الله أو التحذير من الرأي في أحكام الشريعة ويضعونها في غير مكانها، لكن هذا لا يبرّر رد الفعل المعاكس الذي نراه من التعويل على العقل وحده، فضلا عن تكفير من يستنبط حقائق التوحيد من القرآن، فالضلالات المنتشرة هي رد على ما يعاكسها، فتميل إلى ناحية أخرى ولا تتبيّن الوسط.

ثم إن أتباع الدعوة النجدية مقتنعون مثلا بأن عبادة القبور شرك بالله، مثلما هو مقتنع، ولا يزيد عليهم فهما واقتناعا وإخلاصا.

والعوام لا يفرّقون بين ما فهموه بالعقل وما فهموه بالوحي، ولا يقولون بأن من اتبع التوحيد بعقله دون وحي ليس مسلما، وحتى ما يفهمونه بعقولهم مما لم تنحرف فيه هذه الأمة ينسبونه مباشرة للوحي، ولا يفقهون مآلات ذلك، مع عجزهم عن تقديم الدليل العقلي، ويحصرون القضية في واقع أمتهم الذي يعيشون فيه فقط.

فالمخالف يشنّ حربه على عدوّ وهميّ، وهو يرى الاستدلالات الخاطئة فيظن أنهم يصنعون عقائدهم الآن، وأنهم أخذوها من تلك الأدلة، كما توهّم بعض الملحدين أن دليل وجود الخالق عند المسلمين هو القرآن، لاسيما إذا لقوا عوام المسلمين الذين لا يحسنون الاستدلال.

وهو يريدهم أن يدركوا بعقولهم فقط، ويأمن عليهم الضلال، وإذا كان الوحي يخاطب العقول فهو يخاطب عقولهم، ولا ينتفي ذلك إذا كانوا يصدّقون به ابتداء، فإذا نظروا في الوحي سينظرون بعقولهم أيضا، لكنه لا يأمن عليهم الضلال، وهذا راجع إما لأنهم سيخلعون عقولهم على باب الوحي، أو أن الوحي بالذات سيُضلهم، وإن لم يكن هذا ولا ذاك فلا معنى لما يدعو إليه.

وهناك من نقدّم له الآية على أن هذا كفر أو ليس كفرا فلا يهتم بها كأنها لا تعني له شيئا، ويتمسك بعقله وفهمه، ويقول: فكرت فوجدت، فمن يرفض الوحي سيصنع عقائد وأحكاما مخالفة له دون أن يفتضح أمره، وهذا مما يجب محاربته، وهذا المنهج هو الذي أنتج مثل هذه الحالة، فلا يبقى ميزان نحتكم إليه ونلتزم به.

فيجب إنكار تقديم العقل على الوحي ممن لا يسمعون للكتاب والسنة، ويصنعون عقائد من عندهم يسمونها بالعقل، فانعدام البصيرة داء قد يصيب من يتبع الوحي فيَضلّ عنه ومن يتبع عقله فيُضله.

إن الكثير من حقائق التوحيد يؤمن بها الناس في واقعنا قبل معرفة الدليل من العقل أو الوحي، وقد يحفظون الأدلة من بعد، فالاستدلال لا يعني أن المستدل عرف ذلك الاعتقاد يوم بلغه الدليل فقط حتى يقال: [ولا أدري كيف آمن هؤلاء بالله أصلاً!! هل تحولت (لا إله إلا الله) إلى مجموعة مقتطفات من نصوص القرآن والسنة، نتعامل معها بالقطعة، ونرتبها جنباً إلى جنب]، وهو يجمع مسائل وأحكاما بعقله يرتّبها جنبا إلى جنب، ولا يرى في ذلك حرجا.

ويتوهم أنه بمجرد أن يأخذ الناس من القرآن بعض حقائق التوحيد التي اجتالتهم الشياطين عنها فإن عقولهم ستنغلق على نفسها ويصبحون مجرد حفظة لا يفقهون، لأن الوحي لا يبني عقيدة حسب قوله: [فكثير منا لا يفهم التوحيد أصلاً، وإنما ينظر له باعتباره أمرا من أوامر القرآن التي ينبغي تنفيذها]، وكان عليه القول أننا لا نفهم التوحيد لأننا نشرك بالله جهلا، لا أننا لا نفهم التوحيد لأننا نعمل بأوامر القرآن، إلا إذا كان القرآن يأمر بالشرك، أو أن التلقي من القرآن يؤدي إلى الجهل بالضرورة، ولكنه يستنتج كعادته نتائج لا علاقة لها بالمقدمات التي يضعها.

ثم يفسر جهلنا بالقول: [الكثير منا ليس لديه المقدرة على شرح التوحيد بأسلوب عقلي]، والحقيقة أن المطلوب هو فهم التوحيد فقط، وليس مطلوبا منا شرحه وتعريفه، فهذا يتطلب علما وفصاحة، فجميعنا يعرف الماء، لكن كم منا يستطيع تعريفه تعريفا علميا جامعا مانعا؟ فمن فسّر الماء فقال بعد جهد جهيد: هو الماء، هذا يعرف الماء ولا يجهله، فالعجز عن تعريفه لا يعني الجهل به بالضرورة.

ثم ما علاقة الشرح بالأسلوب العقلي؟ فالشرح يكون بأسلوب علمي، ولكنه يقصد الاستدلال العقلي، فمن لم يحسن الاستدلال عقلا فليس بمسلم عنده.

وهناك فرق بين الاستدلال والاستنباط والاقتناع، فعامة المسلمين اتبعوا الدين قناعة، وإن عجزوا عن الاستدلال بعقولهم أو الاستنباط من القرآن الكريم، فليس من واجب المرأة أن تقدم دليلا على أن ابنها هو ابنها وإلا فهي تشك في ذلك.

إن الذي يستنبط كفر العلمانية من قول الله تعالى: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) (المائدة: 50)، (أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) (الأنعام: 114)، هذا ليس حفظا بلا إيمان أو بلا فهم.

ثم يفرّق بين طاعة الله عز وجل وطاعة كتابه، كأنه كلام غير الله، مثل الذين فرّقوا مِن قبل بين الله ورسله، فإذا أطعت القرآن لم تطع الله ولكن عبدت كتابا موروثا لمجرد الوراثة كما يقول: [جعلوا الإيمان بالقرآن (كنص موروث مقدس) هو الأساس، بينما الله نفسه صار شيئاً هامشياً في الموضوع! فلو لم يكن القرآن يأمرهم بعبادة الله لَمَا عبدوا الله!! نعم! فهم يتبعون القرآن اتباعاً أعمى حتى لو كان القرآن يأمرهم بالشرك فسيشركون! هؤلاء في الحقيقة يعبدون كتاباً مقدساً ورثوه عن آبائهم، ولا يعبدون الله].

وهؤلاء ما اتبعوا القرآن إلا لأنهم آمنوا بأنه كلام الله، ولولا ذلك ما عظموه، ولكن يريد أن يوهمنا بأنهم لم يتبعوه إلا لأنهم تلقوه عن الآباء فقط، ولا أدري ما يدور في عقل من يقول: هؤلاء يتبعون الله اتباعا أعمى حتى لو أمرهم بالشرك سيشركون! فحسب قوله إذا كان [هؤلاء في الحقيقة يعبدون القرآن ولا يعبدون الله] فإن الله سبحانه سيحاسبهم على إيمانهم بالقرآن، ويسألهم: لماذا أشركتم بي غيري؟ مع العلم أن القرآن كلام الله وليس مخلوقا معبودا من دون الله.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ) (رواه البخاري ومسلم)، ومن هؤلاء المشركين صنفٌ يتّبع القرآن والرسول حسب هذا الدين المقلوب رأسا على عقب.

ويلزمه أن يعُدّ الاعتبار بالمكذّبين الهالكين مخالفا للنظر العقلي، ففيه نوع من الإملاء ولو كان بطريقة عكسية، ويلزمه أن يعُدّ أسلوب الترغيب في الجنة والتخويف من النار دعوةً إلى عبادتهما، ويلزمه أن يعُدّ الإيمان بواسطة آيات الله ومعجزاته في الكون عبادةً لها من دون الله، ويلزمه أن يعُدّ العقل معبودا.

ولماذا لا يقول: لو لم ير هلاك المكذّبين ولولا الجنة والنار ولو لم ير آيات الله في الكون ما آمن بالله، كما يقول عن القرآن؟ فكل هذا من لوازم عقيدته هذه لو كان عاقلا.

يقول: [لا ننكر أن يتأسس إيمان أشخاص على رؤية المعجزات أو تأليف القلوب بالمال أو حتى تحت حد السيف، طالما أنّ هذا الإيمان لم يقم بمعزل عن حقيقة "لا إله إلا الله" وفهم معناها وتطبيقها في أرض الواقع.. ولكن تحقيق هذا في الواقع صعب أو نادر.. فأغلب الذين يؤمنون بهذه الطريق لا يكونون مؤمنين على الحقيقة، ويرتدون على أدبارهم مع أول اختبار كما حدث للجزيرة العربية بعد موت النبي محمد].

يريد أن يوهمنا بأن من ارتدّ من العرب كانت ردّتهم بسبب عدم استدلالهم العقلي، ويستشهد بالسيرة بطريقة إنشائية، ولا يقدّم وقائع وأخبارا، بل يحكي كما يفهم هو، ويتصرف في فهمه كما يشاء في راحة.

إن المسلم أو المشرك الذي يظن أنه مسلم لم يكذّب بالقرآن حتى يتوقف إيمانه به على معجزاته، ولكن وجد القرآن متماشيا مع فطرته وعقله وعاين ما فيه من حق وخير فاستمر على إيمانه، فما حاجته للتنطع وطرح ما يؤمن به والبحث من جديد ليصل باستنتاجات عقلية إلى ما كان مؤمنا به من قبل؟

مع العلم أن الردة ليس سببها شبهات عقلية بالضرورة، حيث تخدع من لا يحسن الاستدلال العقلي، ولكن سببها الشهوات أيضا، ومنها العصبيات والمألوفات، وهذه تؤثر في الإنسان وتدفعه نحو الانحراف أكثر من الشبهات، فلو أقنعت كل الناس على وجه الأرض بالدليل لما آمن أكثرهم، لأن ما ينقصهم ليس الاقتناع العقلي فقط.

ويتحدث أحيانا عن الإيمان الحقيقي الذي يُدخل في الإسلام، وأحيانا يتحدث عن الإيمان القوي الذي يقيم دولة الإسلام، فيقول: [الإيمان الحقيقي الذي تقوم عليه دعائم الدولة الإسلامية إنما هو الإيمان الذي خالطت بشاشته القلوب والذي يصل إليه صاحبه بناءً على نظر وتدبر عقلي وفطري]، وهو لا يقدم دليلا على أن الإيمان الحقيقي هو الإيمان المبني على الاستدلال العقلي، ولكن يقرر ذلك تقريرا.

وبعد إبطال الإيمان الذي يتحقق بوسيلة أخرى غير التفكير العقلي يتحدث الآخر عن عدم ثبات أهله عليه، مع العلم أن عدم الثبات دليل على وجود الإيمان ابتداء، فيقول: [والمساحة (في ظل هذه المعتقدات) مفتوحة للشبهات والتلبيس أمام الجميع، ومن دخل منهم هذا الدين من باب خرج منه من باب آخر بأدنى شبهة، وحالهم حال من دخلوا الدين بالثعبان وخرجوا منه بالعجل].

وهو يعلم أن سحرة فرعون آمنوا بعد معجزة الحية وثبتوا حتى قتِلوا، وبهُدى نبيهم نقتدي، ويعلم أن الذين أُحرِقوا في نار الأخدود ثبتوا أيضا، وقد آمنوا بسبب المعجزات التي ظهرت على يد الغلام.

ويعلم أن ضعف الإيمان وهشاشة العقل الذي تتخطفه الشبهات قد يُبتلى بهما من يؤمن عن طريق التفكير أو الوحي أو المعجزة أو المعاملة، وليس ذلك حكرا على جهة معينة، وهناك من آمن من العرب بعد سماعه لبلاغة القرآن فعلم أنه ليس كلام بشر، ومن المؤلّفة قلوبهم من آمنوا من أجل الشاة والبعير وحَسُن إسلامهم.

لكن عامة الفلاسفة عاشوا حائرين، ومنهم من ندم على تضييعه إيمان العجائز بعد أن شرّده عقله الفذّ، فيمكن أن تكون العقيدة هشّة عند الناس وتقع تراجعات لأسباب معيّنة، فيتراجعون نتيجة لشبهات عقلية أو نقلية، ومن يستخلص التوحيد بعقله ليس منزّها عن ذلك.

إن الواجب هو تمييز الناس حسب اتباعهم للحق أو للباطل، لا حسب مصدرهم: هل هو نقل أم عقل؟ لأن كلا المصدرين قد يضلّ أتباعهما لهوى أو جهل، أي بسبب الشهوات أو الشبهات.

فقد أوحى له شيطانه أن هذه المفاسد ميزة كل من يستقي من الوحي، أو سيتلبّس بها لا محالة، ويَسلم منها من يفكّر خارج الوحي، فالوحي والفهم نقيضان لا يجتمعان عنده، والوحي والإيمان الحقيقي نقيضان، والوحي والثبات نقيضان.

والآخر يستنكر تصديق الناس بالرسول قبل التوحيد، وإن حققوا التوحيد حقا، فيقول: [يقولون أن الحجة في نصوص الوحيين.. مع العلم أننا نتحدث عما يخص شهادة أن لا إله إلا الله التي من خلالها يحصل التصديق بالوحي.. فلازم قولهم أن نتعبد لله أولا بتصديق رسوله قبل أن نوحده]، [عندما نأخذ دليلا على توحيد الله من نصوص الوحي هل نتعامل معه على أنه دليل عقلي أم دليل تعبدي؟].

فاجتناب الشرك طاعةً للرسول لا يعني عنده شيئا، لأنه يتوهم أنه ناتج عن غير فهم لعلة الاجتناب، وقد استدل النبي صلى الله عليه وسلم على اليهود والنصارى بكتبهم، ولم يطلب منهم البحث بعقولهم فقط وترك ما جاءهم به أنبياؤهم، فهل يتعاملون مع هذا الدليل على أنه دليل عقلي أم دليل تعبّدي؟

ثم ما المشكل في أن يعبد المشرك الله بتصديق رسوله فيقوده إلى التوحيد؟ وإن كان الله لا يجازيه على ذلك دون توحيد، فنقول له: أكمل ما ينقصك من التوحيد، سواء بالاعتماد على ما آمنت به أو بعقلك، لا نقول له: ضع ما آمنت به جانبا، وابدأ من جديد، أو كما قال له بعضهم: اترك التصديق بالوحي حتى توحد الله، على نهج الجهلة إذا رأوا من يعصي الله يقولون له: لماذا تصلي؟ ما فائدة الصلاة وأنت تفعل كذا وكذا؟ فتصبح الصلاة هي المشكلة تحت ستار تعظيمها.

ومع ذلك لا يرى حرجا في القول أيضا: [ولا يعني الاكتفاء بالأدلة العقلية وترك الوحيين، ولا يعني تقديم العقل على النقل]، [ولا نقول بقول أهل الضلال العقل للأصول والقرآن للفروع]، [فما يُقبل أحد على القرآن ليعلم حقيقة ما يدعو إليه إلا وجد ذلك مبثوثا في سوره وآياته واضحا جليا كالشمس في رابعة النهار]، [فكيف نؤمن بأن كتاب ربنا أنزله تبيانا لكل شيء وليس فيه بيان التوحيد الذي هو أعظم الأشياء].

إن الرسالة تبني على حقائق هي نفسها بديهيات العقل ومسلّماته لإثبات صحتها عند من لم يؤمن بها، أما من آمن بأنها من الله وأنها الحق فإنه يجدها متفقة مع العقل، ولا يحتاج إلى الرجوع إلى العقل لأنه لم يفقده، إلا إذا كان الواجب هو التكذيب أو الشك ثم الاستدلال العقلي قبل التوحيد.

ولذلك نقل كلام ابن خلدون: [إن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نِحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص، فتقع في قبول الكذب ونقله]، فهل في القرآن كذب يخشى علينا قبولَه ونقله؟! وإن كان القرآن صادقا لا محالة فهل تشيّعهم له إيمان أم هو غطاء على بصيرتهم ويحتاجون إلى انتقاده وتمحيصه؟

ولو نظرنا في معجزات الأنبياء عليهم السلام، كالناقة والعصا التي أصبحت حية وإبراء الأكمه والأبرص والنفخ في الطين فيصير طيرا بإذن الله، فهي ليست دليلا عقليا مباشرا على وحدانية الله، ولكنها دليل على أن النبي صادق في كونه مرسلا من الله، وبالتالي عليهم اتباعه في ما دعاهم إليه من التوحيد، فلم تكن دعوة التوحيد هنا تخاطب العقل بالبراهين العقلية فقط، ولكن تدعو لتصديق الرسول في ما يدعو إليه من التوحيد.

عن عمران بن حصين قال: ... وَجَعَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَكُوبٍ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقَدْ عَطِشْنَا عَطَشًا شَدِيدًا فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ، إِذَا نَحْنُ بِامْرَأَةٍ سَادِلَةٍ رِجْلَيْهَا بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ، فَقُلْنَا لَهَا: أَيْنَ المَاءُ؟ فَقَالَتْ: إِنَّهُ لاَ مَاءَ، فَقُلْنَا: كَمْ بَيْنَ أَهْلِكِ وَبَيْنَ المَاءِ؟ قَالَتْ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، فَقُلْنَا: انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: وَمَا رَسُولُ اللَّهِ؟ فَلَمْ نُمَلِّكْهَا مِنْ أَمْرِهَا حَتَّى اسْتَقْبَلْنَا بِهَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَحَدَّثَتْهُ بِمِثْلِ الَّذِي حَدَّثَتْنَا، غَيْرَ أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا مُؤْتِمَةٌ، فَأَمَرَ بِمَزَادَتَيْهَا، فَمَسَحَ فِي العَزْلاَوَيْنِ، فَشَرِبْنَا عِطَاشًا أَرْبَعِينَ رَجُلًا حَتَّى رَوِينَا، فَمَلَأْنَا كُلَّ قِرْبَةٍ مَعَنَا وَإِدَاوَةٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ نَسْقِ بَعِيرًا، وَهِيَ تَكَادُ تَنِضُّ مِنَ المِلْءِ، ثُمَّ قَالَ: هَاتُوا مَا عِنْدَكُمْ، فَجُمِعَ لَهَا مِنَ الكِسَرِ وَالتَّمْرِ، حَتَّى أَتَتْ أَهْلَهَا، قَالَتْ: لَقِيتُ أَسْحَرَ النَّاسِ، أَوْ هُوَ نَبِيٌّ

كَمَا زَعَمُوا، فَهَدَى اللَّهُ ذَاكَ الصِّرْمَ بِتِلْكَ المَرْأَةِ، فَأَسْلَمَتْ وَأَسْلَمُوا) (رواه البخاري ومسلم)، **وهذا البناء على تصديق الرسول عن طريق المعجزة لا يقبله منهج المخالف، ويريد تصحيح هذا المسار!**

ويريد ممن يؤمن بصحة الرسالة أن يتركها جانبا ويعود إلى العقل من جديد لإثبات صحة ما دعت إليه من التوحيد، فيصدّق بها من بعد، بحجة أن الصحابة آمنوا بالتوحيد ثم صدّقوا بالرسول، ولم يؤمنوا بالتوحيد عن طريق تصديق الرسول لأنهم لم يكونوا مصدّقين به من قبل.

مع أن عامة الصحابة لم يكونوا بهذا الشكل كما رأينا، ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم كما يفعل هو تنطعا، إذ أنه ينكر دينا رضيه النبي صلى الله عليه وسلم.

كما أنه لم يفكر في أبنائهم الذين صدّقوا بالرسول ووحّدوا الله في وقت واحد، فيلزم من هذا أن على ابن المسلم أن يفكر إذا بلغ، ويحرّر عقله مما ولد عليه وما لقّنه أبواه وما فهمه من القرآن ليدخل في الإسلام من جديد، على حد قول بعض المتفلسفين قديما.

وبهذا يضع العقل في مواجهة الوحي والفطرة التي يولد عليها الطفل ويستمر عليها لكون أبويه لم يغيّراها، فيلغيها كما يلغي ما تعلّمه من الوحي ليؤسس إيمانا جديدا، بعد صياغة عقيدة قائمة على الاستدلال العقلي.

وأحدهم وصل به الحال إلى القول أن الصحابة الذين دخلوا في الإسلام بالمعجزات أو اتباعا لقادتهم كان إسلامهم إسلاما حكميا وليس إسلاما حقيقيا، وأنهم استسلموا لحكم النبي وأحكام الإسلام على المستوى السياسي، فجعلهم كالمنافقين الذين آمنوا بأفواههم دون قلوبهم.

إن دعوة القرآن الكفار إلى الرجوع إلى العقل كانت بسبب التكذيب، (أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ) (الأعراف: 185)، **(وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ)** (يوسف: 105).

أما من آمنوا فهذا هو عين العقل، فالذين وجدوا القرآن منسجما مع عقولهم وفطرهم لم يدعُهم القرآن إلى التفكر والبحث من جديد لاكتشاف منطقيته من عدمها، ولا يفعل هذا عاقل، والمخالف يدعو من صدّق الرسول إلى إعادة التفكير خارج إطار الرسالة لمعرفة صحتها من بطلانها، كما قال طاغية مصر الحالي أن عليك الخروج من الإسلام والحكم عليه من خارجه لا من داخله.

وعندما تتمعن في قول صاحبه: [فلا بد الآن من إعادة التسلسل المنطقي لثوابت هذا الدين ومحاولة الكشف عن منطقيتها بافتراض أنها معنيّة بالناس كآفة (على اختلاف ألسنتهم واختلاف انتماءاتهم العرقية والدينية) ومحاولة الكشف عن أن هذه المسلمات المتفق عليها عند غالب المنتسبين إليه خالية من الرصيد وما هي إلا نتائج جاهزة توارثتها الأجيال جيلا بعد جيل ترددها الألسنة بدون وعي]، لا تجد أي فرق بينه وبين كلام أحد الكتّاب العلمانيين: [الميزان الأساسي لصواب اتجاه الأمة هو تحقيقها لعقائد ذات وضوح منطقي مشترك، وتحقيقها لمنافع ذات بعد شامل. بهذا تتخلّص الأمة من داء الاعتقاد الغامض بصواب إيمانها، لأن المشكلة كلها في اعتقاد المسلمين أن تصوراتهم صحيحة لذاتها، وليست لأنها قابلة لأن تكون منطقية تنسحب على جميع البشر، وذلك ما يجعل تناسب العقائد الإسلامية مع علم المنطق المعاصر ليس مجرد خيار ثانوي بقدر ما هو ضرورة حيوية. سواء لاستعادة قيم الدين الحي أو لاستئناف الفعل الحضاري، وأخذاً بعين الاعتبار مبدأ المصلحة العامة التي تطال البشرية قاطبة].

فكلاهما يدعو أمة تصدّق بالرسالة إلى إثباتها منطقيا من خارجها بحجة أن غيرها لا يؤمنون بها، كأنها محرومة من المنطق إن لم تفعل ذلك، فهي نفس المنطلقات ونفس

التحريفات، كما دعا أدعياء التنوير في أوربا قبل ثلاثة قرون إلى عقلنة النصرانية لتكون مقبولة، فمحوا ما بقي فيها من عقل ورسّخوا أهواءهم المسمّاة بالعقل.

وهذا المرض قديم من زمن المسيح عليه السلام حيث قام فيلون اليهودي السكندري بمحاولة التوفيق بين التوراة وفلسفة اليونان، ثم سار على ذلك النهج الفلاسفة المنتسبون إلى المسلمين بعد ترجمة الفلسفة اليونانية.

لقد صار حاله مثل من جاءه الرسول بدعوة التوحيد فكذّبه، فقال له الرسول: فكّر بعقلك ستعلم صحة ما أدعوك إليه، فقال: إذن سأتّبع عقلي الذي يؤدّيني إلى التوحيد ولو اتبعتك لكنت مشركا، وفي النهاية يفرض على الرسول أن يتبع ما قرره عقله وإلا فليس رسولا من الله!

وفرض البرهنة العقلية على المصدّق والمكذّب يجعلها غاية بحد ذاتها أولى من التوحيد، وهذا أشبه بفرض دواء معيّن على كل المرضى وعلى الأصحّاء أيضا.

ولذلك لم يدعُ النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى ما يدعوهم هذا إليه، ولم يقل لمن أسلموا: هل فكّرتم ووصلتم؟ ولم يقدم البراهين إلا للمكذبين، ولو كانت السبيل الوحيدة للدخول في الإسلام لبيّنها لكل الناس.

كما أسلم أبو بكر الصدّيق وعلي بن أبي طالب وزيد بن حارثة وخديجة وبناتها رضي الله عنهم أجمعين وصدّقوا النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء، ولم يعرضوا كلامه على عقولهم أوّلا ليستنتجوا إن كان صادقا أم كاذبا، وإيمانهم كان على بصيرة وليس إملاء بلا فهم ولا اقتناع، ولم يخالفوا العقل ولا الفطرة، وهذا ما عليه أبناء المسلمين وحتى المشركون الذين يصدّقون بالوحي قبل العلم بالتوحيد.

فأين هذا من دين من يقول: [عندما تقدم الدعوة بمرجعية النقل فإننا نضيع الفرصة على المدعو أن يتحقق بنفسه قبل أن يتخذ موقفه بالقبول أو الرفض]، [ومعلوم أن العقل لا يعتمد النقل حجة إلا إذا صدق عليه ولا يصدق عليه إلا إذا وافق الميزان الفطري الذي يعتمده العقل كمرجعية أولى]، ولو فكّر جيدا لعَلم أن من ينكر عليهم قد وافق الوحي ميزانهم الفطري والعقلي.

فأبناء المسلمين يفتقرون للتحقيق حسب فهمه، وكل ما قاله عنّا اليوم يصحّ على أبناء المسلمين، وعندما يقدّم الأب لابنه أو الأستاذ لتلميذه حقيقة ما وهو مصدّق له ابتداء فيقتنع عقلا هذا قد تحقّق ومرّرها على عقله، ولا يلزمه التكذيب أوّلا ثم البحث والتحقيق ثم التصديق.

يجب أن تفهم عقولنا التوحيد وفق الوحي، ولن يكون جدارا عازلا بين التوحيد وعقولنا بسبب إيماننا بأنه وحي من الله، فلا يلزمنا التكذيب به، ولا يلزمنا الاستقلال عنه، حتى نكون عاقلين مدركين للتوحيد.

إن المشرك الذي سمع بدعوة التوحيد فمحّصها واتفقت مع فطرته فآمن هذا حاله كحالنا، فقد وجدنا ما في القرآن متفقا مع فطرتنا، فلماذا نكرر التجربة؟ إلا إذا كان يخشى أن الوحي يدعونا إلى الباطل، ولا نقول أن الله أنعم علينا بالوحي فلا داعي لاستخدام العقل، فالعقل لم يتعطل بوجود الوحي، وكما يُفهم الوحي بالعقل كذلك يهتدي العقل بالوحي، فهما متكاملان، لا يغيّب أحدهما الآخر.

أنا وُلدت على الفطرة ووجدت والديّ ومجتمعي يقولون: (لا إله إلا الله)، فقلت مثلهم وآمنت بما آمنوا به من التوحيد، وربّوني على الشرك بالله في مجالات عدة، ثم تبيّن لي من الوحي أن ذلك شرك بالله فغيّرت ديني، فما الدليل على أن اعتقادي الجديد هذا غير يقيني، أو أنه ليس لدي تصوّر سليم، أو أنه لا علاقة لديني بفطرتي وعقلي، أو أن الوحي حال بيني وبينهما؟

وقد قال الملاحدة العلمانيون أن تسليم الناس للوحي وعدم الشك فيه هو استسلام للعقلية الأسطورية ونبذ للعقلية العلمية، ولذلك نادوا بضرورة استبعاد العناصر غير العقلانية من العقائد الإسلامية الموروثة، وهذا حسب فهمهم لما هو معقول وما هو غير معقول.

إن الأخلاق الحسنة كالصدق والحياء والعدل والعفاف أخلاق من الفطرة، وعندما يتبعها الإنسان طاعة للوحي أو للآباء فهي أخلاق سليمة، ولا يشترط أن يكتشفها بعقله وفطرته، فمكارم الأخلاق التي كانت عند العرب قبل الإسلام لم ينكرها النبي صلى الله عليه وسلم، بل مدحها، عكس ما فعله أدعياء التنوير الذين رفضوا الأخلاق النابعة من الوحي، ودعَوا للأخلاق النابعة من داخل الإنسان، كما جاء في (دين الفطرة) لجون جاك روسو.

ودعوا الإنسان للتحرر مما سمّوه بحالة القصور العقلي، فقال عمانويل كانط أن على الإنسان أن يستخدم [فهمه الخاص بثقة وبشكل جيد في المسائل الدينية، بدون وصاية خارجية].

وبدأ جون لوك بالقول: [لا ضرورة لمفسر معصوم للكتب المقدسة]، ثم وصل إلى القول: [لم تبق حاجة أو نفع للوحي، طالما أن الله أعطانا وسائل طبيعية أكثر يقيناً لنتوصل بها إلى المعرفة]، إلى أن جاء من يقول أننا لسنا بحاجة إلى إله والحياة مادة.

فالرجوع إلى العقل والضمير والفطرة لم يوصل أمتهم إلى التوحيد كما يبشرنا المخالف، بل كان مدخلا للإلحاد والانهيار الأخلاقي الذي نراه اليوم في العالم، مع العلم أن هؤلاء كانوا يواجهون واعظ الكنيسة الذي يقول للناس: اعتقدوا ولا تنتقدوا، ويحمل كتابا محرّفا مخالفا للعقل، وأين ديننا من ذلك؟

وما معنى التركيز على [دور العقل في معرفة العبد ربه قبل النقل]، بل دون النقل؟ وهل باستطاعتنا إلغاء دور العقل حتى يدعونا إليه؟ فالعقل نجده بداخلنا ولا نستهدفه ولا نسعى إليه، وهو أمر غير إرادي، فكيف يدعونا إليه؟ فالعقل يختلف عن البصر الذي نفتحه أو نغلقه بإرادتنا، لكن بإلغاء دور الوحي سيتم التستّر على ما يجري من كفر تحت مسمّى العقل.

لن يغيب العقل ولن يلغى دوره عند بيان التوحيد بالوحي، ولن يغيب بعد الاعتقاد، بل يتفق العقل والوحي على نفس العقيدة، وليس واجبا أن يعرف الإنسان دور العقل حتى يكون مسلما، ومن لا يعرف دور العقل في هذه المسألة أو تلك لا يعني أنه لم يدركها بالعقل، ومن جهل وجود الفطرة كما جهلها الصحابة قبل الخبر لا يعني أن عقيدته ليست فطرية.

وهناك من ينكر نظريا دور العقل لأنه يُقدّم له كنقيض للوحي، وقد يقول لجهله أن أصل الدين معلوم بالوحي فقط، وهو يحكي عن حالته الخاصة في بعض ما عرفه، ولا يدري أنه مدرِك بعقله وفطرته لكثير من حقائق أصل الدين.

والجهل بطريقة الاستدلال لا يعني بطلان العقيدة، ولا يعني أن المستدل لم يفهم ولم يقتنع بعقيدته، وليس من الإنصاف إدخال الناس في مفاهيم فلسفية غامضة، فإذا لم يحسنوا الاستدلال يُتّهمون بعدم فهم أصل الدين، وتثار الحرب عليهم بحجة أنهم غير عاقلين، ولا يفهمون ما يدينون به، كمن يقول: [الغالب لا يعرف أين يكمن دور العقل هنا ولا يعرف آلية العقل في علاقته بالدين]، ويقول الآخر: [أكثر المخالفين لا ينطلقون من كونها حقيقة فطرية عقلية بديهية وإنما حقيقة خبرية].

ومع قوله أن التوحيد حقيقة فطرية عقلية عند الناس جميعا إلا أنه يطالبهم بالبحث والتدبر للوصول إلى نتيجة في المستقبل هم يملكونها الآن، لكنه ينكر عليهم ويدعي غيابها تناقضا منه.

ويلغي ما يراه من تنزيه الناس لله عز وجل وما يوجبونه لله من حق، ويريدهم أن يحاكموا الوحي إلى عقولهم، مع العلم أن عقولهم تتفاعل مع الوحي، ويجدون الوحي متفقا مع عقولهم وفطرهم، فما بداخلهم هو بداخلهم على كل حال، ولا ينقصهم الإيمان أو الاقتناع أو الإخلاص، ولن يضيفوا إلا التشدق بمصطلحات الفلاسفة.

ولا ينكر معتقداتهم الباطلة فقط، بل ينكر الصحيح منها بالذات، فيدعوهم إلى البدء من جديد والانطلاق من ذواتهم والتأمّل في الكون، فيقبلون ما تقبله عقولهم وفطرهم ويرفضون ما يخالفهما، مع أنه لم يغب عنهم هذا حتى يعيدوا البناء من جديد ويرتّبوا إيمانهم كما يريد، فوسيلة الاقتناع بالعقيدة لا تؤثر في صحة العقيدة.

يرى أن بناء العقيدة [لا يكون إلا بهدم العقائد المصنوعة]، وأنه هو [سبيل معرفة الإنسان بربه]، ومع ذلك يدّعي أنه لا يكفّر من لم يفعل ذلك.

يقول: [وإعادة البناء من جديد والانطلاق من أي نقطة يقين نمتلكها حتى لو كلفنا أن نبدأ من الصفر بالبحث عن أي يقين داخلي واعتماده ركيزة الانطلاق، كاليقين بأنك مخلوق، وتبدأ بترتيب الحقائق بالإجابة عن التساؤلات من خلال اعتماد هذه النقطة المعرفية عندك لتصل إلى معرفة يقينية بربك وما ينبغي في حقه مما لا يتصور العقل عدمه وما لا ينبغي مما هو محال عقلا]، فإذا كانت نقطة الإنطلاق هي أننا مخلوقون فهذا يدل عقلا على أن لنا خالقا، وأن هذا الخالق يجب أن يحمل كل صفات الكمال، وأنه أحق بالعبادة.

ويتوهم لتنطعه أن الناس لم يرتبوا هذا الترتيب، وأن إيمانهم يصير فطريا بعد أن يرتبوا اعتقادهم بطريقته المكتشفة، وهو طرح صبياني ساذج، لا يزيدهم إيمانا ويقينا، ولا يغيّر من معتقداتهم التي هم عليها، فهو يدعو لشيء يملكه الناس، وقد ترك ما عندهم من ضلال وراح ينبش في ما عندهم من حق.

فلم يدعُ النبي صلى الله عليه وسلم اليهود والنصارى إلى تغيير المرجعية التي جعلتهم يؤمنون بكثير من العقائد الصحيحة التي في كتبهم، ولم يقل لهم: إن اعتقادكم مجرد ثقة موروثة في مصدر شرعي، وليس من داخلكم، وأن ما جاءكم من الوحي يجب أن تضعوه جانبا، ثم تنطلقون من أي نقطة يقينية قبله.

وكما قال أهل البدع قديما أن اتباع الآيات والأحاديث ينافي تنزيه الله عن التشبيه والتجسيم، وما هو إلا سوء فهمهم للوحي، كذلك هناك من يخشى أن يشرك الناس اتباعا لما فهموه من الوحي، ويرى أن متّبع الوحي أعمى لا يملك توحيدا ولا فهما للوحي، كما يقول: [لو أقنعه شخص بوجود نص يبرر التبرك بالصالحين فسيشرك مع الله في الدعاء].

والواقع أن الانحراف عن التوحيد هو سبب تحريف الوحي، وليس اتباع الوحي هو سبب الانحراف، فهم مشركون أصلا، فقد اعتقدوا ثم بحثوا في الوحي عما يرونه مبرّرا لمعتقداتهم.

لكنه لا يخشى أن يقوده عقله إلى الشرك، فالعقل المنحرف يمكنه أن يحرّف الوحي، ولا يُضلّه الوحي بل يَضل عنه، لكن العقل قد ينحرف هو بذاته بسبب شبهات عقلية إذا استغنى عن الوحي، فالناس يكفرون باتباع أهوائهم التي يسمّونها عقولا.

وكما قال الملاحدة أن الشك هو أول الطريق للوصول إلى الحقيقة، وأن العقل هو الوسيلة الوحيدة، ودعوا إلى إعادة قراءة القرآن، كذلك يدعونا هذا إلى التكذيب بالقرآن أوّلا، أو الوقوف منه موقف الحياد على الأقل، حتى نؤمن بالله بعقولنا، فيقول: [وقد يعترض البعض قائلاً: "محاولة معرفة التوحيد بالعقل مقتصرة فقط على زمن الفترة الذي يخلو من الرسالات،، أما وقد أنعم الله علينا بنبي وكتاب فلا حاجة لنا الآن إلى هذه المحاولات العقلية" وهؤلاء لم يفهموا بعد أنّ هذا النبي والكتاب يحتاجان أساساً إلى إثبات،، فنفس الإشكالية هنا وهي أنهم يفترضون بدايةً أنّ هذا نبي صادق وهذا كلام الله بالفعل، ثم يكملون بناءً على هذا الافتراض،، والسؤال هنا: ما الدليل أساساً على صحة هذا الافتراض؟ فهو مجرد مصادرة بحاجة إلى دليل!].

فالواجب عنده هو أن [نحاكم محمداً وما جاء به من قرآن إلى قوانين العقل والفطرة التي طبعها الله فينا]، فإن دعا القرآن إلى وحدانية الله ومكارم الأخلاق التي تقرّها عقولنا وفِطرنا آمنّا به، كما يقول: [الإيمان بالله يأتي عن طريق العقل لا عن طريق النص.. فالإنسان يعرض النص على عقله أولاً فإذا وجد النص متفقاً مع العقل السليم فإنه حينئذ يتبع النص].

وبما أن دينهم وجهات نظر متضاربة فإن صاحبه يخالفه قائلا: [وندرك تماما بأن القرآن الكريم من حيث رسمه وشكله مسلمة عند جميع المنتسبين لهذا الدين ولا يجادل فيها أحد]، فهدفه وجوب إدراك التوحيد بالعقل أوّلا، وإن كان لا يدعو للتكذيب بالقرآن ابتداء فإنه يُكفّر من يستنبط حقائق التوحيد منه.

ومن يدعو إلى تمحيص القرآن قبل الإيمان به لا يقرّر حال الكفار من الأمم الأخرى، فلا بد أنهم ينظرون في صحة أو بطلان هذا الكتاب قبل أن يؤمنوا به، ولكنه يقيس حالنا على حالهم ويريدنا نحن بالذات أن نكفر مثلهم وننطلق من منطلقاتهم، لأن إيماننا بصحة الرسالة يراه مجرد افتراض لا أساس له ولا مصداقية، رغم انسجامها التام مع عقولنا وفطرنا، فيُلزمنا بإعادة النظر فيها، كأننا لم نحقق ما أراده الله منا، فنعود القهقرى ونغربل القرآن كما نفعل مع أي كتاب بشري، ولا نصدّقه إلا بعد أن تقرّر عقولنا صحّته.

فهي دعوة إلى الكفر قبل الوصول إلى الإيمان، فسواء كنا مسلمين أو مشركين مصدّقين بالقرآن يجب علينا إلغاء هذا التصديق، ومحاكمة القرآن إلى عقولنا قبل اتباعه، ولا يتحقق هذا مع تصديقه ابتداء، فلا يمكن محاكمة من نصدّقه ابتداء للحكم بصدقه أو كذبه، ولذلك يقول: [قاعدة "عدم تقديم العقل على النص" هي قاعدة صحيحة فقط داخل الإطار الفقهي الشرعي.. أما داخل الإطار العقائدي الإيماني فإنّ القاعدة الصحيحة هي العكس، وهو أنه "ينبغي تقديم العقل على النص".. فالإنسان في مرحلة البحث العقائدي يحاكم النص إلى العقل، وليس العكس].

يشترط علينا التأكد من موافقة الوحي للعقل قبل اتباعه، متجاهلا أن من نشأ وهو يصدّق بالقرآن قد وجد القرآن متفقا مع عقله وما جبله الله عليه من محبة الخير بأشكاله وبغض الشر بأشكاله، وقد حقق ما حققه الكافر من الأمم الأخرى إذا دخل في الإسلام، ولذلك فالمسلم لا يزيده اقتناعا ذلك الدليل العقلي الذي أقنع المسلم الجديد.

كما يتصور أن البحث العقائدي هو البحث عن صحة الرسالة، وهذا الأمر لا يعني هذه الأمة، لأنها تؤمن بصحة الرسالة، والبحث يجب أن يكون داخل الرسالة عن حقيقتها وما ضيّعناه منها، لكنه يجعل العقل وحده هو صاحب الكلمة العليا في بناء العقيدة.

والنتيجة هي زعزعة الإيمان الراسخ بصدق الرسالة وبأنها حقيقة مطلقة، وهذا عند المسلمين وعند عامة المشركين الذين يظنون أنهم مسلمون.

وبصرف النظر عن هذا الكفر الذي يتوغّل فيه دون اكتراث ألم يسأل عقلَه: كيف يحكم العقل على الوحي وهو معيار غير موحَّد في الواقع بعيدا عن التنظير، فقد لوّثته الجاهلية بشبهاتها حتى صار المنكر عنده معروفا والمعروف منكرا؟ ألم يفهم عقله أن الاعتماد على العقل وحده في مسائل أصل الدين يؤدي إلى نشوء عقائد لا حصر لها تسمّى الإسلام في المستقبل؟ فكثير مما يسميها بالثوابت مختلف فيها بين أهل العقول التي لا تعرف الوحي.

ولماذا لم يستطع عقلاء العرب في بواديهم ولا فلاسفة اليونان في حواضرهم التحرر بعقولهم وحدها من وثنية قومهم؟ ولماذا اختلف الفلاسفة؟ لأنهم لا يملكون عقلا واحدا ولا يحتكمون إلى شرع ثابت، ولماذا آمنوا بالخرافات التي تُضحك الصبيان؟ لأن عقولهم ليست صافية، بخلاف النظرة الشائعة عنهم بأنهم يتبعون العقل، ولا يتبع العقل من خالف الوحي.

لقد أراد أرسطو تنزيه الخالق منكرا عقائد قومه الذين يؤمنون بأن هناك آلهة تسيّر العالم، فقال أن الإله يتصف بالكمال المطلق، ومقتضى ذلك عنده أنه لا يعلم ما في العالم، ولا علاقة له بما يجري فيه، لأن ذلك نقص حسب تصوره، فلا يَعقل إلا ذاته، وظن أنه إذا اهتم بالعالم انفعل وهذا نقص، وهو لا يعمل لأن العمل طارئ، ونسي أن هذا يعني نفي خلق العالم، ويعني أن العالم لا يحتاج إلى إله يسيّره، ونسي أن الجهل بما في العالم نُقص.

ومنتهى ما يدعونا إليه من الاعتماد على العقل وحده يظهر في ما يكتبه المتفلسفون عن (الله في تصور ابن رشد) أو (نظرة ابن سينا إلى الله)، وقد أصبحت العقائد عند المخالف ومن على شاكلته وجهات نظر قابلة للأخذ والرد، ثم يحدثوننا عن ثوابت العقل المطبوع وبديهياته!

نحن نبحث للوصول إلى الفهم السليم للوحي، وهو يفرض علينا مناقشة أفكاره خارج إطار الوحي ويرى أنه غير ملزم له، بدلا من تقديم الوحي على العقل إذا تعارضا كما هي عقيدة كل مسلم، ومن يمتلك عقيدة صحيحة لن يجد في الكتاب والسنة ما يعارضها.

إن العاقل هو من اتبع الوحي، ومن خالف الوحي بما ظنه عقلا فهو صاحب هوى كما سمّاه الله عز وجل، مهما تشدّق بالعقل والعقلانية، وتغنّى بمصطلحات المتكلمين.

وآخر يقف عند مقدمة: [وقضية الإيمان بالخالق محسومة عند أغلب البشرية ولا يجادل في ذلك إلا مكابر (أفي الله شك فاطر السموات والأرض) وهي أرضية الإيمان به إلها واحدا]، [أن يعرف خالقه، وكونه خالقا واحدا هو الدليل أمام العقل في كونه المستحق للعبادة وحده، وهذه هي حقيقة لا إله إلا الله].

ويتحاشى الدخول في تفاصيل الضلالات والمسائل المطروحة اليوم أمام الباحثين عن التوحيد، مدّعيا أنها معلومة بالعقل للجميع، بحجة أن معنى التوحيد فطري.

كأن العقل الذي يدرك أن الله أحق بالعبادة إجمالا سيصحح كل انحرافاته بالضرورة وستُحلّ عنده كل الشبهات القائمة على تأويلات أخرى، أو أن على المشركين أن يفرغوا عقولهم من الشبهات والعقائد الضالة التي يرونها حقا دون أن يقدّم لهم البديل الذي يهدم شبهاتهم، حتى سمعنا من يقول لمخالفه في مسألة تتعلق بأصل الدين: تدبّر في خلق السماوات والأرض لتفهم (لا إله إلا الله)!

وهل مشكلة هذه الأمة مع أحقّية الله بالعبادة؟ أم هي تقرّ بذلك إجمالا ومشكلها مع حقيقة العبادة؟ أم نكتفي بإقرارها الإجمالي، وبعدها تُحلّ كل المسائل التفصيلية المشتبهة عليها اليوم تلقائيا أو تُحل عن طريق التأمل والتدبر مهما كانت الانحرافات والشبهات؟

فهو يتجاوز حقائق الواقع أمامه ويفرض فرضياته النظرية، فعامة الناس يقرّون بعبادة الله وحده، ولا يحتاجون إلى تعليم، وهم في الواقع يعبدون غير الله، فهل نتركهم لحالهم أم نسعى لإقناعهم عقلا ونقلا بأن ما يأتونه عبادة لغير الله؟

يقول: [ولم يحتكم الرسول في إثبات صحة دعوته لشيء غير ما يقر به أولئك المشركون من ربوبية الله]، وإن كان العرب يومئذ مؤمنين بشيء من ربوبية الله مع أنهم أشركوا فيها أيضا، فهناك أمم لا تؤمن بما بقي للعرب من دين الفطرة ودين إبراهيم عليه السلام كالمجوس وغيرهم، وهناك من آمن بأكثر مما بقي للعرب كاليهود والنصارى وهذه الأمة التي تتسمى بالمسلمة أقرب إلى التوحيد منهم جميعا وإن كانوا في الشرك سواء، فلماذا يرفض أن ننطلق مما نؤمن به ويريدنا أن نمسحه ونبدأ مما بدأ منه العرب قديما دون غيرهم؟

وإذا عدنا إلى الآية التي يكررها المخالف وهي قول الله تعالى: (قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) (آل عمران: 64)، نجد الجميع يقرّ بها إجمالا ويخالفها تفصيلا، فأين الحل؟

فالوثنيون والعلمانيون من هذه الأمة يؤمنون بأن الله هو الخالق والمستحق وحده للعبادة، فهل نقنعهم بأن ما هم فيه عبادة لغير الله سواء بالعقل أو النقل؟ أم نكتفي بقولهم: لا إله إلا الله، أو أن الله هو الخالق والمستحق للعبادة؟ فهناك فرق بين إدراك أحقية الله بالعبادة وإدراك أن ذاك الفعل أو المعتقد عبادة لغيره ودين آخر.

وبحث الملحد عن الخالق دون وحي بسبب الافتقار الفطري إلى الخالق لا يصل به في واقعنا إلى البراءة من كفر العلمانية، ففي النهاية لا يجتمع المقتنعون إلا على خالق الخلق وأحقيته بالعبادة كما هو الحال اليوم، والبقية تمييع لكل ما يتعلق بأصل الدين، ففي التفاصيل يعشّش الشيطان، كما كان كفر الكثير من الأمم ومنهم هذه الأمة، لأنه انحراف متفرع عن الإسلام السابق، فالناس يعتقدون أنه لا تناقض بين الإيمان بالله واتباع شرائع الطاغوت مثلا.

وفي دعوتنا للناس نبني أحقية الله بالعبادة على إيمانهم بالخالق، ومن يؤمن بأكثر من ذلك مثل الإيمان بالقرآن نبني على ما وصل إليه وننطلق منه.

والناس يفكرون بعقولهم ويبحثون في القرآن لحلّ مشكلات واقعنا في ضوئه، ومع ذلك لا يقدرون على استخلاص الإسلام من ركام الجاهلية المتمسحة به، لا لأن الإسلام عصيّ على الفهم، ولكن لأن عقولهم فيها جهل مركّب غير بسيط، إذ أنهم يؤمنون بأن الكثير من الكفر من صميم الإسلام وأن الله أمرهم به تأوّلا، فالتوحيد يقرّ به الناس إجمالا ويكفرون به تفصيلا، فما الذي نواجههم به غير البيان التفصيلي من العقل ومن الوحي الذي يصدّقون به، ويظنون أنهم حققوا ما أمرهم الله به كحال أهل الكتاب؟

ودعوته هذه لما يسميه بتحرير العقل جاءت بسبب الشبهات المثارة في الساحة والخلافات الواقعة في العقيدة منا نحن معشر الباحثين عن التوحيد، فهل استطعنا أن نحرر عقولنا من الشبهات التي ركبتنا ونتخلص منها دون احتكام إلى الرسالة؟

فالجميع يقول أنه يعبد الله وحده، ويخالف ذلك في بعض المجالات التي يضلّ فيها العقل ذو الجهل المركب، الذي لم يبق له وحي يوجّهه غير نفسه وما يحيط به من جاهلية يتصوّر أنها بديهيات عقلية.

ولذلك فمن تسطيح القضية القول: [وقضية الإسلام الآن قضية الدخول في هذا الدين من بابه الذي دخل منه الصحابة (رضي الله عنهم) وهم لا يملكون مراجع شرعيّة.. ولا يملكون بحوثا وأسفارا.. وقضية الإسلام الآن في إعادة هذا الباب لمواصفاته الأصلية المعنيّة بالنّاس كافة ليدخل منه الصيني والأمريكي والروسي إلى هذا الدين.. وينتقلون في يوم واحد من الكفر إلى الإسلام].

من المعلوم أن الصحابة قبل إسلامهم لم يحتاجوا لدحض الشبهات التي تعكر فهمنا للتوحيد اليوم، بل كانت واضحة في أذهانهم كل الوضوح، لأن كفرهم من قبل كان صريحا (نحن نعبد آلهة أخرى)، فكيف يفهم الأمريكي بعقله من الألوهية والدين والعبادة معانيها الحقيقية المنافية للعلمانية؟ وهو الذي تلقّى مفهومها من العلمانية نفسها على أن الدين علاقة بين الفرد وربه لا يتجاوز العقائد الغيبية والشعائر التعبدية، وهل يقوده عقله إلى الإسلام بالضرورة وفي يوم واحد؟ أم أنه سيبقى ديمقراطيا جنديا أو محاميا، ولا يعلم أن ذلك ينفي التوحيد؟

فهناك حلان: إما ترك الناس للواقع الذي هم فيه وإما التفصيل، وإن كان للمخالف طريقة تحقق المطلوب وهو انتفاء الكفر حقا فمرحبا بها، فنحن اليوم نبيّن التفاصيل التي نُسيت لا ندعو إلى التوحيد إجمالا، بخلاف دعوة النبي صلى الله عليه وسلم قومَه الوثنيين إلى شهادة التوحيد لأنها كانت كافية لتخلّصهم من كفرهم بكل تفاصيله، كما دعاهم للشهادة له بالرسالة والإيمان باليوم الآخر، ونحن اليوم لا نحتاج لإقناع قومنا بها.

والتفصيل يكون بقدر الحاجة، ومناقشة التفاصيل يطول كمناقشة النبي صلى الله عليه وسلم أهل الكتاب في شبهاتهم التي كانت أكثر تعقيدا من شبهات قريش البسيطة، ولذلك احتاج لإلزامهم بما في كتبهم مما لم يحرّف.

يقول الآخر: [فحد العقل لا يقف عند الاقرار بأن الله خالق السموات والأرض ولا يدرك هل لهذا الكون إله غير الله أم هو إله واحد؟ ويعجز عن معرفة من المستحق للخضوع والطاعة والحب والتعظيم والتقديس والحمد والشكر هل هو الله وحده أم هناك من يستحق أن يشاركه؟]، وإذا نظرنا في واقع الناس نجدهم يقرون بكل ذلك إجمالا، مع إغفال مجالات من الخضوع والطاعة، فيهدمون ما أقروا به إجمالا عن جهل.

ولا يصح تجاهل هذا والادعاء بأن كل من ينطلق من وحدانية الخالق وبناء العبودية عليها سيدرك لا محالة كل أشكال الكفر التي هو واقع فيها، كما يقول: [مهما كان حجم الغفلة والبعد عن الله الذي يعيشه، ومهما كان نوع الآلهة التي خُدع بها].

والقضية هي أن الكثير ممن فسد عقله ورانت عليه الشبهات يكون الوحي دواء له وحجة عليه ما دام مصدّقا به، كما يجري لمن يظن أنه على دين الله من هذه الأمة، ويتخذ آلهة من دون الله وهو لا يعلم ذلك.

وليس المشكل في الدليل العقلي الذي يدعو به، فلا مشكلة للقرآن مع العقل، لأن الدين دين الله والعقل خلقُ الله، ولا يتناقض خلق الله مع دين الله، ولا يستفزوننا لنميل إلى أقصى الطرف الآخر، فلا نفرّط في العقل ولا نعاديه ولا نزهّد فيه، لكننا لا نُخرج الوحي من المعادلة، كأنه إذا حلّ أحدهما ارتحل الآخر.

والمشكل في عدم القدرة على الجمع بينهما، وكم من الأهواء قامت على التفريق بين أمرين يجب الجمع بينهما، أو الجمع بين أمرين يجب التفريق بينهما، كما يظهر في قوله: [ذكرت يوما لأحد أتباع الألباني سورة قل يأيها الكافرون عند حديثي معه على أن المسلم لا يشرك بالله، (وقد كنا في تلك الأيام نتخبط في فهم التوحيد والدعوة إليه).. فقال لي مقاطعا حديثي: (أظن أني سمعت أحدا من العلماء يقول أنها منسوخة)، (ولعله يقصد من قال إن قوله تعالى في نهاية السورة (لكم دينكم ولي دين) تدل على المسالمة والمتاركة وقد نُسخت بآية السيف).. ولم يكن لصاحبنا ميزان وضابط في فهم الشريعة وكلام العلماء، فلم يفهم معنى النسخ وما الذي نُسخ منها.. حينها أدركت أني لا بد أن أرجع معه إلى الوراء ونبدأ من إثبات وحدانية الخالق لتكون أرضية مشتركة ننطلق منها للحديث عن لا إله إلا الله، وكنت أنا بحاجة إلى هذا الرجوع أيضا].

فهو يشخّص المشكلة بأنها الاستنباط من الوحي، رغم أنه هو نفسه كان يستدل بالوحي ولم يضل، ومخالفه لم يضلّ لاتباعه الوحي، ولكنه يفهم دين الله فهما خاطئا، ويتصور أن كفره من الإسلام، ويؤمن مثله أن سورة (الكافرون) من كلام الله، فما العيب إذا حاكمه إليها ونبّهه إلى ما تحويه من معاني أصل الدين التي يجهلها؟ وهي معان معقولة ضل عنها، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يرد اليهود إلى ما في كتبهم من الحق.

وإن استطاع إقناعه بالعقل فهذا حسن، وإمكانية إقناع الناس بالعقل لا تستدعي إثارة الحرب على المقتنعين بالوحي ما دامت الحقيقة المطلوبة واحدة.

ولماذا يقبل الانطلاق معه من الإيمان بوحدانية الخالق كأرضية مشتركة ولا يقبل الانطلاق من الإيمان بالرسول والوحي كأرضية مشتركة بينهما؟ فالأرضيات والقواسم المشتركة بين الداعية والمدعو متفاوتة، فالملحد لا يؤمن بوحدانية الخالق، وهو يختلف عن مشركي العرب قديما، وعن اليهود والنصارى، وعن المشرك المنتسب إلى الإسلام.

ومن هذا الصنف الأخير الذين نعيش بينهم هناك من يخالف أصل الدين في جانب متعلق بشبهة واحدة من الشبهات الواقعة بين الباحثين عن التوحيد اليوم، فيجب أن نلزمه بما نتفق وإياه عليه من أصل الدين، وهو يختلف عن الأصناف الأخرى.

يجب أن نعلم أن الكفر عند هذه الأمة التي تتسمى بالمسلمة يصحبه تأويل للوحي عموما، حتى الإعراض متلبس بالتأويل، ولذلك يلزم البيان من الوحي، وإن كان هناك من يفهم بعقله وحده فله ذلك، لكن يجب أن يخضع للوحي إذا تبين خلافه لعقله، وإن أبى الخضوع للوحي فهدفه لا يختلف عن هدف العلمانيين.

فإذا كانت طريقته العقلية ناجعة مع الناس أو مع بعضهم فليتفضل وليدعُهم إلى دين الله، ولا يصح شنّ الحرب على من لم يصل بطريقته، فليس كل ما في أصل الدين خاضعا في واقعنا للتعليم، وليس كل ما فيه يعلمه الناس بالفطرة والعقل، ولكن حسب حالة المدعوين.

وقبل أن يتفطّن هو إلى الدليل العقلي وكان يستدل بسورة (الكافرون) ألم يكن يومها متبرّئاً من الكفر والكافرين؟ وكيف أقنع نفسه بأنه كان بلا عقل ولا فطرة يتخبط في التوحيد ودعوته؟ وما الذي أضافه الآن أو غيّره من تكفير الكافرين، وليس في السورة إلا ما هو معقول وفطري.

وهو يعلم أنه لم يغيّر شيئا من دينه بخصوص اجتناب الشرك وتكفير المشركين عندما غيّر المصدر من الوحي إلى العقل كما يقول، ويعلم أنه لم يضف إلى عقله جديدا، ولن يختلف الأمر إذا أخذ التوحيد علما مكتسبا أو فهِمه فهما مطبوعا عليه مادام مضمونها لا يتغير، فهذا العلم المكتسب يلتقي مع العلم المطبوع، والرواية تصبح دراية.

مع العلم أنه يقرّ بأن من وصل إلى التوحيد بالكتاب والسنة فهو مسلم، دون أن يتراجع عن أقواله هذه، موجّها اللوم لغيره في عدم فهم كلامه.

وليس الخلاف بيننا منحصرا في إدراك التوحيد بالوحي أو العقل فقط، فهذا لو اتفقنا على فهم التوحيد، ولكن استنتج كل منا دينا غير دين الآخر، كما يقول أحدهم: [وقد ادعى التراث قوادح لا تصدق البتة في شخص النبي كالسحر والسهو والرغبة في الانتحار ناهيك عن انخرام في جوانب من القيم الربانية الفطرية كالغدر وإشارة بضعف الغيرة وما إلى ذلك حاشا رسول الله وحاشا ربنا وديننا من هذا التقول وكل هذه الافتراءات وردت في الصحاح من كتب الحديث]، وما هو إلا فهمُه السقيم لتلك النصوص، فظن أنها مخالفة للعقل والفطرة، أو أن فهمه صحيح لكنه خالف هواه الذي يسمّيه عقلا.

وصاحبه يبرّر له ذلك بالقول: [ولا إشكال في عدم قبول الرواية وإن صح سندها عند معارضتها لأصول الدين وثوابته لكن لا بد من أن تكون الثوابت والأصول صحيحة]، فالرواية صحيحة السند ومع ذلك هي مخالفة للثوابت والأصول الصحيحة، ويضرب الأصول والوحي ببعضهما البعض.

فإذا طُرح هذا السؤال: [هل تناقض المتن الخبري مع حقيقة التوحيد يسقط المتن حتى وإن كان صحيح الإسناد؟].

يجاب بما يلي: [الواجب أن نتبع المتن وأن نعيد النظر في تلك الحقيقة فليس كل ما اتفق عليه جماعة من أهل العلم يكون حجة حتى وإن خالف النصوص فلا يقدم العقل على النقل مهما كان التناقض نحن أمة نقل].

ويُرد عليه بما يلي: [مخالفة ثوابت الدين وأصله العظيم حقيقة لا إله إلا الله طاعن في المتن لا يمكن قبوله معه أبدا وإن صح سندا إلا أن يكون هناك مجال للتأويل بما يتوافق مع أصل الدين وثوابت الفطرة].

ينطلق كلاهما من إمكانية وجود تعارض بين الوحي والعقل، والمسلم يؤمن بأنه لا تعارض بين الوحي والعقل الحقيقي، بل يتطابقان، والواقع أنه قد يظهر التعارض ولا تعارض، لأن خالق العقل هو منزل الوحي، ولا ينسب مسلم الخطأ والتناقض لله سبحانه، وما تشابه عليه يكِله إلى عالمه.

وهو في الواقع يُخضع الوحي لفهمه من حيث الدراية لا للعقل ولا للفطرة ولا لثوابت التوحيد، ومن حيث الثبوت يحكم على صحة الحديث بفهمه، فإذا جاء الحديث موافقا صدّقه وإن ظهر له ما يخالفه كذّبه، وهذا الذي يوجب الرجوع إلى الوحي لأنه لا شيء يثبت أن ما عنده هو حقيقة التوحيد.

وهو يبني دعوته على أن العقل هو الميزان لإثبات أي دعوة تنسب إلى الله، ثم يهدم كل نظرياته هذه التي يناضل من أجلها بالقول: [والعقل البشري المحدود لا يُنشئ الأحكام الشرعية ولا يوجب على الله أن يكون أمره ونهيه مقيدا بما يستحسنه ويستقبحه].

ويقول الآخر: [ولا يصح أن نقول الحسن عند البشر هو الحسن عند الله والقبيح عند البشر هو القبيح عند الله بإطلاق إلا ببرهان من الله.. ولا يصح أن نطلق قاعدة عامة من أحكام العقل بدون برهان من الشرع تقول الأصول الأخلاقية الفطرية التي تشهد العقول السليمة بحسنها وقبح ضدها ثوابت وأصول حاكمة ومحال أن تأتي الشريعة بمصادمتها.. والعقل المحدود لا يدرك الحكمة من التكاليف الشرعية ولا يوجب على الله أن يجعل الحسن عند الله في ما استحسنه والقبيح في ما استقبحه ويرفض التكليف بحجة أنه لا يتوافق مع التحسين والتقبيح الفطري المعني بالملائمة والمنافرة].

وهذا القصور الذي يقرّ به هنا لا يتعلق بالحكمة من الشرائع الفرعية فقط، ولكن يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل في حق الله، فإذا كان يقرّ بأن الحق في عقولنا ليس حقا عند الله بالضرورة فلماذا يريد أن يجعل عقولنا هي الميزان؟

ويقول آخر: [وحتى وإن قلنا أنّ أمور التوحيد عقلية وفطرية وتُعرَف بالبداهة، فهذا لا يعني أنّ كل البشر يستطيعون الوصول إليها بنفس السهولة.. لسبب بسيط جداً: وهو أنّ البشر ليسوا كلهم بنفس المقدرة العقلية،، فهناك المجنون،، وهناك من لديه ضعف في العقل،، وهناك السفيه]، ومع ذلك يريد منا الاحتكام إلى العقل وتقديمه على الوحي.

والتفاوت بين العقول لا يتعلق بقدرات العقل فقط ومستواه من الذكاء، ولكن العقل يؤثر فيه الواقع المحيط به والمعطيات التي أمامه ولا يستطيع التحرر مما تلبّس به، فبعيدا عن التنظير الفارغ لا يفرّق الناس بين وصلوا إليه بالعقل وما وصلوا إليه بالفهم الشخصي والهوى والمألوف مما هو باطل.

وإذا كان هناك من يحرّف الوحي لتبرير الكفر فهناك من يحرف العقل لتبرير الكفر، والمشكلة ليست في الوحي ولا في العقل، فقد يخطئ من يفكر تفكيرا مستقلا مثلما يخطئ من يبحث في الوحي فيحرفه بعقله.

وهو يتجاهل أن العقل تشوّشه الشبهات ويخالطه الهوى، حتى يصير الكفر عنده إسلاما والإسلام كفرا، وتتوالى عليه القرون، فكيف يفرز الناس الحق من الباطل؟ والمسألة في عمقها ليست مسألة تقديم العقل على الوحي، ولكنه تقديم الهوى المقدّس على العقل والوحي، ولا ننكر العقل حقا، ولكن ننكر مخالفة الوحي بما يسمى عقلا وفطرة.

وعندما ننطلق في البحث عن الدين الحق اعتمادا على ما يسمّيه بالعقل سنفترق شيَعا، إذ لا معيار لمعرفة هذا الفعل إن كان كفرا أو مباحا لاختلاف أفهامنا، إن قال: هذا هوى، نقول: هناك الهوى وهناك الخدع والشبهات العقلية مع النية الحسنة، فما هو المعيار المحتكم إليه حينها بعيدا عن الوحي؟ هل يضمن لنا أننا سنعرف التوحيد ولن نخالف الوحي؟

إن الوحي يسبك العقائد والدعوات كما تسبك النار خبَث الحديد، أما الرجوع إلى العقل وحده فلا يحل المشكلة، بل يزيد الطين بلة، فلديّ عقل أولى بالاتباع من عقلك، فما هو الحل إذا اختلفت عقولنا إلا الاحتكام إلى الوحي؟ هذا إذا صدقت النية، أم لا عقل ولا نقل؟

إن العقول تتضارب ويتلاعب الناس بالوحي، ويستطيع أي إنسان بعقله القاصر أن ينكر ويستدرك على أي خبر أو حكم شرعي، كالصلاة وأحكامها التفصيلية والصوم وأحكامه والزكاة والحج وغيرها، فهناك من رأى أن سورة (عبس) طعن في النبي صلى الله عليه وسلم، وهناك من قال أن سورة (المسد) إهانة لعمّه، وهناك من لم يقبل عقله زواجه بعائشة وعمرها تسع سنين، وهناك من أنكر الجهاد وحد الردة والأحكام المتعلقة بالمرأة طبقا لما رسّخته العلمانية في ذهنه من أفكار يراها قمة العقل والفطرة.

ولا حصر لما تفرزه زبالات الأذهان، ولا نهاية لما ترفضه العقول المختلفة أساسا في ما هو معقول وما هو غير معقول، وكل من خالفت بيئته الاجتماعية أو حالته النفسية أو فهمه الخاص شيئا من الوحي أنكره، سواء هدم أصل الدين أو فروعه، متوهما أنه مخالف لما يعُدّه عقلا وفطرة، وما هو لا شبهات وشهوات.

فنحن أمام منهج يشرّع الإلحاد، فما يجوز على الله وما لا يجوز وما يجوز على النبي وما لا يجوز كل ذلك يقيسه بهواه، وفق ما يراه منطقيا وغير منطقي.

فينبغي أن نعدّل أفهامنا لتوافق الوحي، عندها نقول أننا اتبعنا العقل حقا، أما أن نتجاهل الوحي لصالح العقل فسنضيعهما معا، هذا ما نؤمن به بحكم أننا مسلمون، ونحن نعلم أن الصحابة استغربوا أمورا من الوحي كانوا حديثي عهد بها ولم يألفوها، لكن لم يعارضوها تحت وهم مخالفة للفطرة، بل كيّفوا عقولهم معها، والآن نراها عادية ومعقولة بعد أن صارت ثقافة راسخة، وهناك ما كان عندهم أمرا عاديا، ونحن نستغربه الآن نتيجة نشوء عادات جديدة مخالفة للإسلام واتباع ثقافات الأمم الأخرى.

ولقد ضل أهل الأهواء الذين عرضوا الوحي على عقولهم فحرّفوا معناه ليلائم القواعد التي صنعوها بعقولهم بعيدا عنه، بدلا من أن يكيّفوا عقولهم مع الوحي، فكذبوا بما لم تصل عقولهم إلى تأويله، وكل ذلك بهدف تنزيه الله وتعظيمه، متوهمين أنهم يرجعون إلى الفطرة،

فإذا جاءهم خبر عن الله ذهبت عقولهم مباشرة إلى المعنى الذي يشبه ما عند المخلوقات فينكرون ذلك، ولذلك قال بعضهم: الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر، ويُكفّرون من يتبع الوحي وإن لم يقبل المعنى الساذج الذي فرّوا منه.

إن الدين دين العقل إذا كان العقل عقلا، فيجب أن يُضبط العقل بالوحي، وإلا لأصبح الهوى هو الأصل تحت مسمى العقل، ثم يقال أن ما يتعارض مع هذا الهوى ليس دينا حقا، وأن على الدين أن يوافق هذا الهوى لا العكس، وتحديد أصل الدين بالعقل يجب ألا يصادم الوحي، وإلا فليس إسلاما ولا عقلا، فالوحي يحرس الدين من التحريف.

وعندما نجمع التزهيد في الوحي وتجهيل أتباعه، وعدم الحاجة إلى الرسل لبيان التوحيد، ثم إبعاد الناس عن العلماء الذين يفسرون هذا الوحي وينزلونه على واقعنا، والبناء على ما وصلت إليه أفهام الناس التي تسمى عقلا، وإيجاب الكفر وإعادة البحث قبل الوصول إلى التوحيد، عندها تستحكم حلقات الفتنة.

وأهلها مندفعون لا يلوون على شيء، ويتغنّون بالعقل بين كل جملة وأخرى، ولم يضعوا أي ضوابط لكف جنوح العقل نحو الهوى، بعد أن أسكرتهم أهواؤهم وسيطرت عليهم حالة انبهار شديد بالعقل، فلا يهمّهم إيغال بعضهم في الإلحاد، ويتماهون مع من تسمَّوا بالعقلانيين والحداثيين، بل يتطلعون إلى مراحل متقدمة من الانفلات، إذ يقول أحدهم: [نراعي أسلوب الطرح فقط كي نجد مدخلا للأخذ والرد والنقاش، وما زالت القيود تحيط بنا وقد يكون التحرر والتحول مرحليا].

وعندما نعلم أن هذا النهج لم يساهم في إدخال الناس في الإسلام يوما، بل المعروف أنه أخرج المسلمين إلى الإلحاد، سندرك حينها أنه وُجد ليهدم ما بُني ثم لا يبني، سواء كان ذلك مقصودا من المنافقين أحفاد ابن سبأ الذين تولّوا كِبر هذه المقولات، أو من المغفّلين الذين يقادون من آذانهم لهدم دين الله من الداخل وهم يحسبون أنهم يجاهدون في سبيل الله، وقد ابتلي الإسلام بهؤلاء وهؤلاء، فلا يُشترط للانحراف عن الإسلام خبث النيات، ولكن يكفي أن نكون سُذّجا يلعب بنا شياطين الإنس والجن.

فمهما كانت النية حسنة فإن نتيجة هذه الدعوة ستنتهي إلى ما يسعى إليه دعاة (العقلانية) الإلحادية، الذين يرون أن العقل يمكنه فهم كل شيء دون وحي، وبعد إزاحة الكتاب والسنة يمكن تمرير كل شيء، فإذا تم هدم الاستدلال بالوحي سيهدم الدين بالضرورة، لأن الصراع بين الإسلام والكفر يتحول إلى صراع فكري بين آراء الناس القابلة للأخذ والرد.

واستبدال العقل بالوحي كان ولا يزال من أهداف اليهود والملحدين، تلك الحرب الوهمية بين الوحي والعقل التي أشعلها الفلاسفة القدامى وأحياها المستشرقون، بهدف تحويل الخلاف بين الإسلام والكفر إلى خلاف في وجهات النظر التي تحتكم إلى الأهواء المسماة بالعقول، لا إلى الوحي المقدّس، وبما أن للجميع عقول فلا فرق بين مسلم وغيره، بعد (فك القدسية عن الوحي)، عن طريق التركيز على (عقلانية العقيدة) و(نفعية الشريعة).

إذ ينطلقون من أن الخير هو ما يحفظ الإنسان في كل المجالات والشر هو ما يؤذيه، وأن الوحي يهدف إلى منع الضرر وتحقيق المنفعة، ثم يجعلون عقولهم ميزان النفع والضر بعيدا عن الوحي، ويرون ذلك روح الدين وإن خالف الوحي.

هل نعبد العلماء إذا أخذنا عنهم التوحيد؟

ينطلق المخالف من أن التوحيد يمكن تحقيقه دون علم بالمصطلحات والتعريفات، فيقول [أنها تعبير عن ما نعتقد وليست هي مستند العقيدة، وليست المشكلة في جهل المصطلحات الشرعية أو اللغوية، أو الجهل بالاستخدام الشرعي لها إذا تبينت صحة المقاصد وأنها لا تدل على الجهل بالتوحيد].

وهذا حق، فعامة المسلمين يجهلونها وقد حققوا معناها، فعبدوا الله وحده وكفروا بالطاغوت، لكنه يمحو هذه المصطلحات جملة ويبطل دين من اعتمد عليها، ويقول: [من جعل عقيدته رهن مصطلحات وتعريفات شرعية أو لغوية لن يدرك حقيقة التوحيد].

ولا أحد قال أن المصطلحات الشرعية هي الدليل النهائي على العقيدة، ولكنها أداة تعبير عنها، ولا أحد قال أن مجرد تلقينها وترديدها هو العقيدة، فينبغي تفعيلها على الأرض وربطها بالواقع، وإلا فستبقى مجرد ألفاظ مثل شهادة التوحيد أو الوحي الذي يرتّل ولا يعمل به.

لكن واقع هذه الأمة يقول أن الأوساط التي ينتشر فيها التعامل مع هذه المصطلحات مثل ما يسمى بالسلفية بتياراتها المختلفة هي الأقرب إلى تحقيق التوحيد، مقارنة بغيرها كالصوفية والشيعة والعلمانيين، وحالنا شاهدة على ذلك.

وما دام يعترف بأنها تعبير عن العقيدة فلماذا ينكر على جاهل التوحيد الاستفادة منها؟ فهي تذكير وإرشاد وتقريب للمعنى وتنبيه للغافلين؟ وحتى الصبيان ومعلّموهم من عامة المشركين لا يريدون الوقوف عندها كلفظ فقط والقول أن ذلك هو التوحيد، ولكن يسعون لتحقيقها فيخطئون الطريق، أو يتصورون أنهم حققوها قبل حفظها، نتيجة واقع نشأوا فيه، وتم التنظير له بفتاوى باطلة محرِّفة لمراد الله في وحيه.

وله أن يعرف بعقله، لكن يجب ألا يخرج عن معاني هذه المصطلحات التي يقرّ بأنها تعبير عن العقيدة، وهي تؤدي إلى ما في عقله وفطرته، فإن خرج عن معناها وأبى أن يرجع فهدفه من شنّ الحرب عليها هو صناعة دين جديد.

ونتيجة لإغفاله عجز العقل وحده في واقعنا عن التخلص من الكفر بأشكاله، تصبح أهواء الناس التي يسميها عقلا هي المتحكمة في معنى العبادة، بدلا من تلك المصطلحات والتعريفات التي وُضعت خصيصا لضبط المعاني ومنع الأهواء من التلاعب بها، وتلك هي الحصيلة!

وينطلق من أن الإنسان لا يستطيع الانفكاك عن العبودية، ولذلك ليس في حاجة لمن يبيّن له معنى العبادة، فيقول: [العبادة حال ملازم للإنسان كأصل خلقي لا يعيش منفكا عنه وليس له خيار في أن يعبد أو لا يعبد وإنما خياره فيمن يعبد.. والناس الذين تظن أنهم بحاجة لتعليمهم معنى العبادة قد عبدوا غير الله بخيارهم وبغير سلطان من الله وتركوا بخيارهم عبادة الله وحده وهم يعلمون أنه ربهم وهم عبيده.. وإنما كانت دعوة الرسل جميعا لعبادة الله وحده وترك عبادة غيره فهي في الحقيقة ليست دعوة تعليم وتلقين معنى العبادة وإنما دعوة لتغيير مسار العبادة من عبادة المخلوق إلى عبادة الخالق وحده]، [تخيل أنك لم تسمع شيئا من دين الله إلا هذا النداء (اعبدوا الله) فماذا سيكون مفهوم العبادة عندك قبل أن تعلم الصلاة والصيام والحج وشرائع الإسلام؟].

والمشكل أن الناس في عصرنا إذا اقتصرت دعوتهم على (اعبدوا الله وحده) سيبقون علمانيين أو قبوريين، وإن عرفوا أحكام عبادة الله، فكل هؤلاء يقولون: نعبد الله وحده، والمشكلة ليست لغوية، لأنها متعلقة بعامة البشر اليوم مهما كان لسانهم، بل مشكلة مفهوم خاطىء للدين والتديّن والعبادة والتأليه، حيث حصرت العلمانية التي تدين بها البشرية هذه المعاني في العقائد الغيبية وبعض الأخلاق والطقوس الفردية فقط، وفي ما عداها يخضعون لمن يشاؤون ويؤمنون بما شرع لهم.

فلا يصح القول أن كل ما علينا أن ندعوهم إليه هو عبادة الله وحده إجمالا، وأنهم سيغيّرون المعبود دون تعليمهم معنى العبادة، ويا ليتهم كانوا يعلمون دون تعليم.

وهو لا يبيّن للناس حقيقة كفرهم، بحجة أن عقولهم هي التي تبيّن لهم التوحيد، وأنه [ليس في التوحيد عالم ومتعلم، ولا مفتي ومستفتي كما هو الحال في الشريعة]، وهذا في حقيقته متعلق بالمسلمين، لأنهم لم يُسلموا حتى علموا التوحيد من الشرك، ولم يحتاجوا إلى فتوى في ذلك، لكنه لا يبيّن التوحيد لأحد ولو كان مشركا جاهلا.

ويجيب عن سؤال: ما حكم هذا الفعل؟ هل هو كفر؟ قائلا: [استنطق عقيدة التوحيد وانظر ماذا تقول لك في هذا العمل]، ولا بد أن نتفهّم مقدار الجهل بالإسلام عند السائل، لكنه يتجاهل

أن الواقع فرض هذا الجهل، ولا مجال للتغاضي عنه إلا إذا أراد بقاء الحال على حاله، وإلا فمن يريد أن يُعلّم من يَعلم حقا؟

فالرجل الذي تربّى في أحضان الكفر على أنه إسلام يصوّره على أنه نقيّ من الانحراف يعرف الشرك من التوحيد، ويقول له: لا أعلّمك التوحيد، فأنت أدرى به.

وهذا يقال لمن ثبت علمه بالتوحيد، فلو كان السائل على علم ما سأل، وهذا الجواب يؤدي إلى أن يكون لكل إنسان توحيده، فتوحيد أحدهم يبيح وتوحيد الآخر يحرّم، فما هو الفيصل لمعرفة التوحيد غير الرسالة؟

ويجيبه آخر عن كيفية تمييز المسلم من الكافر قائلا: [وأما عن كيف تحدد المسلم من هذه المجتمعات الجاهلية فهذا يخصك ويلزمك أن تعرف ذلك من حقيقة لا إله إلا الله.. فاعلم أنه لا إله إلا الله تعرف المسلم من الكافر في هذه المجتمعات الجاهلية].

ويكتفي بتكرار كلام عام عن عبادة الله والإخلاص له مما يقوله الجميع حتى المشركون، ثم ينتظر منهم أن يكونوا مسلمين بأنفسهم، والواقع يقول أن عامة الناس سيركّبون أصل الدين بطريقة خاطئة إن لم يركّبه لهم بطريقة صحيحة.

فعلى السائل أن يكتشف ذلك بنفسه، ومع إقراره بجهله يمنعه من سؤال أهل العلم والبحث في الكتب، فلا عقلُه أوصَله، ولا سمح له بالسؤال، ولا هو أجابه بالعقل ولا بالنقل، ولنا أن نتخيل نتائج هذا المنهج بين الناس، فمن المؤكد أنهم سيبقون على نفس الدين الفاسد الذي يحسبونه من الإسلام.

ليس مسلما من يسأل عن حكم كفر أو حكم كافر، لكن يجب تعليمه، ولا نكتفي بالقول: أنت جاهل بالإسلام والمسلم لا يسأل عن هذا، ومع ذلك نجد المخالف يبيّن للناس ما يراه كفرا في مسائل محدّدة لا علاقة لها بالكفر ولم يفهمها الناس بعقولهم، ولا يرى حرجا في تعليمهم.

وهناك من يرى أن مناقشة الشبهات كل واحدة على حِدة خطأ، لأنه تعامل مع العقيدة بالقطعة، وأن الإسلام وحدة كاملة، وهناك من يقول: لا تثيروا هذه المسائل حتى لا تختلفوا، وهو يعلم أنه لا مناص من إيجاد حكم لهذه المسائل التفصيلية، وهذا الكلام يوجب الاعتداد بالمعنى الإجمالي للتوحيد.

فيجب مناقشة الشبهات الواقعة مهما كثرت، وإلا لكان واجبا أن نبقي على ترديد (لا إله إلا الله) عند الناس كأصل كافٍ دون تفصيل، ففي القرآن ردّ على شبهات المشركين بأصنافهم، فكيف يدعي وجوب السكوت، غير أن هؤلاء كانوا يصدّون عن القرآن، ونحن الآن نختلف في فهم القرآن، وكلنا ننتسب إلى أتباعه.

وهذا العلاج الطويل سببه طول المرض، لكن الكثيرين يستطيلون هذا الحل، ويريدون حلا قريب المنال، وفي النهاية يهدمون أصل الدين بطريقتهم ويصطدمون به، ويكونون مجرد انحراف آخر في سلسلة الانحرافات التي تعترض فهمَ الناس للتوحيد.

وهو يكتفي بالتنظير دون أن يبيّن كيف يصل إلى التوحيد في واقعنا بالعقل دون سؤال ومطالعة للبحوث وحتى دون قرآن، ونسي أن في عقولنا مقرّرات سابقة تلقّيناها من المحيط الجاهلي تمنعنا في أكثر الأحيان من الفهم السليم دون وحي، فالعقل المشوّه يحمل مفاهيم مشوّهة، وعقلٌ عفّنته الجاهلية بشبهاتها وخرافاتها كيف يراد له أن يستخلِص الإسلام صافيا نقيا؟ ولماذا ركِبته تلك الشبهات أصلا؟

ونسي أيضا أنه تلقّن كسائر الناس وظن أنه أدرك بالعقل وحده، فعقله يتحرك داخل عقيدة ورثها وتعوّد عليها أو أخذها من هنا وهناك، فقد أخذ شيئا من التوحيد وراثة أو اتباعا منه للوحي ثم صاغ له أدلة عقلية.

وذلك أنه وجد ما تلقنه موافقا للعقل، ولو استطاع أن يحذف كل ما تلقنه من محيطه وبحث بعقله من جديد سيضِلّ في أكثر من مسألة، كما ضل أهل العقول في العالم.

ونسي أنه تعلم من تلك القواعد والمصطلحات ثم يريد أن يتخلى عنها ويزهّد فيها غيره، وفي الواقع لن يصل بعقله إلى شيء جديد، إلا إذا أراد الانحراف والتحلل من الضوابط دون أن يكون هناك شاهد عليه.

وقد تعلّم من المحيط الذي نشأ فيه (الأبوان، الشارع، المدرسة، المسجد، المصحف، كتب الحديث، البحوث)، فوجد أشياء توافق العقل ولم يكتشفها بالعقل وحده، ولولا هذه العوامل الخارجية ما وصل بعقله وحده مثله مثل الملايير من البشر، وتلك هي النهاية التي سيوصلنا إليها بأفكاره الجديدة هذه سواء قصد أو لم يقصد.

فبعد دراسته الطويلة للوحي والكتب التي تُنزل معنى الوحي على واقعنا طهّر عقله من الجهالات، فوجد حقائق التوحيد معقولة، فظن أنه كان بإمكانه إدراكها كلها دون وحي، ناسيا الأوساخ التي كانت تغطي عقله، بل إن عقله قد أعاده الآن إلى بعض تلك الضلالات، واستحدث أخرى.

وقد تنطّع مَن نسج على منوال ابن طفيل كيفية إدراك التوحيد خارج الوحي، فكتب: نظرتُ في هذا الوجود فأدركت وأدركت...، ونسي المسكين أن الكثير مما أدركه لم يكتشفه بعقله، بل أخذه من القرآن، حتى مفرداته منه، ونسي أن الناس تدركه مثله.

قد يتفقّه الناس بالقواعد الفقهية والأصولية أو بدونها، كما تفقّه الناس قبل نشوئها وبعده، وليس في اتباعها خروج عن العقل أو انعدام للبصيرة.

وكذلك قواعد النحو يمكن ألا يمرّ عليها الإنسان ويتعلم اللغة بالممارسة كما تعلّمها الناس قبل نشوء تلك القواعد، فهل يلزم الناس جميعا الاستغناء عن كتب اللغة والنحو؟ وإذا تمكن أحد هل يستطيع كل الناس التعلم على طريقته؟ فهي وسيلة والغاية هي اللغة، وبأي طريقة وصل الناس إلى غايتهم فهي مشروعة.

فالمهم هو معرفة التوحيد سواء عرفناه بالعقل أو بالوحي أو بالمصطلحات الحادثة من بعد لتفسير التوحيد أو بكل ذلك، فلا يفقد الدين ربّانيته وإن جاء على لسان عالم ومصطلحات علمية خاصة بعصرها، لأن العبرة بالمعاني، ولكن يفقدها إذا خالف الكتاب والسنة، فالإنسان الذي فهم بعقله معنى الكفر بالطاغوت لا يختلف عمن تعلّم معنى الكفر بالطاغوت وأركانه، ويلتقيان على عقيدة واحدة، وإذا كان الأول في غير حاجة إلى تعليم فليس كل الناس سواء.

ما المشكل في دراسة أقسام التوحيد وشروط الشهادة وأركان الكفر بالطاغوت؟ هل ننحرف عندما ندرسها؟ هل تخالف الوحي والعقل أم تتماشى معهما وتفسّرهما ووُضعت طبقا لهما؟ هل نحاكمها إلى الوحي الذي يضبط التوحيد أم نلغي الوحي وهذه القواعد ليفهم كل منا بعقله؟

ثم ماذا فعل هو؟ لقد نشر قواعد ومصطلحات أخرى خاصة به، وهي أشبه برطانة الفلاسفة التي لا يفهمها غيرهم، ويريد فرضها علينا ويقيم بها الحجة على الناس، لكن نناقشه فيها لا نبطلها ابتداء، فالواجب إثبات خطأ المصطلح لا إلغاء المصطلحات جملة، وكما احتاج هو إلى مصطلحات لبيان العقيدة للناس وفق فهمه احتاج إليها غيره لنفس الهدف، وإذا كان الناس سيعبدون هذا الغير كما يتوهم فإنهم سيعبدونه هو أيضا.

ولم يكتب إلا لأنه يرى حاجة الناس إلى ذلك، وكذلك هي حاجتهم لبحوث غيره ومصطلحاتهم، كل ما في الأمر أنهم يصيبون ويخطئون مثله، فلماذا لم يترك الناس لعقولهم؟

فما كان من المصطلحات خاطئا فليبيّن خطأه، وما كان صحيحا فإنه يعبّر عما يصل إليه بعقله، والمشكل فيمن لا يفقهها ويضعها في غير مكانها، ومن فَقِهها حقا يكون قد وصل إلى ما وصل إليه هو بعقله، إن سلّمنا بأنه وصل حقا، وإلا فليس في الأمر سوى ترف فكري تسلّل إليه مع طول الأمد.

ويرى أن تعريف العبادة بأنها ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال والأقوال الباطنة والظاهرة جعل الناس تعتقد أن الشرك بالله هو تقديم الصلاة والصيام والحج لغير الله فقط، فيقول: [وهذه نقلة مخادعة حتى لا تظهر لنا صور عبادة غير الله وصور التأليه لغير الله القائمة في

أرض الواقع]، [وبالتالي تكون النتيجة بأن كل من يخرج من هذا التعريف ويتهم من لا يصلي للغير ولا يركع للغير ولا يصوم للغير.. الخ.. بأنه عابد لهذا الغير فهو زنديق ومتفلسف وخارج عن تفسير السلف لمعنى العبادة].

وهذا تشخيص طفولي للمرض وأسبابه، فلم نر من عامة المشركين الجهال من نزل إلى هذا المستوى من الفهم لمظاهر الشرك، فالجميع يدرك ببساطة أن أشكال العبادات التي يقدمها الهندوس وغيرهم لأوثانهم شرك بالله، ولكنه اكتشف بعقله معاني للعبادة ليست من معناها، وكفّر الناس بها.

ونتفق على أن التوحيد ليس [أن ننطق بكلمة الكفر بالطاغوت ونحفظ معناها لغة واصطلاحا، ونحفظ مذكرات ومطويات رموز وأقطاب لنصبح بحفظها مسلمين].

ومن وقف عند الألفاظ ولم يدرك معانيها فليس مسلما، وهذا المرض يعالج في مواطنه كغيره من الأمراض، ولا تعمّم على طريقة (هلك الناس)، ولا تهدم المسيرة لتبدأ من جديد بلا سبب وجيه، فالجرح ليس سرطانا ليُستأصل العضو كله.

ولا أحد أوجب الإلمام بالبحوث والمذكرات وما فيها من ردود تفصيلية على الشبهات التي لا تنتهي، فهي ضرورية لمن انحرف فهمهم في مواضيعها لا لكل الناس، ولم يقل أحد أن دخول الإسلام يستلزم حفظ الشروط والقواعد وأقوال العلماء ولا حتى القرآن الكريم، ولكن صاحبنا يحارب الطواحين.

فأصحاب المطويات والمعلقات ليس هدفهم حفظ المتون كنتيجة نهائية، ولكن هدفهم تحقيق المعنى، ونختلف في فهمنا لهذا المعنى وتحقيقه على أرض الواقع، فماذا حقق هو ولم يقدم لنا ما نفهم به معنى العبادة والتوحيد والكفر وغيرها؟ وما تفضّل به علينا وجدناه مخالفا للوحي الذي نحاكمه إليه رغم أنفه وأنوفنا، ما دام كلانا يدعي أنه يفهم الإسلام كما أراده الله، ومن لم يقبل حكم الوحي فله دينه ولنا ديننا.

وحتى حِفظ شروط لا إله إلا الله ونواقضها وأقسام التوحيد وأركان الكفر بالطاغوت هو خطوة في طريق البحث عن حقيقتها الغائبة، وتعليمها للناس هو محاولة لهدم ما استقر في أذهانهم من معانٍ خاطئة للتوحيد، وهو يقول لهم: هذا أيضا شرك بالله، اتركوه كله وابحثوا بعقولكم التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.

وأن يهتم الناس بتحقيق التوحيد ولو كخطوة أولى وإن كانت ناقصة نشجعهم لا نحطّمهم، وهو يعترف بأنهم يتقدمون إلى الأمام، إذ يقول: [الاستجابة الصادقة لمقتضيات العقيدة حتى وإن كان المنطلق نتائج جاهزة ومنقولة أفضل من عقل ليس له إرادة لكسر نفسه أمام الحقائق]، [ولا ننسى أنهم يقدمون نتائج صحيحة تلفت الأنظار حتى وإن كانت على غير بصيرة وبدون عَمَد]، ومع ذلك يدعو إلى هدم ما بنَوه والبدء من الصفر.

إن الناس بصدد التقدم نحو فهم الإسلام وتحقيقه وسط هذه الجاهلية، فيجب أن نأخذ بأيديهم وننمّي الخير ولا نعمّم المرض، ونتمّم العقائد الصحيحة كما نتمم مكارم الأخلاق، ولا نقول: [والله إن أعصى الناس على الاسلام في هذا الزمان هم من يدّعون الاسلام.. وأعصى الناس على عقيدة التوحيد في هذا الزمان هم من يدّعون التوحيد]، والله يشهد أنهم أبعد الناس عن التنطع الذي يدعوهم إليه، وأنهم مظنة العلم بالتوحيد واتّباعه.

يجب محاربة الأمراض المنتشرة من تقليد وجمود وجهل، لكنه يحاربها على طريقة الملحدين، فينطلق من تحرير العقل من تقليد العلماء، ثم يحوّل المسألة إلى تحرير العقل من الكتاب والسنة، ولغاية في نفسه يجمع كلام العلماء مع كلام الله ورسوله تحت عنوان: [كتب التراث الشرعي]، [المفاهيم الشرعية]، [الموروث الديني]، على طريقة الملحدين الحداثيين الرافضين للوحي تحت مسمّى التراث القديم.

ويستعمل مثل هذه المصطلحات حتى لا يصدم القارئ، فيقول في حق الوحي ما يشاء في راحة ولا يظهر بمظهر المعرض عنه إذا سمّاه بالوحي أو الكتاب والسنة أو الآيات والأحاديث

أو شرع الله أو الرسالة، مثلما يعترض العلمانيون على شرع الله تحت عنوان (نقد ما علّمونا).

يقول: [ولا نقبل أن تظهر علينا رموز تملي علينا المعتقدات وتقول لنا خذوا عني عقيدتكم من داخل المصادر الشرعية تحت ستار أننا عوام لا نفقه الشريعة.. فمثلا التوحيد في عقولنا وصف لنا عابد القبر والمبدّل لشرع الله بأنه مشرك فهل يمكن أن نسمح لأهل الاختصاص الشرعي أن يصفوا لنا هذا العابد بأنه مسلم بناء على نقل لأحكام معنية بواقع زمانها وواقع مكانها بدون تحقيق مناطها بما يتفق مع ثوابت حقيقة لا إله إلا الله].

فهل هذا التحريف الذي ذكره خاص بالعلماء؟ وهل مصدره العلماء فقط؟ بحيث يترفع عنه العوام كما يصوّرهم؟ وما دخل الوحي في هذا الضلال؟ وهل انحراف هؤلاء العلماء عن الوحي أو تحريفهم له يبرّر لنا عدم التلقي من الوحي أو الانتفاع بتفسير العلماء مطلقا؟ ولكنه يترك الوحي والعلماء مختبئا خلف إنكار التحريف.

وما يتجاهله هو أن العوامّ يمكنهم أن يتبعوا العالم في تحريف الوحي مثلما يمكنهم اتباعه في ضلالة عقلية، فيخدعهم أثناء محاورتهم بشبهة تظهر للمشتبه عليه أنها بنيت على قواعد عقلية، فهل نحل هذه المشكلة على طريقته وهي إلغاء العقل والتفكير؟ كما ألغى الوحي بحجة أنهم قد يؤوّلونه بطريقة خاطئة ولا يفهمون واقع زماننا، وإن لم يكن هذا الإلغاء حلاً فيجب الإقرار بأن المشكل في الضلال لا في الوحي ولا في العقل ولا حتى في العلماء.

والآخر يخلط نبذ التقليد والجمود بالدعوة إلى الاستغناء عن الكتاب والسنة، فيقول: [ويكون الحوار عقليا منطقيا قبل الدخول في الشريعة وقول فلان وعلان]، فما الهدف من وضع الوحي وكلام العلماء في سلة واحدة ثم نفيهما معا؟

ويقول منكرا الأخذ عن العلماء: [ولا شيء يضمن له عصمة من يُوكل لهم مهمة البحث والنظر]، [وليس هؤلاء ممن قال الله فيهم {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ}]، مع أنه لا يقبل الاقتداء بالأنبياء المعصومين الذين هداهم الله برفضه الدخول في الشريعة لتحديد التوحيد إذا اختلفنا فيه.

ولا يُشترط في العلماء العصمة، ولكن نستفيد من عقولهم، وهل الإنسان العامّيّ معصوم حتى يقول له: اعتمد على عقلك واتركهم بحجة أنهم غير معصومين؟ فإن لم يكن هو معصوما فلا فرق بينه وبينهم.

قال شيخ لابن أبي دؤاد المعتزلي لما كفّر المسلمين لإيمانهم بأن القرآن كلام الله غير مخلوق: هَذَا الَّذِي تَقُولُهُ عَلِمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ أَوْ مَا عَلِمُوهُ؟ فقال ابن أبي دؤاد: لَمْ يَعْلَمُوهُ. قَالَ: فَأَنْتَ عَلِمْتَ مَا لَمْ يَعْلَمُوا؟ فَخَجِلَ وَسَكَتَ. ثُمَّ قَالَ: أَقِلْنِي بَلْ عَلِمُوهُ، قَالَ: فَلِمَ لَا دَعَوُا النَّاسَ إِلَيْهِ كما دعوتَهم أنت، أما يسَعك ما وسِعهم؟ فخجل وسكت. (البداية والنهاية لابن كثير: 321/10).

فاستدلاله بحال الخلفاء الأربعة لاتفاقه مع خصمه ابتداء على صحة معتقدهم، وأنهم استمروا على ما تركهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم، لم يغيّروا ولم يبدّلوا، لا لأنهم معصومون، ولو كان خصمه نصرانيا ما صح له هذا الاستدلال أيضا.

وفي خبر محاورة ابن عباس للخوارج لمّا كفّروا المسلمين بلا مكفّر أنه قال لهم: (أَتَيْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ صَحَابَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، لِأُبَلِّغَكُمْ مَا يَقُولُونَ، وَتُخْبِرُونَ بِمَا تَقُولُونَ، فَعَلَيْهِمْ نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَهُمْ أَعْلَمُ بِالْوَحْيِ مِنْكُمْ، وَفِيهِمْ أُنْزِلَ وَلَيْسَ فِيكُمْ مِنْهُمْ أَحَدٌ) (رواه البيهقي والحاكم).

فهو يستدل عليهم بموقف الصحابة لا لأنهم آلهة، ولا لأنه يوالي الرجال على أسمائها كما قال الخوارج، بل لأن الصحابة تلقّوا الدين من النبي صلى الله عليه وسلم وأقرّهم على ما عملوا به أمامه.

وهو لا ينكر التقليد الذي أنكره العلماء، وهو ترك الكتاب والسنة إلى أقوال الرجال، بل ينطلق من تحريم تقليد المشركين لمرجعياتهم في ضلالهم، ثم يحوّل المسألة إلى تحريم تقليدهم في الحق، فحوّل الصراع بين الوحي والهوى إلى صراع مفتوح بين العلماء والعوام.

وكان الواجب أن يحرّض مَن اتبعوا عالما في مخالفة دين الله على اتباع الوحي وحده، ويحرّض العوامّ المشركين على استخدام عقولهم لمعرفة الحق، ويبيّن لهم أن من يقودهم قد أضلهم عن دين الله.

لكن من اقتدى بغيره ثقة بعلمه وصدقه فعرف الإسلام قد فهم واقتنع واتفق ما تعلّمه مع عقله، ولا يحتاج إلى هدم ما بناه والبحث من جديد لمعرفة الإسلام، كأنه لم يعرفه من قبل.

فعندما يبيّن العالم ارتباط اجتناب دعاء القبور بشهادة التوحيد لا يركّب العقائد تركيبا نظريا ليتبعه الناس بمجرد سماع قوله، دون أسس تتفق مع عقولهم وفطرهم.

إن عامة الناس يحملون عقائد فطرية عقلية لا يأخذونها بالتعلم، مثلهم مثل العلماء، لكنه يكفّرهم إذا أخذوا عنهم ما انحرفوا عنه من الفطرة، ولذلك فمبرّر تقليد المشركين لعلمائهم في كفرهم صار ملغىً من الاعتبار، ما دام يكفرهم وإن أوصلوهم إلى الإسلام، كما يقول: [حتى على افتراض أن شيوخك لقنوك التوحيد فصار كل ما عندك معرفة نظرية.. فالعقيدة لو كنت تعلم لا تكون بالتلقين.. وهذا يعني أنك ما زلت صفرا ولم تصل إلى البداية بعد].

هذا وإن كان المسلم المقلّد قد لا يمكنه الدعوة إلى الإسلام ولا حتى الثبات عليه مع طغيان الجاهلية، إذ لا يوجد مجتمع مسلم يحمي ضعفاءه من الشبهات والشهوات التي تجذبه نحو الكفر، وإذا غاب عنه من يقلده ضاع إلا أن يشاء الله، وقد يقوده مَن يقلده إلى الضلال أيضا.

وبدلا من نقل كلام المخالفين والردّ عليه ينسج الآخر مسرحية من مخيّلته، فيقول: [ليس بالغريب أن نقول مشركو قريش يعرفون من توحيد الله ما لا يعرفه غالب منتسبي هذا الدين من عبيد الأسفار في واقعنا المعاصر (وعلى أحسن أحوالهم من الملتزمين بشريعة هذا الدين).. (وعلى أحسن أحوالهم {أيضاً} من الذين يدّعون التوحيد بشعار التكفير التكفير).. لأن مشركي قريش وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ بمرجعية عقولهم، وهؤلاء العبيد وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ.. قال شيخنا الفاضل.. قال العالم العلامة.. قال إمام الموحدين.. قال السلفي الأثري.. قال فحل الأصول.. جاء في تفسير الإمام الجليل.. جاء في الفتاوي الكبرى.. جاء في المسند الكبير بأن خالق السموات والأرض هو الله].

ولا نعرف أحدا من عامة المشركين فضلا عمن حقق التوحيد أو اقترب منه تلقى توحيد الربوبية أو استدل عليه من قول الشيخ، بحيث صدّق العلماء قبل إيمانه بأن الله هو الخالق الرازق، ولو افترضنا جدلا وجود مثل هذا يُردّ عليه لوحده، ولا يصح تعميم المرض على أمة ولو كانت مشركة، فهذا ظلم وتلاعب في تشخيص المرض وتَصرّف في المعطيات يؤدي إلى وصف الدواء الخاطئ كما نرى، رغم أنه يملأ الدنيا صراخا: أنتم تتربّصون بنا وتحرفون كلامنا.

يرى أن على الإنسان ألا يتبع العالم إذا قال له أن دعاء غير الله شرك بالله، بل عليه أن يفهم هذا بعقله، وإلا فقد اتبعه على غير بصيرة وأشرك بالله، ولو أن عقله استوعب مُراد الله تعالى وفهم مناط الشرك واقتنع وآمن.

فإذا كان اتباع الأحبار والرهبان في تغيير شرع الله شركا بالله مثل الاعتقاد بأن المسيح ثالث ثلاثة، فإن التلقي من المسيح والأحبار والرهبان في بيان التوحيد شرك بالله أيضا حسب معتقده.

ولا يرى أن بيان حقيقة التوحيد للناس خطأ في الدعوة فقط بل هو دين آخر، وأهله [دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها].

وآخر يرى أن من اتبع العلماء في بيان التوحيد ولم يبحث عنه بنفسه فمصيره جهنم مع المشركين، فيقول: [والنتيجة التنقل بين عبادة الأرباب والحجب عن عبادة رب الأرباب..

والعاقبة {ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَالَكُمْ مِنْ نَاصِرِينَ} (العنكبوت: 25). {فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ} (إبراهيم: 22)].

ولا يتورّع في أن ينزل عليه قول الله تعالى: (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ) (الأعراف: 179)، (وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ) (إبراهيم: 21)، وهذه الخصومة يوم القيامة تكون بين العلماء الذين يبيّنون معنى التوحيد والشرك وأتباعهم حسب فهمه المنحرف.

إن المشركين يتبعون كبراءهم فيُضلونهم عن الإسلام، (وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا) (الأحزاب: 67)، ولا ندري ما يقوله هذا المسلم، هل يقول أنهم أضلوه السبيل لما أطاعهم في فهم حقيقة التوحيد واتباعه؟

فالآيات تتكلم عمن خالفوا دين الله قصدا واتبعوا غيره، ولو افترضنا وجود من يتبع العلماء من أجل اتباعهم فعليه التوبة، ويجب أن يتحرّر من ذلك إلى الله لا إلى عقله، وإلا فإنه يخرج من شرك إلى شرك.

وآخر ينكر اتباع الآباء في الحق قياسا على اتباعهم في الباطل، فيقول: [هل هو التقليد الأعمى للآباء والأجداد الذين وجدناهم يعظمون هذا الشخص فعظّمناه مثلهم؟ ووجدناهم يعظمون هذا الكتاب المقدس فعظمناه أيضاً مثلهم؟ هذا هو سؤال العقيدة الأكبر والأخطر، والذي ينبغي أن يسأله كل منا لنفسه، فلا ينبغي أن يُبنَى إيماننا على مجرد تقليد،، وإلا صرنا مثل الذين يذمهم الله تعالى أنهم اتبعوا ما وجدوا عليه آبائهم،، ما هو الفرق بيننا وبينهم حينئذ؟ لا شيء!!].

فيصوّر الأمر على أن المسلم الذي يتبع آباءه في دينهم لم يتبعهم إلا لذواتهم ولأنهم آباؤه، مع أننا نشاهد الرجل من عامة المشركين الذين يظنون أنهم مسلمون لو كفر أبوه فيما يؤمن أنه كُفر لتبرّأ منه، ومنهم من يضحي بنفسه وماله في سبيل ما يؤمن به من الدين أكثر ممن يبحث ويستدل ويصل بعد الشك، مما يدل على أن اتباع الحق وراثةً لا يتنافى أبدا مع الاقتناع والإيمان والإخلاص بحرية واستقلالية واختيار.

ونحن نقرأ قول الله عز وجل: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ) (الطور: 21)، (أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) (البقرة: 133)، (وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ) (يوسف: 38).

وكثيرا ما بنى الرسول صلى الله عليه وسلم دعوته لأهل الكتاب على تصديقهم برسلهم وكتبهم، ولم يتنطع بالقول أنه مجرد وراثة.

يتوهّم أن اتباع الغير في الإسلام يعني بالضرورة اتباعهم لمجرد الإتباع، وأنه عبادة لهم كأصل وقاعدة، ويقدّم حلا متمثلا في عقيدة ودعوة جديدتين، ثم إذا ظهر تحريفه للنيات يقول: أنا أتحدث عن كذا وكذا فقط، مما هو نادر لم نره أو لا وجود له إلا في مخيّلته، كما يقول: [عندما تكون وراثة لمجرد الوراثة وفقط.. فهذا ليس إيماناً، بل هو عبادة للآباء والأجداد والكبراء من دون الله، حتى إذا أمروهم بالشرك فسيشركون].

ثم يعود ويقرّ بأن وراثة الإسلام لا تنفي البصيرة والفهم والاقتناع بعد أن كانت نافية لكل ذلك، فيقول: [وهناك من يتبع الموروث على بصيرة، فهو يعرف معنى "لا إله إلا الله" ولا يخالفها، ويفهم نصوص الوحي في ضوئها]، فبعد أن شنّ الحرب على الجميع صارت المشكلة هي عدم الفهم فقط، وهذا يحصل بغضّ النظر عن الوراثة أو اتباع العلماء أو الوحي أو العقل، فالحل لمشكلة الجهل بالتوحيد هو البيان بمختلف الوسائل لا ترك الناس لأهوائهم تقودهم.

ولماذا لم ينكر منذ البداية على من لا يفهم ومن يتبع من أجل الاتباع بالتحديد؟ فلا أحد خالفه في حكم هذا النوع إن وُجد؟ لكنه يشخّص الواقع العام بطريقة مبالغ فيها، فإذا ظهر تجنّيه على الواقع بدأ في الانسحاب والاستثناء لتمييع كلامه، وهو في الحقيقة متمسك بكلامه الأول، يريد من الناس أن يلغوا إيمانهم الواقع وينطلقوا من الصفر، وهذه الالتواءات من أساليب التحريف المنتهجة.

وكل عاقل يعلم أنه لا يصح قياس من اتبع العلماء في الحق على من اتبعهم في الباطل، أما من لا يفرق بين الحالتين فيقول مستنكرا: [هذا العامي لو اتبع غيره فيما يخالف أصل الدين جهلا منه لكفَّره بذلك]، يعني ما دمتم تكفرونه إذا خالف أصل الدين اتباعا للغير فعليكم أن تكفروه إذا وافق أصل الدين أيضا، فوضع أصل الدين على جانب، وجعل اتباع الغير مناطا للكفر، وإن كان الاتباع في الإسلام.

إن ما نقرأه هو استدلالات بالوحي والعقل، وقد يكون فيها أخطاء وكفريات بسبب التأويل الخاطىء للوحي أو انحراف العقل الذي يعوّل عليه هو، ولا وجود للكفر في الواقع إلا ممن اتبعهم في الكفر بالذات.

وسؤال أهل العلم عند الحاجة والبحث في كتبهم وحتى في القرآن ليس واجبا وضروريا لمعرفة الحق في كل المسائل، فمن عرفها بنفسه وإلا فليسأل، ويجب أن يسأل ويبحث.

والمسلمون الذين يعكفون على كتب علمائهم لا يبحثون عن التوحيد، ولكن ينظرون في أدلتهم وردودهم على المشركين، أما من لم يدرك التوحيد بعد من غير المسلمين فيبحث عن عقيدة التوحيد عند من يعينه في ما لم يصل إليه بنفسه، لا اتباعا له في ذاته أو لأنه لا يُردّ له قول، ولولا ذلك لاتبع غيره في مخالفة الشرع البيّن.

ولماذا يبيّن لنا هو أن اتباع العلماء شرك بالله؟ أليس من واجبنا أن نفهمه بعقولنا؟ أم يريدنا أن نتخذه ربًّا من دون الله؟ هذه بضاعته رُدّت إليه، رغم أن عقله لم يفهم مناط الشرك هنا أصلا، فقد كفّر الناس بالمباح وبما هو واجب في دينهم.

وما يفعله هو نفسه عمل العلماء الذين يرى أنهم استعبدوا الناس، فلينظر في نفسه وقصده، هل يسعى إلى أن يكون طاغوتا يعبّد الناس لنفسه ويركّب لهم عقيدة مصنوعة جاهزة كما يقول؟ أم لا شيء من هذا أو ذاك؟ ولذلك فواجبنا ينحصر في أن نناقشه في قوله هذا بالوحي والعقل، فإن كان حقا اتبعناه، وإن كان باطلا رددناه.

وآخر لا يفرق بين كتب العلماء وعجل بني إسرائيل، فيقول: [وليس هناك فرق في ظل هذه المعتقدات الصناعيّة.. بين من اتبعوا السامريّ من بني إسرائيل عندما صنع لهم عقيدة (بقبضة يده) يتعبدون بها إلى الله فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ.. وبين من اتبعوا الآن عبيد الأسفار بعد أن صنعوا لهم معتقدات (بخط أيديهم)].

وهذا يقتضي المساواة بين ما فعله السامريّ وما فعله موسى وهارون عليهما السلام، قال الله تعالى: (وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَاقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) (طه: 91)، فحسب معتقده هذا كانت دعوة هارون قومَه لاتباعه وطاعته دعوةً إلى الشرك، إذ كان عليه نهيهم عن الشرك فقط، كما كان عليه أن يبيّن لهم أن انتظارهم موسى الذي يؤمنون بنبوته من أجل التوبة من الشرك هو عبادة لموسى لا تختلف عن عبادة العجل، لكن يبدو أن هذين النبيّين لم يتفطّنا لهذا الشرك الذي تفطن له هو!

يقول: [والإنسان بلسان حاله شاهد على نفسه في هذا الأساس، ومسؤول عن اختياره للكفر بالله والشرك به.. (وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ).. وليس له العذر في أن يترك مسؤوليته في تشخيص حاله وحال من حوله لأهل الإختصاص الشرعي.. (بَل الإنسانُ على نَفْسه بصيرةٌ؛ ولوْ ألقى مَعَاذيرَهُ)]، وهذه الآيات لا علاقة لها بما يريد، فهو يضعها في غير موضعها، لأنها تعني أن على الإنسان رقباء من نفسه يشهدون عليه يوم القيامة، وهم جوارحه، ولن ينفعه اعتذاره.

ويتهم الناس جميعا بأنهم عبيد للعلماء ويخشون غضبهم، فيقول: [ولا يوجد أحد عنده استقلالية الحديث عن الأمور الاعتقادية من رعب العلماء]، وهو يرى النقاشات الساخنة التي تتحول إلى فوضى وتكفير العلماء الكبار بحق أو بغير حق.

ونحن لم نقرأ أن نبيًّا من أنبياء الله قال للمشركين: حرّروا عقولكم، وابحثوا عن الدليل بأنفسكم، ولا تأخذوا قولي ولا قول العلماء من بعدي، ولكن يقول لهم: حرّروا عقولكم من اتباعهم في الباطل لا في الحق، فالحق هو غاية العقل.

وكانوا يدعون العوام والكبراء، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه لهرقل: (أَسْلِمْ تَسْلَمْ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّينَ) (رواه البخاري ومسلم)، وقال: (لَوْ آمَنَ بِي عَشَرَةٌ مِنَ اليَهُودِ، لآمَنَ بِي اليَهُودُ) (رواه البخاري ومسلم)، فإذا كفر الكبراء المتبوعون تحمّلوا وِزر أتباعهم، وإذا أسلموا اتبعوهم، وإسلامهم صحيح لأنهم انقادوا للحق، وليس عبادة للكبراء كما يتوهّم من يحاول تعديل دعوة النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: [والدين الخالص لله تصنعه العقول المستقلة عن حاضنة أسيادها ولا تصنعه العقول المقيدة بإشارة ولاتها التي صادرت مسؤولياتها المناطة بها].

ومن تبريراته العجيبة أن من يأخذ أصل الدين من القرآن سيعبد العلماء بالضرورة، إذ يقول: [فلا بد أن يسبق البناء الشرعي بناء عقيدة خالصة لله.. لنتعبد بالشريعة لله ولا نتعبد بها لأهل الاختصاص الشرعي]، فيقوم بتحييد العلماء على طريقة العلمانيين في اختبائهم خلف القول بأن الدين ليس سرا مقدّسا خاصا بالعلماء، وأن على الجميع الاستماع إلى صوت القلب والضمير، كأنه يتحدث عن كهنة اليهود الذين احتكروا كتبهم دون عامة الناس واستحوذوا على تقرير العقائد، وهذا لم يعرفه المسلمون.

والشرك الذي يتحدث عنه هنا قد يقع في قضايا التوحيد وفي الشرائع الفرعية، ولا يقتصر ما يراه من التقديس والتبعية العمياء والعبودية للعلماء على أصل الدين، ولا يصح إنكار صورة من الكفر والسكوت عن الأخرى، فعن عدي بن حاتم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّه) قال: فقلت له: إنا لسنا نعبدهم، قال: أليس يحرّمون ما أحلّ الله فتحرّمونه ويحلّون ما حرّم الله فتحلّونه؟ فقلت: بلى، قال: (فتلك عبادتهم) (أخرجه البخاري في التاريخ وابن جرير والترمذي والطبراني والبيهقي).

وهناك الكثير من الأحكام الفرعية والأخلاق معلومة بالعقل والفطرة، ومسؤولية عامة الناس على معرفتها كمسؤولية العلماء.

ويقول الآخر: [ولهذا تجد الكثير من الإخوة يتجنب الخوض في مسائل تتعلق بالتوحيد ويتركها لغيره بحجة أنه عامي وبسيط (على قدّه)، ولا يريد أن يتعب نفسه ويخاطر بتوحيده].

فهنا ينبغي التمييز بين تحقيق التوحيد والقدرة على الاستدلال وكشف الشبهات، فالتوحيد ليس علوما كتفاصيل الشريعة، ولكن يشترك فيه المسلمون جميعا، لأنه براءة من الكفر وأهله، وهذا يتحقق دون تخصص في الجدالات بين الأديان والفرق.

والنقاشات القائمة في الساحة هي لأهل الاختصاص، وليس من واجب كل مسلم أن يفهم تفاصيلها، فلا يستلزم تحقيق التوحيد الاطلاع على كل الشبهات التي لا تنتهي فضلا عن الرد عليها، ولكي يكون الإنسان نقي البدن لا يلزمه معرفة جميع الأوساخ بأشكالها مسبقا.

أما قوله: [وقد كنا نفرح عندما نجد قولا لفلان أو علان يدعم ما نقول، فإن وجدنا إجماعا طرنا به فرحا وركضنا إلى خصومنا لنثبت لهم صدق دعوتنا].

وفي هذه الحالة ربما عرف الحق ثم فرح بموافقة العلماء لفهمه، وهذا مما يشجع ضعيف الإيمان على الثبات على دين الله ويشجع مخالفيه على التخلي عن كفرهم، وإن كان في هذا شيء من السذاجة عند ضعاف العقول، لكن في المقابل هذا لا يستدعي تكفيرهم بذلك، فالدين وسط بين ضلالتين.

وربما انتقل من النقيض إلى النقيض، من التعصب الأعمى للعلماء إلى مجانبتهم ونبذهم كلية، ومن التقليد إلى تكفير المقلّدين، رغم أن مناط الكفر هنا وهمٌ وتقوّل على المقلد، فصار

حاله مثل من يتوب من شرب الخمر فيُكفّر شاربيها ويقتلهم، أو يحرّم كل المشروبات حتى لا يشرب الخمر.

ولا أرى نقل أقوال العلماء إن لم يكن فيها دليل، فينبغي أن نسعى إلى ربط الناس بالدليل من الوحي أو العقل، لكن إذا رأيتُ أناسا يحترمون بعض العلماء ويثقون في علمهم بالدين، وينقلون كلامهم الموافق للكتاب والسنة لا أحاربهم ولا أدّعي أن ذلك شرك بالله، ولا دليل على أنه شرك بالله، والمهم أن ينقلوا عنهم كلاما صحيحا، والمهم أن يهتدي الناس ويقتنعوا، فكلام العلماء يشجعهم على الهداية، إن لم يقنعهم كلامي قد يقنعهم من يثقون بعلمه دوني.

فجاهل الإسلام مثلا ليس مسلما، وجاهل التوحيد ليس موحدا، هذه بديهية عقلية يعرفها أبو جهل كما يعرفها أبو بكر دون وحي، لكن لانتساب الكفر إلى الإسلام وطول أمده صارت مشكلة كبرى نسعى لإثباتها بجهد الأنفس عوضا عن الانطلاق منها، فمن انطلق منها بسهولة فهذا هو المطلوب، لكن إذا وجدنا هناك من أقنعته فقرة عن طبقة الجهال في (طريق الهجرتين) لابن القيم لا نقول: هو يعبد ابن القيم، بل نرى أنه خطا خطوة إلى الأمام، فهو لا يملك الشجاعة لتكفير الناس لأنه تربّى على الخوف من ذلك، مثل من تربّى على الخوف من الأصنام.

يقول: [وقد أيَّد هذا المنهج بعض دعاة التوحيد (من غير إدراك) لما زعم أنه على العامي الذي لا يحسن النظر في كتاب الله وسنة رسوله أن يسأل من يثق فيه ممن هو أعلم منه، ويأخذ بما يغلب على ظنه أنه الحق]، فالعامّيّ لا يحسن النظر في الكتاب والسنة واستنباط التوحيد منهما، وهو لا يُجيز له ذلك أصلا، ولم يوصله عقله، ثم لا يجيز له سؤال من هو أعلم منه، واقتناعه بالحق الذي يبيّنه له غيره سمّاه غلبة ظن، ولماذا لا يكون ما يصل إليه بعقله الخاص غلبة ظن أيضا؟

وكعادته في التفريق بين المؤتلفات يتوهّم أن تَلقّي التوحيد عن الغير يمنع الإنسان من أن يعقله ويدرك حقيقته ويقتنع به مختارا، فيقول: [كيف يختار الإنسان عقيدة التوحيد ويعتنقها ويذعن لما تقتضيه دون أن يعقلها ويدرك حقيقتها ويقتنع بها؟].

ثم إن مسألة التقليد والتبعية للغير ليست هي المشكلة الوحيدة، فلماذا لم يحذّر من هوى النفس؟ فالتحرر من الغير قد يؤدي إلى البعد عن التوحيد مثل تقليدهم، فهذا الغير لا يتبع الباطل دوما، وعقولنا لا تتبع الحق دوما، فقد يبيّن لنا العلماء التوحيد دون إدراكه بطريقة مستقلة، ولا يقودوننا إلى الكفر بالضرورة إلا أن يكونوا كفارا، كما أن عقولنا قد تقودنا إلى الكفر، ولذلك يجتهد العلماء عبر الزمان في إصلاح انحرافات عامة الناس عن التوحيد وتأويلاتهم.

وقد نهانا الله عز وجل عن تسليم قيادنا لغير الله في الباطل، سواء كانت عقولنا أو عقول غيرنا، أما هو فينهى عن التسليم لعقول الغير لصالح عقله، فيقول: [من سلَّم قياده لغيره في هذا الأمر ليس له أن يتكلم في التوحيد أو يدعو إليه.. عليه أن يتحرر أولاً ويدعو للتحرر]، [ترك عقله وذهب يبحث عن عقيدته داخل مؤلفات الرجال، والمعاجم اللغوية، وكتب التراث، وأقوال فلان وعلان].

ويتوهم بأن من تلقى التوحيد عن غيره لم يدخل الإيمان قلبه، فإما أن عقيدتك نابعة من القلب أو من كلام العلماء، وإن كان ما تلقيته عنهم معبّرا عن الفطرة والعقل، وراح يرصّ التعابير والمصطلحات الفضفاضة في التأكيد على ذاك الفصل المتعنت دون أن يقدم دليلا عليه.

ولا معنى للقول: [لو كان هذا الأمر مرجعيته للعلماء لما وصفت المخالف بأنه قد كفر بالله]، فالعلماء ليسوا مرجعية مطلقة فهم لا يشرعون ابتداء، وليسوا هم الذين يحددون معنى الإسلام والكفر والعبادة، ولو اعتقد أحد بهذا لكان كافرا سواء في أصل الدين أو في فروعه، ولكن العلماء ينقلون الوحي للناس وينزلونه على واقعهم، إذا انحرف الناس في فهم معنى الإسلام وجهلوا ما خالفوه منه.

ويرى أن الكتب التي تبين حقيقة التوحيد [ليس لها أي أثر إيجابي، بل بالعكس كانت جدارا عازلا صدت أناسا عن الوقوف على الحقيقة بأنفسهم]، فليس هدفه الوصول إلى التوحيد، ولكن الهدف هو الوصول إليه بنفسه، والنتيجة أن من لم يفهم التوحيد بنفسه فهو كافر، وإن كان ينكر ذلك تناقضا.

مدّعيا أن حقيقة التوحيد الفطرية [إذا أخذت بالتلقي والتعليم صار شأنها شأن العلوم المكتسبة وبذلك تحيد عن مسارها الصحيح.. فرق كبير بين أن تكتشف الحقيقة من داخلك وأن يرسم لك غيرك معالمها وحدودها]، فهل يستطيع البرهنة على أن الحقيقة إذا قدِّمت لإنسان ولم يكتشفها بنفسه فإن ذلك يؤثر سلبا في اقتناعه بها أو فهمه لها؟ وإن عجز عن ذلك فليَكفِنا شرّ تنطّعه.

إن الكتب عندما تقدم العقيدة الصحيحة هي تخاطب العقل وتوقظ الفطرة، ولا يعني أن لها القول الفصل في تحديد الإسلام والكفر، ومن بحث عن العقيدة في مؤلفات الرجال لا يعني أنه ترك عقله ولن يصل إلى بناء عقدي سليم، فلا مصادرة للعقل إلا في اتباع الباطل المناقض للعقل، سواء كان اتباعا للغير أو اتباعا لهوى النفس الذي يسمى عقلا، أما اتباع الغير في ما جاء به الوحي والعقل فهذا عين العقل.

فنحن معشر العوام والمتعلمين والعلماء الذين وُجدنا في هذا العصر نبحث عن دين التوحيد الذي جهلناه، ونستخدم عقولنا لفهم الرسالة التي آمنا بأنها من عند الله، ولا نثير حربا بينها وبين عقولنا، ولا بين العلماء وعقولنا، ونستعين بالعلماء وما كتبوا لإفهامنا، وليس في ذلك شرك بالله، فالمهم هو صحة العقيدة وتحقيقها والإيمان بها لا وسيلة الوصول إليها.

وهو يرى أن اتباع الرجل عقله تَحرّر لا يقود إلا إلى التوحيد، أما عقول غيره فهي هوى، وبدلا من أن يقول العامّيّ للعالم: أنت لست دليلا، بل الكتاب والسنة هما الدليل، يقول له: بل أنا الدليل، فهل الفرق بين عقله وعقول غيره هو الفرق بين التوحيد والشرك؟ وهل مشكلتنا مع من يشرك بالله أم مع من يشرك بعقله؟

إن الذي تشتّته أقوال الباحثين المختلفين نقول له: حاكمهم إلى كتاب الله، لا نقول له: كن واحدا من المختلفين بعقولهم، ولا تقرأ كتابا في مسائل التوحيد، ولا تسأل أحدا، بل عقلك هو الفيصل، فلا تشرك بعقلك أحدا ولو رسول الله!

والبحث عن التوحيد في الكتب لا يعني أن صاحبها لا ينقد وإلا لاتبع الكتب كلها، ولا يعني بالضرورة أنه خال من اليقين، فالمقلّد مقتنع ومؤمن بما اتبعه، وكل هذه ادعاءات فارغة لا يستطيع إثباتها، فلا علاقة للنتيجة بالمقدمة.

وهو لا يستطيع البرهنة على أن من يعتمد على عقله معصوم من الفهم الباطل ومن الشك؟ ولا فرق بين اتباع عقل الغير دون بصيرة وإعمال العقل الخاص دون بصيرة، فكلاهما اقتناع بالباطل والهوى، وإلا فعليه أن يجيب عن هذا السؤال: هل يقع الناس في التحريفات والتأويلات الفاسدة اتباعا للغير فقط أم بالاعتماد على العقل الخاص كذلك؟ مع العلم أنه لا تابع إلا قبله متبوع اتبع هواه الخاص.

ويرى أن أخذ التوحيد من شيخ أو كتاب يجعل الشيخ هو المحدّد لمعنى الإسلام والكفر بالضرورة، حتى ولو كان دليله قول الله ورسوله، فيقول: [وهناك من يحاول ترسيخ عقلية الشيخ وتلميذه فيما يتعلق بأصل الدين.. وبذلك يحتكر فضيلة الشيخ فهم الدين، ويكون هو المرجع والمستند في تحديد ما هو من التوحيد وما هو خارجه، وما ينقض التوحيد وما لا ينقضه، ومَن الكافر؟ ومَن المسلم؟.. ومِن رب إلى رب.. ومِن شرك إلى شرك.. ومِن جاهلية إلى جاهلية]، وهكذا يصبح عقله هو الرب وفق هذا الفهم.

وبناء على هذا الوهم الذي هو أسوأ من أوهام الخوارج قديما صار يفرح بالتوبة مما يتوهم أنه كفر، إذ يعتقد أنه كان مشركا ثم أسلم بتخلصه من التلقي عن العلماء، فيقول: [ونعيش اليوم أحرارا من قيود ذل الرمزية والتبعية.. ها هي ملامح التوحيد تلوح في الأفق..

الله أكبر.. اللهم أتمم نعمتك علينا ولا تردنا على أعقابنا خاسرين]، مع العلم أنه لا يرى حرجا في أن ينقض هذا بالقول أن من وصل إلى التوحيد عن طريق كتب العلماء فهو مسلم، دون أن يتراجع عن أقواله هذه.

فلا معنى لفرحه بالتحرر من التبعية للعلماء إلا إذا تحرر من اتباع هواه أيضا، وإذا جعل الاستعانة بعلم العلماء كاتخاذهم واسطة بين العبد وربه، كما يقول: [لا تجعل بينك وبين الله أحدا في شهادة ألا إله إلا الله] فقد جعل عقله واسطة أيضا.

ولم ينتبه إلى أنه ينفي هؤلاء الذين يسميهم بالأرباب ليجعل كل إنسان ربا لنفسه، فتَحرّرُه مما يسميه عبودية لشخص لا يعني أنه عابد لله، بل قد يعبد نفسه وهواه، (أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ) (الجاثية: 23)، وهذا فيمن اتبع الباطل، أما لو اتبعنا فهمه للعبودية فسنفهم من دعوة القرآن إلى التفكر أنها دعوة إلى عبادة العقل.

وهناك من يقرّ بأن الإنسان قد يقوده هواه، لكنه يربط الهوى بفهم الوحي واتباع العلماء فقط، فيقول: [فإن أعظم أسباب الضلال أن تقود الناس أهواءهم في فهم النقل أو يقودهم العقل البديل (أي رموزهم ومرجعياتهم الدينية)]، أما ابتاع الهوى بعيدا عن الوحي وعن العلماء فلا ذكر له عنده.

فالدعوة إلى تحرير العقل من التقليد وعبادة الأحبار يجب أن تعيدهم إلى الوحي لا إلى العقل وحده، وهو يحذر الناس من العلماء دون أن يحذرهم من الهوى، وهذا تشريع للفوضى العَقدية.

إن اتباع الغير في الباطل هو صورة فقط من اتباع الهوى، وليس سبب كل الضلال، فتشخيص المرض خاطئ من البداية، إذ حصَره في اتباع الغير، ثم عمّمه على اتباع الغير في حق أو باطل، تحت ستار كلنا أنداد، لا عالم ولا متعلم، فيريد عقلا متجردا من التقليد لا من الهوى كله.

والدعوة إلى عدم تقليد العلماء وعدم عبادتهم لا تعني الاستغناء عنهم كلية، فكلاهما تطرّف، ولماذا هذه الحرب؟ ما الفرق بين من أخذ عن غيره إذا فهم واقتنع ومن أدرك بعقله الخاص إذا وصلا إلى نفس العقيدة؟ لكن الوسيلة أولى من الغاية عنده.

وفي ما يتعلق بالإرادة وحرية الاختيار يقول الآخر: [ويُخاطب كإنسان حر عاقل يمتلك كامل إرادته لكي يتوجه إلى الله تعالى وحده بالحب والتعظيم والتقديس والطاعة والخضوع والانقياد والتسليم (برضاه واختياره) لأنه اقتنع أنه وحده تعالى المستحق ذلك].

ومن وثق في علماء على أنهم ينقلون له دين الله وعرف التوحيد منهم هو أيضا اقتنع برضاه واختياره ووجد دين الله منسجما مع عقله وفطرته، ولا يشترط له معرفة الدليل العقلي أو اكتشافه بنفسه حتى يكون مختارا.

عن أنس قال: كَانَ غُلاَمٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: (أَسْلِمْ)، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَطِعْ أَبَا القَاسِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ: (الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ) (رواه البخاري).

قال ابن إسحاق: وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ بْنِ مُعَيْقِبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: ... وَقَدْ قَالَ أَسْعَدُ ابْنِ زُرَارَةَ لِمُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ: أَيْ مُصْعَبُ، جَاءَكَ وَاللَّهِ سَيِّدُ مَنْ وَرَاءَهُ مِنْ قَوْمِهِ، إِنْ يَتَّبِعْكَ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْكَ مِنْهُمْ اثْنَانِ- قَالَ: فَقَالَ لَهُ مُصْعَبٌ: أَوَتَقْعُدُ فَتَسْمَعَ، فَإِنْ رَضِيتَ أَمْرًا وَرَغِبْتَ فِيهِ قَبِلْتَهُ، وَإِنْ كَرِهْتَهُ عَزَلْنَا عَنْكَ مَا تَكْرَهُ؟ قَالَ سَعْدٌ: أَنْصَفْتَ. ثُمَّ رَكَزَ الْحَرْبَةَ وَجَلَسَ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، قَالَا: فَعَرَفْنَا وَاللَّهِ فِي وَجْهِهِ الْإِسْلَامَ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، لِإِشْرَاقِهِ وَتَسَهُّلِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: كَيْفَ تَصْنَعُونَ إِذَا أَنْتُمْ أَسْلَمْتُمْ وَدَخَلْتُمْ فِي هَذَا الدِّينِ؟ قَالَا: تَغْتَسِلُ فَتَطَّهَّرُ وَتُطَهِّرُ ثَوْبَيْكَ، ثُمَّ تَشْهَدُ شَهَادَةَ الْحَقِّ، ثُمَّ تُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: فَقَامَ فَاغْتَسَلَ وَطَهَّرَ ثَوْبَيْهِ، وَتَشَهَّدَ شَهَادَةَ الْحَقِّ، ثُمَّ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَخَذَ حَرْبَتَهُ، فَأَقْبَلَ عَامِدًا إِلَى نَادِي قَوْمِهِ وَمَعَهُ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ. قَالَ: فَلَمَّا رَآهُ قَوْمُهُ مُقْبِلًا، قَالُوا:

نَحْلِفُ بِاللَّهِ لَقَدْ رَجَعَ إِلَيْكُمْ سَعْدٌ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ بِهِ مِنْ عِنْدِكُمْ، فَلَمَّا وَقَفَ عَلَيْهِمْ قَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، كَيْفَ تَعْلَمُونَ أَمْرِي فِيكُمْ؟ قَالُوا: سَيِّدُنَا وَأَوْصَلُنَا وَأَفْضَلُنَا رَأْيًا وَأَيْمَنُنَا نَقِيبَةً، قَالَ: فَإِنَّ كَلَامَ رِجَالِكُمْ وَنِسَائِكُمْ عَلَيَّ حَرَامٌ حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وبرسوله. قَالَا: فو الله مَا أَمْسَى فِي دَارِ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ إِلَّا مُسْلِمًا وَمُسْلِمَةً. (قال إبراهيم العلي في (صحيح السيرة النبوية): أخرجه ابن إسحاق في السيرة انظر سيرة ابن هشام: 1/ 435 - 437 والطبري في التاريخ: 2/ 357، 359، وسنده حسن، وهو مرسل، وانظر ابن كثير في السيرة: 2/ 181 - 185، السيرة النبوية للذهبي: 198 - 200، وقد جاء من طريق عروة بن الزبير في المجمع: 6/ 40 - 41 وقال الهيثمي: رواه الطبراني مرسلًا وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف وهو حسن الحديث وبقية رجاله ثقات، والبيهقي في الدلائل: 2/ 438 - 440 من طريق موسى بن عقبة مرسلًا فيكون الحديث بمجموع هذه الطرق حسنًا).

وعن الطفيل بن عمرو الدوسي أنه قال: ... فَغَدَوْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ يُصَلِّي عِنْدَ الْكَعْبَةِ. قَالَ: فَقُمْتُ مِنْهُ قَرِيبًا، فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسْمِعَنِي بَعْضَ قَوْلِهِ. قَالَ: فَسَمِعْتُ كَلَامًا حَسَنًا. قَالَ: فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: وَا ثكل أُمِّي، وَاللَّهِ إِنِّي لَرَجُلٌ لَبِيبٌ شَاعِرٌ مَا يَخْفَى عَلَيَّ الْحَسَنُ مِنْ الْقَبِيحِ، فَمَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَسْمَعَ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ مَا يَقُولُ! فَإِنْ كَانَ الَّذِي يَأْتِي بِهِ حَسَنًا قَبِلْتُهُ، وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا تَرَكْتُهُ.

قَالَ: فَمَكَثْتُ حَتَّى انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى بَيْتِهِ فَاتَّبَعْتُهُ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ دَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ قَوْمَكَ قَدْ قَالُوا لِي كَذَا وَكَذَا، لِلَّذِي قَالُوا، فو الله مَا بَرِحُوا يُخَوِّفُونَنِي أَمْرَكَ حَتَّى سَدَدْتُ أُذُنَيَّ بِكُرْسُفٍ لِئَلَّا أَسْمَعَ قَوْلَكَ، ثُمَّ أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسْمِعَنِي قَوْلَكَ، فَسَمِعْتُهُ قَوْلًا حَسَنًا، فَاعْرِضْ عَلَيَّ أَمْرَكَ. قَالَ: فَعَرَضَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِسْلَامَ، وَتَلَا عَلَيَّ الْقُرْآنَ، فَلَا وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ قَوْلًا قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهُ، وَلَا أَمْرًا أَعْدَلَ مِنْهُ.

قَالَ: فَأَسْلَمْتُ وَشَهِدْتُ شَهَادَةَ الْحَقِّ، وَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنِّي امْرُؤٌ مُطَاعٌ فِي قَوْمِي، وَأَنَا رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ، وَدَاعِيهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي آيَةً تَكُونُ لِي عَوْنًا عَلَيْهِمْ فِيمَا أَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهمّ اجْعَلْ لَهُ آيَةً.

قَالَ: فَخَرَجْتُ إِلَى قَوْمِي، حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِثَنِيَّةِ تُطْلِعُنِي عَلَى الْحَاضِرِ وَقَعَ نُورٌ بَيْنَ عَيْنَيَّ مِثْلُ الْمِصْبَاحِ، فَقُلْتُ: اللَّهمّ فِي غَيْرِ وَجْهِي، إِنِّي أَخْشَى، أَنْ يَظُنُّوا أَنَّهَا مُثْلَةٌ وَقَعَتْ فِي وَجْهِي لِفِرَاقِي دِينَهُمْ. قَالَ: فَتَحَوَّلَ فَوَقَعَ فِي رَأْسِ سَوْطِي. قَالَ: فَجَعَلَ الْحَاضِرُ يَتَرَاءَوْنَ ذَلِكَ النُّورَ فِي سَوْطِي كَالْقِنْدِيلِ الْمُعَلَّقِ، وَأَنَا أَهْبِطُ إِلَيْهِمْ مِنْ الثَّنِيَّةِ، قَالَ: حَتَّى جِئْتُهُمْ فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ.

قَالَ: فَلَمَّا نَزَلْتُ أَتَانِي أَبِي، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا، قَالَ: فَقُلْتُ: إِلَيْكَ عَنِّي يَا أَبَتِ، فَلَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي، قَالَ: وَلِمَ يَا بُنَيَّ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَسْلَمْتُ وَتَابَعْتُ دِينَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: أَيْ بُنَيَّ، فَدِينِي دِينُكَ، قَالَ: فَقُلْتُ: فَاذْهَبْ فَاغْتَسِلْ وَطَهِّرْ ثِيَابَكَ، ثُمَّ تَعَالَ حَتَّى أُعَلِّمَكَ مَا عُلِّمْتُ. قَالَ: فَذَهَبَ فَاغْتَسَلَ، وَطَهَّرَ ثِيَابَهُ. قَالَ: ثُمَّ جَاءَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ، فَأَسْلَمَ.

قَالَ: ثُمَّ أَتَتْنِي صَاحِبَتِي، فَقُلْتُ: إِلَيْكِ عَنِّي، فَلَسْتُ مِنْكِ وَلَسْتِ مِنِّي، قَالَتْ: لِمَ؟ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، قَالَ: قُلْتُ: قَدْ فَرَّقَ بَيْنِي وَبَيْنَكِ الْإِسْلَامُ، وَتَابَعْتُ دِينَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَتْ: فَدِينِي دِينُكَ، قَالَ: قُلْتُ: فَاذْهَبِي إِلَى حِنَا ذِي الشَّرَى- قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَيُقَالُ: حِمَى ذِي الشَّرَى- فَتَطَهَّرِي مِنْهُ. قَالَ: وَكَانَ ذُو الشَّرَى صَنَمًا لِدَوْسٍ، وَكَانَ الْحِمَى حِمَى حَمَوْهُ لَهُ، وَ بِهِ وَشَلٌ مِنْ مَاءٍ يَهْبِطُ مِنْ جَبَلٍ.

قَالَ: فَقَالَتْ: بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، أَتَخْشَى عَلَى الصَّبِيَّةِ مِنْ ذِي الشَّرَى شَيْئًا؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، أَنَا ضَامِنٌ لِذَلِكَ، فَذَهَبَتْ فَاغْتَسَلَتْ، ثُمَّ جَاءَتْ فَعَرَضْتُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامَ، فَأَسْلَمَتْ. (رواه ابن هشام وابن عبد البر في (الاستيعاب) وقال: ذكره ابن إسحاق عن عثمان بن الحويرث عن صالح بن كيسان عن الطفيل بن عمرو الدوسي).

فكل من يطلع على السيرة النبوية يجد أن القبائل التي أسلمت لم تحاسَب على طريقة إسلامها، إن كانت اقتناعا شخصيا بالعقل أو بالعاطفة أو قادها إليه مقدّموها، فهؤلاء وغيرهم كثير من الشعوب والقبائل بنسائهم وصبيانهم ليسوا مسلمين وفق هذه العقيدة الجديدة، فهو يقول لهم: لا تطيعوا شيخ قبيلتكم الذي يدعوكم إلى الإسلام، بل فكّروا وتدبروا وإلا فأنتم مشركون وإن أعلنتم الإسلام، معتقدا أنهم غير مختارين ولا مستيقنين، بحجة أنهم تلقوا

العقيدة إملاء على غير بصيرة ممن يثقون فيه ولم يدخل الإيمان قلوبهم، إذ يقول: [كيف يُدعى الإنسان ليتوجه بملء إرادته واختياره إلى الله وحده وهو متخلٍ عن هذا الاختيار وعن هذه الإرادة لمخلوق مثله؟].

وإن كنت أعلم أن هناك من يمرّ على هذه النصوص وغيرها مرور المعرضين، كأنها لا تعني له شيئا، ويريد منا مناقشة إنشائياته التي زيّنها له الشيطان، لأنها تمكّنه من التفلّت يمينا وشمالا، وهذا يبيّن أن نتيجة نهجه هذا دينٌ آخر غير الدين الذي أراده الله لنا ودعا إليه نبيه عليه الصلاة والسلام.

فيلزمه إبطال إسلام الصحابة الذين اتبعوا غيرهم في أحقية الله بالعبادة، ما بالك بالتفاصيل التي اعترتها شبهات وشبهات، مما يعجز عنه الناس كما يجري اليوم.

ومع ذلك أقرّ الوحي إسلام من أسلم بتلك الوسائل، ولم يحاسبهم وفق هذه القواعد الجديدة، ولم يمتحنهم في الطريقة التي وصلوا بها إلى الإيمان، ولم يطالبهم بالاستقلالية، وتحمّل المسؤولية في بناء العقيدة، وعدم تلقّيها كنتائج جاهزة.

وهذا هو التنطع الذي جرّه إليه عقله، إذ يُكفّر بعقله الخاص من لا يقول الوحي ولا عقول الناس الآخرين بكفره، فأعاد النظر في طريقة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن رغب عن دعوته فليس منه، **(قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)** (يوسف: 108)، **(قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)** (آل عمران: 31).

إن الذين يدخلون في الإسلام أفواجا يفهمونه مثل غيرهم، ويقتنعون بصدقه ومعقوليته ومنطقيته، ومشكلة هؤلاء هو أنهم يتحركون جماعيا، فيدخلون في الإسلام أفواجا، وإن خرجوا منه خرجوا أفواجا، كما جرى لقبائل العرب التي ارتدّت، وهذا معروف في كل الأمم قديما وحديثا، وليس عدم الاقتناع هو الذي يمنعهم من الإسلام، ولكن الفرد من عامتهم لا يملك الشجاعة على مخالفة قومه في الحق أو في الباطل، ولذلك يتبعهم في الإسلام أو في الكفر، وهم لا يتغيرون بالحجة والإقناع ولكن يتغيرون مع الواقع، فإذا سبقهم كبارهم إلى الإسلام سهلت عليهم عملية الانتقال من الكفر إلى الإسلام، وهذا ما يميّزهم عمن يبحثون عن الدين ويفارقون دين قومهم ويسبحون عكس التيار رغم الاضطهاد.

وهناك من يتستّر باتقاء عبادة العلماء على طريقة العلمانيين، ليصنع جدارا بيننا وبينهم، ثم يعبّد الناس لأهوائهم، ويفسّر عبادة الله بأنها عبادة للعلماء، متهماً مخالفيه بأنهم من [عبيد الأسفار] و[المرجعيّات الدينيّة]، وأنهم غارقون [في بحر التراث الديني]، [على غير بصيرة]، ويسعون [لترسيخ العلاقة مع الرموز التي تُريد وحدها أن تمتلك مفاتيح هذا الدين، ولا تُريد إلا التبعيّة والتقديس لذواتها، مستغلة في ذلك ثقافة الواقع التي اختزلت مسؤولية هذا الدين في أشخاص، وحوّلت مفهومه من منهج حياة وعلاقة مباشرة بين العباد ورب العباد، إلى علاقة روحيّة بين تابع ومتبوع]، وكل ذلك حرب نفسية لا علاقة لها ببيان الكفر.

وهو يعترف بأن [خلاصة المعتقدات القائمة الآن في هذه البحوث وهذا الكم الهائل من هذه المطبوعات قد لخّصها لنا القرآن الكريم في آية واحدة في متناول الجميع (يَاأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ) فلا تحتاج منّا هذه المساحة كل هذا التنظير]، فإذا كانت الآية خلاصة لهذه البحوث والبحوث شروح للآية فلماذا يزهّدنا فيها؟ والآية وشرحها كلاهما قد يكون تذكيرا وقد يكون تعليما.

ورغم إقراره بأن كلام العلماء مجرد بيان لمقاصد الوحي في قوله: [وكلام علماء الأمّة (رحمهم الله) في هذا الأساس، وقواعدهم وتعريفاتهم ما هيَ إلا أداة لفهم الخطاب الشرعي، وما هيَ إلّا بيان لعقيدة هذا الدين المطروحة في هذه الرسالة، وبيان لمقاصد الوحي المُنزّل فيها]، [ولا بأس إن استأنسنا بكلامهم هم أقرب للمنبع]، إلا أنه يبطل دين من يستعين بالعلماء إبطالا كليا ومبدئيا، بصرف النظر عما أخذ عنهم سواء كان حقا أو باطلا.

ثم يبرر ذلك بالقول: [والتراث ليس شاهدا على العصر ليبين لنا العقيدة في ظل الثقافات المتجددة.. ومنهج علماء الأمّة في البيان والتعبير عن هذه العقيدة معني بزمانه ومكانه وبما يتناسب مع لغة الواقع الذي عاشه سلف هذه الأمّة رحمهم الله، ولكل واقع خصوصيَّته].

وهذا حق، فموانع الإسلام وصور الكفر متعلقة بالزمان والمكان وتتجدد لأنها صناعة الهوى، ولا يمكن حصرها، لأنه لا يمكن حصر الأهواء وما تنتجه.

لكن يجب أن ينكر حصر صور الكفر في ما كان سابقا، بمعنى إغفال الكفر الحاضر، كجمود بعضهم على دعوة محمد بن عبد الوهاب التي أنكرت عبادة القبور وغفلتهم عن العلمانية المعاصرة، لكن هل هذا مبرّر وجيه لإهالة التراب على كل التراث العلمي والدعوات السابقة في ما يفيدنا اليوم؟

ثم إنه يفرض هذا المبرر فرضا، فيقول: [هذه العقليات تبارك مظاهر الكفر وصوره في مستجدات الواقع.. كلازم منهج، أولاً.. لأنها بجهلها حقيقة لا إله إلا الله (المستند إليه في توصيف الكافرين) لا تدرك صور الكفر ومظاهره (القائمة في مستجدات الواقع).. لأن صورة الكفر في هذه العقليات التراثيّة أصبحت قالباً جاهزاً يوضع به الشكل الذي يتناسب مع صورة الكفر الموروثة فقط].

كأن انتفاعك بما كتب السابقون في ما يخص ضلالات عصرهم تمنعك حتما من إدراك الضلالات المعاصرة، فبمجرد أن تتلقى عن العلماء القدامى فإن عقيدتك ستُبنى على أقوالهم، وستحصر تحديد الكفر في ما تتلقاه عنهم فقط كلازم لك، وستبارك الكفر المعاصر رغما عنك.

والحقيقة أن هذه التبريرات كلها زائدة عن أصل المسألة عنده، لأنه يرى أن التلقي عن العلماء كلهم قديمهم ومعاصرهم عبودية لهم، بغض النظر عن هذه التبريرات التي هي محذورات يجب أن نتفاداها ونحذّر منها، دون أن نثير حربا بين العامة والعلماء بإطلاق.

يمحو التراث كله بحجة أن واقعه غير واقعنا، وكان يكفيه أن يبيّن الفتاوى القديمة التي تم إسقاطها بطريقة خاطئة على واقعنا، والعقائد الباطلة التي استُخرجت من كتب التراث دون فهم لواقعها، لكنه يمسحها مسحا شاملا، بما فيها الكتب المعاصرة التي تعالج واقعنا، وهكذا لا يبقى لتبريراته أي معنى.

والإسلام يعاني كثيرا ممن يبحثون في كتب الفقه القديمة ليستنبطوا منها أصل الدين دون فهم لواقع أهلها، لكن المشكل في فهمهم الخاطيء لواقع تلك الفتوى في زمانها، وعدم إنزالهم هذه الفتوى أو تلك الفقرة على واقعنا بطريقة صحيحة، وهذا يقع في حق الكتاب والسنة أيضا، فيجب أن نفهم سبب نزول الآية وسبب ورود الحديث حتى ننزلهما على واقعنا بطريقة سليمة، لا نعرض عن الكتاب والسنة جملة بحجة اختلاف الواقع.

طبعا لا يمكن أن نجد عند السلف الصالح إنكارا للعلمانية أو عبادة القبور، لكن شتّان بين علّة اختلاف المناط وعلة تأليه العلماء المزعومة.

وهل كل الفتاوى تَغيّر واقعها؟ وهل كل من استقى من التراث العلمي سينزله بطريقة خاطئة بالضرورة دون فهم لواقعه حتى نمحو التراث كله بحجة أن واقعه غير واقعنا؟

ويتجاوز مسألة تحقيق مناط عبادة العلماء إلى إثبات إمكانية عبادتهم مثلما عُبد الأنبياء، فيقول: [كيف نستغرب عبادة العلماء (رحمهم الله) وعبادة أسفارهم وتقديسها إذا كان الأنبياء عليهم السلام (أيضاً) عبدوا؟]، مع العلم أن عبادة الأنبياء عنده هي الأخذ من الوحي ما يتعلق بأصل الدين، بحجة أنك لم تحكّم عقلك، ولم تفهم مناطات الكفر ومعنى العبادة، ولن تكون موحدا.

ويقود ثورة العبيد الوهميين بعد أن صنع لهم عدوا وهميا، فيقول: [لا للاستخفاف بعقولنا؛ مسؤوليتنا أصبحت بأيدينا ولن تُغنوا عنّا من الله شيئا، ثورة العَوَام (بَادِيَ الرَّأْيِ) تلوح في الأُفق، معركتنا سلميّة بامتياز، نرفض العنف ونرفض الذل، لا نتوحّش ولا ننقاد كالبهيمة، نعبد الله ولا نعبد سواه، سلاحُنا (قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)].

فمن حقه أن يطلب البرهان، وألا يقبل قولا إلا ببرهان، لكن ليس من حقه أن يرد الوحي كبرهان ما دام يقول أنه يؤمن به، ومن حقه وواجبه أن يقول: [نحن نُريد إسلامنا عند الله ونسعى لنكون عبيدا لله وحده بدون وصاية، ولا نريد أن يعطينا بشر صك الإسلام في مطويّة على غير بصيرة]، لكن ينبغي أن ينكر على من يخوّفون الناس من طلب الدليل والبحث أو يوزعون صكوك الغفران والخذلان ويحتكرون العلم بالعقيدة، ولا يلقي هذه التهم على من يسعى لبيان التوحيد لمن يفهمه فهما خاطئا.

وليس من حقه القول: [ولن تنطوي علينا شعارت (اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) كفرنا بكم]، فلا أحد قال له ذلك ولو بلسان حاله، ولو وُجد فهل هذا مبرّر لإثارة الحرب بين العالم والمتعلم بإطلاق؟ هل وجود من اتخذ الأحبار والرهبان أربابا يبرر عدم اتباعهم في بيان التوحيد للجاهل؟ وهل قال له دعاة التوحيد: اتبعنا دون فهم أو اقتناع، حتى يجيبهم بقوله: كفرنا بكم؟! فما هي إلا سطحية في الفهم مثل سطحية الخوارج لما قالوا لمن لم يخرج عن حكم الله: لا حكم إلا لله.

ويبرّر عدم التلقي عن العلماء بخشية عبادتهم، فيقول: [تلقي العقيدة بهذه العقليّة لم يُراعَ فيه مرض القدسية الساري عند الغالب في هذا الزمان، والعقيدة لا تقوم بعقلية المحاضرات والدراسات الأكاديمية بدون أرضية تهدم التبعية العمياء]، وهذا أشبه بمن يدعو لمقاطعة الحج كله خوفا من عبادة الكعبة، فيحارب التلقي عن العلماء بدلا من السعي لبناء هذه الأرضية التي تهدم التقليد والجمود والتبعية العمياء عند الناس، فصار حاله مثل من يحارب الفقر بقتل الفقراء.

لكنه يستثني تلقّي المسلمين قديما عن العلماء، فيقول: [وواقع أهل التراث الإسلامي يسمح بذلك لأنهم يتدارسون منهج الدين والشريعة في وسط مدرك للعقيدة ويعيشها في واقع حياته وليس فيه خشيَة أن يعبد المحاضر ويُعبد المؤلف أو العالم ويتبع على غير بصيرة، وبخلاف ما لاحظناه الآن من الإلتفاف على رموز (بقصد أو بغير قصد)].

فأين العلامات التي تبين أن الناس اليوم يعبدون المؤلفين من دون الله بخلاف المسلمين قديما؟ لا نتحدث عن اعتقاد العصمة من طرف الصوفية والشيعة في مراجعهم، لكنه يعمّم المرض على الجميع، فلا تقرأ ولا تسمع ولا تسأل وعُد إلى عقلك، فهو الوحيد الذي لا يخشى عبادته.

أما العلماء الذين يقول عنهم: [يقود يهود هذه الأمّة صراعا قويا من داخل المراجع الشرعيّة]، ويقول آخر أن الدعوة النجدية [رسخت منهج الجاهلية في التعامل مع الدين وهو عبادة الأحبار والرهبان واتخاذهم وسائط بينهم وبين الله].

فإنه يمحو كل كلامه عندما يثني عليهم قائلا: [ما بذلوه من تصحيح للعقيدة بلغة عصرهم مثل ابن تيميّة، وابن القيّم، والشيخ محمد عبد الوهاب، وسيد قطب... الخ]، [سيد قطب (رحمه الله) رجل بوزن أمّة]، مع العلم أن هؤلاء قد أخذوا عقيدتهم من القرآن، فابن تيمية وابن عبد الوهاب استنبطا توحيد الدعاء والاستغاثة من القرآن، وسيد قطب استنبط توحيد التلقي والاحتكام من القرآن، وكلهم استدلوا بالقرآن، وهذا لا يحقق التوحيد في نظره، لكنه لا يعُدّ نفسه من عبيدهم، ولا هم يسعون لتعبيد الناس لأنفسهم وامتلاك مفاتيح العقيدة.

لكنه يحاول تمييع هذا التناقض الذي أوقع نفسه فيه بالقول أن كلامهم جاء [لزيادة التناغم مع خطاب القرآن الكريم للعقول والبصائر بثقافة العصر]!

فإما أن يدّعي أن هؤلاء العلماء مثل غيرهم قد عبَدوا القرآن من دون الله، وتلقوا عقائدهم جاهزة على غير بصيرة، وحوّلوا التوحيد إلى شرائع فرعية لاستدلالهم بالكتاب والسنة، وتحملوا مسؤولية غير مسؤوليتهم، ونصبوا أنفسهم أوصياء على الناس.

وإما أن يتّسع عقله للجمع بين القرآن والتوحيد، والجمع بين القرآن والبصيرة، ويفهم أن استنباط التوحيد من القرآن هو تفعيل للعقل وليس تكبيلا له، وأن الغاية هي اتباع التوحيد بغض النظر عن الوسيلة التي توصل إلى معرفته، فلا يقال أن التوحيد لا يكون إلا عن طريق العلماء، كما لا يقال أن تلقي التوحيد عن العلماء كفر.

من ثمار المنهج المسمّى بالعقلي

هل حلَّ هذا المنهج الخلافات التي وُضع أساسا لحلها؟ أم وقع في نفس انحرافات غيره وزاد عليها؟ فلننظر إلى بعض ثماره النكدة، ولنفتّش عن العقل فيها وعن رائحة التوحيد إن وُجدت:

فإضافة إلى ما سبق ذكره من الضلالات، كالعبادة المزعومة للرسول صلى الله عليه وسلم وللعلماء، وعدم الرد إلى الله ورسوله في ما يتعلق بأصل الدين، وتكفير من يستقي التوحيد من الوحي، وعدم تبيين حقائق التوحيد بحجة إدراك الجميع لها، وإيجاب الكفر قبل الإيمان عن طريق العقل، ورد نصوص من الوحي بالهوى بحجة مخالفتها للعقل.

نرى مثلا محاولة تمييع عقيدة تكفير الكافر بحصرها في بغض القلب للكفر والكافر، وبما أن البغض في القلب ونحن مكلفون بالظاهر فإن صاحب هذا القول يستنتج أنه لا يمكن تمييز من حقّق تكفير الكافر عن غيره، فيقول: [التكفير بمعنى بغض الكفر وكراهة أهله ليس له معيار ظاهر لنحدد على ضوئه من الذي يكفر ومن الذي لا يكفر. ونقول هذا يكفر وهذا متوقف (بمعنى يبغض ولا يبغض)، [لم نكلف بإيمان القلوب في تنزيل الأحكام وليست في الوسع البشري.. ولا ندرك من الذي يبغض ومن الذي لا يبغض حتى نقول هذا يُكفر وهذا لا يُكفر (بمعنى يبغض ولا يبغض)].

فحقيقة (من لم يكفّر الكافر فهو كافر) هي عنده تنقيب عما في الصدور نُهينا عنه، والواقع أن البغض ليس من معنى التكفير، فالتكفير اعتقاد، ثم بحكم محبتك الإسلام تبغض الكفر، وبحكم محبتك المسلمَ لإسلامه تبغض الكافر لكفره، لكن التمييز بين المسلم والكافر اعتقادا لا بد أن يسبق المحبة والبغض.

وبعد أن عرّف التكفير بالبغض صار انتفاؤه لا ينفي الإسلام، إذ يقول: [وحتى وإن فرضا هناك من انتفى إيمانه بوجود نقيضه مودة الكافرين فهذا نفي لمقام الإيمان (وليس كل ما ينفي الإيمان ينتفي به حد الإسلام)].

وفي النهاية يجعل تكفير الكافر شرط كمال للإيمان لا شرط صحة، فيقول: [مقتضى التكفير الأصل فيه مدار قلبي ومقام إيمان]، [والتكفير في المدار القلبي هنا مناط إيمان]، [والمقصود عندنا بمدار الإيمان هنا ليس الإيمان الذي يقابل الكفر ولكن الإيمان المكمل].

كما يرى أنه لا يمكن معرفة من تولى الكفار ومن برئ منهم، فيقول: [قضية الولاء والبراء والتي من المعلوم بأنها قضية الأصل فيها مدار قلبي ومقتضاها العملي ليس منضبطا حتى نقول هذا فعل ولاء وهذا فعل براء].

ويرى أن دين مخالفيه شرك ظاهر، إلا أنه يعدّهم منافقين، أنزل فيهم الآيات التي تتحدث عن المنافقين الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، ويقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، ويخادعون الله والذين آمنوا.

ويُنقّب عما في قلوب الناس إن كانت نيتهم الإسلام أو الدنيا، بحجة وجوب إعلان كل قوم البراءة من كفرهم الخاص بهم، رغم أنه لا علاقة بين المسألتين، فيقول: [ومثل ما أن بني إسرائيل لم يقبل إسلامهم بالتلفظ لمظنّة اعتقادهم بأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مرسل

للعرب (فقط) وليس مرسلا للنّاس كافة.. واشترط العلماء في قبول تلفظهم بالشهادتين إقرارهم بأنه مرسل للنّاس كافة.. فنحن هنا (أيضاً) لا بد من التبيّن بأن قبول الإسلام الآن قائم على مظنّة تحقيق العبودية لله وحده.. وليس من أجل الفيء]، وهكذا أبطل بعقله الإسلام الظاهر للمؤلّفة قلوبهم الذين لم يمتحنهم النبي صلى الله عليه وسلم يوما في نياتهم، فعن أنس أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَى اللهُ عَلَيه وسَلم، فَأَعْطَاهُ غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ، فَأَتَى قَوْمَهُ، فَقَالَ: أَيْ قَوْمِ أَسْلِمُوا، فَوَاللهِ إِنَّ مُحَمَّدًا لَيُعْطِي عَطَاءً مَا يَخَافُ الْفَقْرَ، فَقَالَ أَنَسٌ: إِنْ كَانَ الرَّجُلُ لَيُسْلِمُ، مَا يُرِيدُ إِلاَّ الدُّنْيَا، فَمَا يُمْسِي حَتَّى يَكُونَ الإِسْلاَمُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا. (رواه مسلم وأحمد).

وهو يميّز نفاقهم الباطن بفراسته ونور بصيرته! فبعد أن محى التكفير بحجة الجهل بالباطن نجده ينفي عنهم الإسلام في مراحل الدعوة الأولى فقط وبعدها يحكم على ظاهرهم، فيقول: [ولا يُحسب على الإسلام في مرحلة التكوين من يقولون آمنّا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم؛ وصحيح نحن هنا كبشر لا نعلم القلوب المؤمنة ولا نزكي على الله أحدا.. ولكن ندرك بنور البصيرة علامات الذين يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا]، فربط التكفير بمراحل الدعوة التي لا يفهم أحد كيف يحدّدها حتى يحدد أصل الدين، وهذا يؤدي مباشرة إلى تمييع حدود التكفير وضوابطه.

ويقرّ بحكم الإسلام الظاهر للمنافقين [في ولاية المجتمع المسلم الذي يلزم مواطنيه بحد الإسلام حتى وإن لم يدخل الإيمان قلوبهم]، لكنه لا يقبل [في المجتمع الجاهلي إلا من آمنت قلوبهم وظهرت آثار إيمانهم في واقع حياتهم كضرورة واقعيّة].

ورغم أنه ينكر وجود الجاهل بالتوحيد، ويدّعي أن الناس تحتاج إلى تذكير فقط إلا أنه يقول: [نتفق على أن الجاهل بالتوحيد لا يمكن أن يكون موحدا.. لأن التوحيد عندنا حقيقة بمقتضاها، ويستحيل أن نتصور الجاهل بحقيقة التوحيد محققا لمقتضاها].

هذا من ناحية المبدأ، لكنه ينبش في هذه المسألة نبشا ويعجنها عجنا حتى لا يبقى من معناها شيء، فعقله يقول أن الجاهل بالتوحيد في دار الإسلام مسلم، وهو يختلف عن الجاهل بالتوحيد في واقعنا اليوم، فيقول: [فأينما نتحقق من مناط تاريخي قائم على مظلة الدين وتحت ولاية إلزام منهج الإسلام فلا نعترض على قبول إسلام الجاهل فيه]، [من تكلّم عن إسلام جاهل التوحيد في واقع التمكين لمنهج الإسلام لا يتعارض كلامه مع حقيقة الإسلام (بمعناه الشرعي) وبخلاف جاهل التوحيد في مجتمع جاهلي غير متمكن فيه الدين، لأن الإسلام الشرعي معني بترك مظاهر الشرك على أي وجه كان كحد أدنى].

إن من حقق الإسلام الظاهر فلم يظهر منه أي كفر وترك مظاهر الشرك كحد أدنى هو مسلم كحكم ظاهر، فكيف عرف العلماء الذين تكلموا عنه أنه جاهل؟ لكنه لا يفسر لنا معنى الجهل هنا، وما الذي يجهله هذا الإنسان؟ ولك أن تفهم ذلك كما تشاء.

كما أن الجهل بالتوحيد عنده ينفي الإيمان الباطن ولا ينفي الإسلام، إذ يقول: [فلماذا نُكفّر ونلعن من يستوعب إسلام جاهل التوحيد في المجتمع المسلم مع وجود ضمانة الانقياد بمقتضيات الإسلام العمليّة حتى مع انتفاء إيمانه لجهله بالتوحيد ونخلط بين مقام الإيمان وبين مقام الإسلام، والجهل مانع من مقتضيات إيمان الباطن، وليس بالضرورة مانعا من حد الإسلام والمقتضيات العملية الظاهرة في ظل وجود ولاية إلزام].

وكأن الجهل متعلق بالباطن فقط، ولذلك يقرن الجاهل بالمنافق، ولا نعرف أن هناك من تحدث عن جهل كهذا، وإنما تحدثوا ببساطة عن حكم مشرك جاهل ظاهر الشرك، ولم يتحدثوا عن شخص جاهل بالتوحيد لا يدرون بجهله.

وحاول أن تفهم قوله هذا: [يستوعب جاهل التوحيد في دار الإسلام ويقبل إسلامه ما لم يكن مُصرّاً على جهله ورافضا البيّنة والانقياد لمنهج الدين].

فكيف تفهم الفرق بين الجاهل المصرّ على جهله وغير المصرّ؟ وكيف يصرّ الجاهل على جهله؟ فكان من المفروض الكلام عن إصراره على الكفر، ولا وجود في الواقع لجاهل رافض

للدين وجاهل غير رافض، لأن الرفض والقبول يحصلان بعد العلم، ولا يمكن قبول الإسلام أو رفضه مع الجهل به، فالجاهل لا يعدّ قبوله قبولا بالإسلام ولا رفضه رفضا للإسلام.

مع العلم أن حكم جاهل التوحيد لم يتكلم فيه من تكلم إلا بعد انتشار الشرك عن جهل، وشمل الحكام والمحكومين والعلماء، وهذا يعني غياب دار الإسلام بالضرورة، لأن دولة الإسلام لا يبنيها المشركون.

وحاول أن تفهم هذا القول لتكون مسلما وفق معتقده، إذ يقول: [وهذا المعنى الظاهر يتحقق إلزاماً من علاقة الدولة بمواطنيها حتى مع انتفاء الإيمان الباعث للانقياد، وبخلاف المجتمع الجاهلي الذي لا يوجد فيه ولاية إلزام بالواقع العام، ولا يعتدّ فيه بإسلام الجاهل إلا في حالات خاصة كإلزام الزوجة بولاية زوجها المسلم (مثلا) لأن الزوج في العادة يعتبر ولاية إلزام لها على الانقياد الشرعي ونفي مظاهر الشرك حتى وإن كانت منافقة أو كانت جاهلة].

فما دامت المرأة في عصمة زوجها فهي مسلمة وإن كانت جاهلة بالتوحيد، بخلاف من لا زوج لها، وكيف تكون جاهلة وهي تترك مظاهر الشرك؟ فإن جهلت أمرا باطنيا يقوم عليه أصل الدين وعلمنا بذلك فكفرها صار ظاهرا، فهل اجتنابها مظاهر الشرك الأخرى يثبت إسلامها؟

ويعتقد بكفر من كفّر المسلمين تأولا، فيقول: [الجهل بالتوحيد لا ينحصر في العاذر المفرّط، ولكن يشمل أيضا المغالي فيه.. ومن يأتي بمناط مكفر لا تشهد عليه حقيقة لا إله إلا الله، ويقول عنه من أصل الدين (بدون برهان) يعتبر هو أيضا جاهلا بالتوحيد]، وإن كان هو نفسه يفعل ذلك بسبب المكفّرات التي اكتشفها بعقله الخاص، فجمع بين الكفر والغلوّ في التكفير.

إن تكفير المسلم بسبب الإعتقاد بأن المعصية مخرجة من الإسلام، وأحيانا ببعض البدع أو المباحات أو حتى الطاعات أو المآلات التي يُلزَم بها المسلم دون أن يقصدها، فمن يكفّر المسلمين بشيء من ذلك يَعدّهم مخالفين لأصل الدين خطأ، وهم لم يخالفوه، فهو يُدخل في أصل الدين ما ليس منه، ولذلك يُكفّر من يخالفه.

وهذا لم يُنقص من أصل الدين، وإنما حقق التوحيد بكامله وزاد فيه ما ليس منه، والزيادة هنا لها حكمها وفق الملابسات والأسباب، ففي العادة يكون جاهلا متأولا له شبهات يتمسك بها لقلة فهمه، فهذا مسلم، إلا إذا قامت عليه الحجة وأنكرها.

أما الإعتقاد بإسلام الكفار كما نرى في واقع الناس فيقع بسبب عدم معرفة ما يدخل في الإسلام أصلا وعدم تحقيقه، فهو إما أنه يفعل الكفر ذاته، وإما أنه يتركه لكنه يعتقد أن فاعله مسلم، فلا يرى ترك الكفر واجبا لتحقيق الإسلام.

وكلاهما جهل الحد الفاصل بين التوحيد والشرك، لكن أحدهما وسّع حد أصل الدين والآخر ضيّقه، فأحدهما جعل الفرع من أصل الدين، والآخر جعل الأصل فرعا لا يبنى عليه الدخول في الإسلام ولا الخروج منه.

ومَن جهل الفرق بين حكم عبادة الصنم وحكم شرب الخمر، قد يعتقد أن عبادة الصنم معصية غير مكفّرة كشرب الخمر، أو يعتقد أن شرب الخمر كفر كعبادة الصنم، وشتّان بينهما.

ومن جهل الفرق بين منزلة التوحيد ومنزلة الصلاة، قد يُنزل التوحيد إلى منزلة الصلاة، أو يرفع الصلاة إلى منزلة التوحيد، وشتان بينهما، فالعلم بالتوحيد الذي لا يتحقق الدخول في الإسلام إلا به هو التفريق بينه وبين الشرك، وإن لم يفرّق بينه وبين الطاعات.

ولا يتشابهان إلا من الناحية النظرية بالمقابلة بين المعنيين: هذا اعتقد بإسلام الكافر والآخر اعتقد بكفر المسلم، فكلاهما لم يعرف حدود أصل الدين، ولم يميّز بين المسلم والكافر تمييزا صحيحا، لكن الحقيقة تظهر في التفاصيل أنهما مختلفان تماما، ولذلك فحكم كلٍّ منهما مختلف عن الآخر.

ولو شبّهنا التوحيد بالنقاء والنظافة وشبهنا الشرك بالأوساخ، وهو تشبيه في محله، وكان لنا ثلاثة أثواب وسِخة، فقدّمنا لكل شخص ثوبا، وطلبنا منه غسله، أما أحدهم فتركه

وسِخا أو اكتفى بتنظيف القليل منه فقط، وأما الآخر فغسله حتى انعدم فيه الوسخ وصار نقيا كما يلزم، وأما الثالث فغسله أيضا، ثم بالغ في غسله حتى تغيّر لونه واندرس وَشيُه وكاد يتمزق، فذلك مَثَل المشرك والموحد والموحد المبتدع، وهذان الأخيران كلاهما مسلم انعدم عنده الشرك.

فإن قيل أن هذا الذي محى الزخرفة ظنا بأنها وسخ لم يحسن تحديد النظافة من الوسخ، نقول: هذا صحيح من الناحية النظرية فقط، لكن الوسخ انتفى من ثوبه، وهذا هو المراد منه، وشتان بينه وبين من ظن أن الوسخ زخرفة وتركه على حاله.

فمن أدى الفريضة كاملة وأضاف بدعة ظانا بأنها فريضة وفرضها على الناس، يختلف عمن أنقص من الفريضة الحقيقية، وإن كان كلاهما مخطئا في تحديد الفريضة وضبط حدودها من الناحية المبدئية، لكن الخلاف في التطبيق، فمن أدى زكاة ماله وزاد عن الواجب متأولا قد حقق المطلوب، ومن أنقص عن المقدار المفروض لم يحققه، وكلاهما جاهل، لكن شتان بين الجهلين.

فمن أضاف معنى للكفر غير مكفّر لا يعني أنه يجهل المعنى الحقيقي، فالخوارج لم يحتكموا إلا إلى الله، رغم أنهم لم يحددوا الاحتكام نظريا، وأدخلوا فيه ما ليس من معناه، ولم يقل مسلم أن الذين كفّروا تارك الصلاة لم يحددوا التوحيد ولم يفهموه.

ومن يقول أن الإيمان باليوم الآخر والملائكة من أصل الدين لا يعني أنه جاهل بأصل الدين، وإن قال أنها معلومة بالعقل والفطرة لا من الوحي فهو مخطئ لا يدري ما يقول، وليس كافرا جاهلا بالله بمجرد عدم تفريقه بين الجائز وجوده والواجب وجوده عقلا، والمخالف يكفره بسبب زيادته في أصل الدين ما ليس منه، فلم يختلف عنه.

ومما تفتّق عنه عقله تكفير كل من أحدث بدعة من المسلمين، ولم يفرّق بين من عبد الله بما لم يشرّعه ومن عبد غير الله، فيقول: [وكل من يأتي بوسيلة للتقرب إلى الله وعبادته بدون برهان شرعي فهو جاهل التوحيد]، [ومن جعل تقبيل أقدام شيخه محبة لله بدون برهان فهو جاهل التوحيد].

ومن المعلوم أن هذه معاملة، والأصل فيها الإباحة، وحكمها متعلق بمعانيها ومقاصدها في أعراف الناس، وليست من العبادات التي لا تصح إلا بنص من الوحي، فضلا عن كفر من يفعلها.

أما تشبيه الآخر المبتدع بالمشرّع الوضعي في قوله: [كثير من يسلم بأن هناك معنى للتشريع مناقض لعقيدة التوحيد فهل يدخل في ذلك اتخاذ وسيلة للتقرب إلى الله من غير برهان.. لا أرى فرقا بينها وبين أن يحلل ويحرم بهواه] فهذا باطل نقلا وعقلا، لأن المبتدع يقصد طاعة الله ويبتغي الأجر وما هو أفضل عند الله وفق تصوّره، ولا يقصد مخالفة دين الله، فيتأول مقدّما المتشابه على المحكم، فهو يشبه الفقيه المخطئ من هذه الناحية، أما المشرع الطاغوت الذي يحلّ ما حرّم الله مثلا ويغيّر أحكامه، فيتعمّد مخالفة شرع الله ومنازعته مستقلا عنه.

فيوم كانت القبلة إلى بيت المقدس رأى البراء بن معرور رضي الله عنه أن يصلي إلى الكعبة إعظاما لها، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم في بيعة العقبة فقال: **يَا نَبِيَّ اللهِ، إِنِّي خَرَجْتُ فِي سَفَرِي هَذَا، وَقَدْ هَدَانِي اللهُ لِلإِسلاَمِ، فَرَأَيتُ أَن لاَ أَجعَلَ هَذِهِ البَنِيَّةَ مِنِّي بِظَهرٍ، فَصَلَّيتُ إِلَيهَا، وَقَدْ خَالَفَنِي أَصحَابِي فِي ذَلِكَ، حَتَّى وَقَعَ فِي نَفسِي مِن ذَلِكَ شَيءٌ، فَمَاذَا تَرَى يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: لَقَد كُنتَ عَلَى قِبلَةٍ، لَو صَبَرتَ عَلَيهَا؟ قَالَ: فَرَجَعَ البَرَاءُ إِلَى قِبلَةِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَصَلَّى مَعَنَا إِلَى الشَّامِ)** (رواه أحمد وابن حبان وابن خزيمة).

وعن أبي هريرة **أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْرَكَ شَيْخًا يَمْشِي بَيْنَ ابْنَيْهِ يَتَوَكَّأُ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا شَأْنُ هَذَا؟ قَالَ ابْنَاهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَانَ عَلَيْهِ نَذْرٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ارْكَبْ أَيُّهَا الشَّيْخُ، فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْكَ، وَعَنْ نَذْرِكَ)** (رواه مسلم).

وعن أنس بن مالك قال: جَاءَ ثَلاَثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلاَ أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلاَ أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: (أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي) (رواه البخاري ومسلم).

فقد بيّن النبي صلى الله عليه وسلم أن التقرب إلى الله يكون بما يوافق سنته، وكل بدعة في الدين ضلالة، لكنه لم يُكفر المبتدع، وليس جاهلا بالتوحيد، وليس في دين التوحيد تكفير هذا، بخلاف من اتبع حكم الجاهلية.

وحقيقة التوحيد التي حددها بعقله لا تقتضي تكفير مجهول الحال الذي لم يظهر دينه من الكفار اليوم، لكنها تقتضي تكفيرنا نحن الذين نكفّره، بل نحن أولى بالتكفير عنده من المصلّي في هذه الأمة المشركة كما يقول الآخر: [فكيف لا نعتد بإسلام المتلفظ وأصحاب الشعائر عند وجود مظنة الجهل بالتوحيد ونعتد بإسلام هؤلاء الكفرة (الذين هم أشد كفرا وأشد جهلا ومخادعة)].

وسواء عنده الاعتقاد بإسلام مجهول الحال اليوم أو كفره، فكلاهما كفر إذا استُدل على هذا الحكم من الكتاب والسنة، إذ يقول: [ووجدت أنكم خرجتم جميعا عن عقيدة الموحدين]، [بما أن الجميع هنا يجهل حقيقة لا إله إلا الله.. ولا يوجد عند الجميع هنا معنى لها في عقله المطبوع إلا في المفاهيم الشرعية]، [ولا يعتد الإسلام بالاتفاق على نتائج حتى وإن وافقت هذه النتائج الحقائق (عرضا) ما لم تكن قائمة على استدلال صحيح.. وما بُنيَ على باطل فهو باطل، والطريق للوصول إلى هذه النتائج هو الدليل على من يعلم ومن يجهل حقيقة الإسلام وحقيقة التوحيد].

فعليك الابتعاد عن الكتاب والسنة والاحتكام إلى ما سمّاه ثوابت التوحيد التي تصنعها العقول المطبوعة وفق آخر طبعة مزيدة ومنقحة في مطابع الجاهلية، فالاستدلال بالكتاب والسنة في أصل الدين هو المناط المكفّر في دينه المنحرف، وهو جهل بحقيقة (لا إله إلا الله)، لأنه يأبى الجمع بين الوحي والإعتقاد القلبي وإن كان طِبق الأصل، وميزان الإيمان والكفر عنده هو طريقة الوصول إلى التوحيد.

ولا مشكلة عنده في أن يملي على الناس هذا التكفير: [كفروا هذا ولا تكفروا هذا]، ويحرّم الإملاء على مخالفيه بحجة أنه [تقودهم عقيدة إملاءات من داخل المراجع الشرعيّة بدون وعي ويرددون مصطلحات فارغة من محتواها]، فإملاؤه حلال وإملاء غيره حرام وإن كان من الكتاب والسنة، وإن قال أنه يبيّن العلل والمناطات فقد رأينا عِلله ومناطاته، ثم ماذا يفعل مخالفوه؟ هل يكتفون بإملاء كلمة (كافر) على الناس ليردّدوها بعدهم دون فهم معناها وعلّتها؟

ومع أنه من أكثر الناس تنظيرا وجدالا وتعريفا لما يراه كفرا وما يراه مباحا، إلا أنه ينكر ذلك على غيره ضحكا على ذقون الناس، فيقول: [وكل عاقل يدرك بلسان حاله متى يكون عبدا لله وحده، ومتى يشرك به، ولا تحتاج منّا هذه القضيّة التي خُلقنا من أجلها كل هذا التنظير].

فإذا كان الأمر في واقعنا بهذه السهولة فلماذا يُجهد نفسه في الجدال والمناظرة لبيان أن هذا كفر وهذا ليس كفرا؟ إذا سلّمنا بأنه على صواب، فهو يقدم الدليل في الواقع على أن الناس قد يجهلون التوحيد، وإن قال أنه يحاورهم ولا يعلّمهم فيجب أن يكون الحوار لإقناع الناس باجتناب كفرهم، لا لإقناعهم بأنه كفر في دين الله، فمن المفروض أن هذا بديهية عند كل الناس حسب قوله.

ولا يقولنّ أنه ينبّههم كإشارة فقط، بل هو يبيّن لهم ما لم يدركوه بعقولهم وفطرهم، إذا افترضنا أنه من دين الله حقا، وهكذا يضع كل نظرياته عن العقل والفطرة خلف ظهره.

وآخر ينتقد من يبحثون في الكتاب والسنة لعدم وصولهم إلى اتفاق ونتائج حاسمة تنفي الشبهات في أصل الدين، فيقول منكرا على بعضهم: [واحتاج لسنوات لإدراك هذه القاعدة البديهية البسيطة]، [وكل هؤلاء لو كانوا استخدموا قدراً بسيطاً من عقولهم لفهموا تلك الأمور ببساطة شديدة دون كل هذا العناء].

لكنه إذا أتى إلى مسألة منها يقول: [هذا ما وصلتُ إليه بعد جهد جهيد في هذه المسألة]، [هذا ما اطمأنّ إليه قلبي أخيراً في هذه المسألة بعد تفكير قارب السنتيْن]، وكان عليه أن يجمع عقله مع الوحي لا يتخذ منه بديلا عن الوحي.

ورغم أنه ينكر على العلماء تحديد صور الكفر، بحجة أنها تجعل الناس يجهلون المستجدّات، إلا أنه أملى علينا أشكال [الآلهة التي يعبدها الناس اليوم] في قائمة محددة، وليتَها كانت قائمة، وقد جعل منها: [وثن كرة القدم ووثن المشاهير والفنانين].

فالناس عنده يعبدون اللاعبين والمغنّين من دون الله بسبب عشقهم لأصواتهم الندية وفنون لعبهم، كما كان المسلمون يلتفّون حول المتسابقين من الفرسان والشعراء ويناصرون هذا على ذاك في حماس شديد.

وهذا يشبه التمييع العلماني للعقيدة الذي حاول تعريف الشرك بالله على أنه اتباع الخرافات المناقضة للعلم، فصار من الشرك الاعتقاد بوجود الغول!

وبعد أن انفلت من الكتاب والسنة اكتشف كفريات لم ينتبه مسلم لوجودها في الواقع، فإما أنه لم يكن هناك مسلم قبله، أو أن ما وصل إليه عقله من معنى العبادة والكفر باطل، فقد ذكر منها: [من يثقون في قدرات الجيش العسكرية ثقة عمياء]، [كذلك خوف بعض الناس المصابين بالهزيمة النفسية من أمريكا]، [ويتوكلون على الطبيب بدلاً من توكلهم على الله. أو من يثقون في الأدوية والعلاجات ثقة مطلقة]، وهكذا أصبح الصحابة الذين خافوا المشركين في غزوة الأحزاب والذين أعجبتهم كثرتهم في غزوة حُنين مشركين.

ويرى أن من يضحّي في سبيل ماله أو ولده ليس شهيدا بل هو مشرك، فيقول: [ويجاهدون بأنفسهم ويخاطرون بأرواحهم في سبيل "الرزق" ولا يفكّرون في تقديم ربع هذه التضحية لله، ويسمّون العملَ عبادةً، ويشركون "المال" مع الله في التقديس والولاء والحب]، [وقد يتفوّه بكلام ليس له إلا دلالة قطعية واحدة وهي أنه يحبهم "حب عبادة" كأن يقول: "أنا عايش لأجل أولادي" أو يقول "أولادي هم الحياة كلها بالنسبة لي".. فهذا كلام لا يقال إلا لله.. أو كعبارات العشق المنتشرة بين العشاق والتي يقولون فيها أنهم قد يموتون في سبيل محبوبهم].

فيا ضيعة أهل الغزَل من أمثال عمر بن أبي ربيعة وقيس بن الملوّح، صاروا الآن من جملة المرتدين، ويا ضيعة المسلمين كلهم إذ لم يكفّروهم، رغم أن شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم حسان بن ثابت يقول:

لِشَعْثَاءَ الّتِي قَدْ تَيّمَتْهُ فَلَيْسَ لِقَلْبِهِ مِنْهَا شِفَاءُ (رواه ابن هشام).

وعن ابن جدعان قال: أَنْشَدَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ عِنْدَهَا لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ (رواه الحاكم والبيهقي وابن هشام).

والتَّيْم هو العبد، والمتيّم هو المعبّد المذلّل، والمكبول هو الأسير المقيّد.

كأن أنبياء الله قد غفلوا عما يزعم أنها شركيات ومعبودات ولم يدعوا أقوامهم إلى الكفر بها، فلم نسمع الأنبياء ينهون أقوامهم عن محبة الأزواج والأبناء والأموال والشعراء والمغنّين واللاعبين لو كانت عبادة، ولم يحدّدوا لهم درجة الحب القصوى التي يكفر من يبلغها بغضّ النظر عن وجود اعتقاد شركي أو عدمه، مع أن هذه الأشياء كانت موجودة في زمانهم، وليست نازلة من النوازل المستجدّة.

وهل ستتفق عقول الناس في إدراك مناط العبادة فيها؟ وهل إنشائياته هذه هي التي تحدد لنا الكفر من المباح إذا اختلف عقله وعقلي فيها؟ أم الآية والحديث؟

وهو لا يعتقد بولادة الأطفال حنفاء على الملة والفطرة، فيقول: [أعتقد أن هذا القول يحتاج لإعادة نظر]، ولما رأى ابنته الرضيعة متعلقة بأمها قال: [أليست هذه محبة تعبدية؟ أليس هذا توكلا شركيا على الأم؟ هل ابنتي تعبد أمها من دون الله؟!! هل ابنتي مدركة أصلاً لوجود إله في السماء يحفظها ويحميها ويرعاها دون أمها؟!!].

ولا يهمّه أن يصادم بهواه ما قرره الله عز وجل فيقول: [فقد يكون الرجل كافراً لكنّ الله غفر له]، ويبرر ذلك قائلا: [وهذا لا ينفي القاعدة العامة أنّ الله لا يغفر أن يُشرَك به.. ولكنّ الله عز وجل يقرر ما يشاء ويريد ما يشاء ويستثني من يشاء ولا يُسأل عما يفعل].

وإذا كان الله عز وجل نهانا عن طاعة الوالدين المشركين إذا أمرا بالكفر، فإن طاعتهما كفر عند صاحبنا ولو في [أن يحضر ابنه له كوب الماء]، فهو يبني الحكم على اعتقادهما الكفري بوجوب الطاعة المطلقة على الأبناء.

ومثلها: [طاعة إشارة المرور، وطاعة القوانين في عدم إلقاء القمامة في الطرقات،، إلخ] هي عنده [طاعة شركية لأنها تدل على موافقة هذا الطاغوت فيما يعتقده عن نفسه من ادعاء الألوهية والأمر والنهي. ولا مجال هنا للقول بأن العبرة بنية الطائع، فإن مجرد وقوع الطاعة بهذه الصورة فهو يدل على الكفر والوقوع في الشرك]، [وأن الأفعال تدل في حد ذاتها على الكفر إن كانت أفعالا كفرية]، رغم أنها مباحة في ذاتها، ولو نظر في سيرة الأنبياء عليهم السلام لوجدهم يفعلون هذا الذي يراه كفرا، فيوسف عليه السلام الذي قالت عنه امرأة العزيز: (وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ) (يوسف: 32)، لم يعصها في الكفر هنا، بل في ذنب دون الكفر، ولو كان في ذلك كفرا لما امتثل لأمرها الآخر: (اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ) (يوسف: 31).

ومع كل هذا التكفير السخيف الذي يراه أصحابه تكفيرا من مقتضى (لا إله إلا الله)، نجد الواحد منهم يريد تشكيك من يتبعون الوحي في عقيدتهم عن طريق الاستهزاء بها قائلا: [لا يدركون من الإسلام إلا تكفير تكفير]، ويربطهم دوما بمساوئ الأخلاق ليُقنع الناس بأنها نتيجة لعقيدتهم، فيقول: [من يرفعون الآن شعار التوحيد بتكفير المجتمعات كنتيجة مُوجَّهة للتشفّي]، وآخر يحاول ربط معتقدهم بالرياء، وهو يعلم أن المسلم المرائي خير من المشرك الذي يبتغي بشركه وجه الله مخلصا.

وسوء الخُلق يجب إنكاره مثل كل الانحرافات، وهو لا يتعلق ببطلان العقيدة، وليس الحل هو ترك الوحي، وليس علاجه هو الانغماس في جوقة التحذير من التكفير والاستهزاء بأهله وشنّ حروب نفسية عليهم، وجعلِ ذلك دليلا على الفقه، دون أن نسمع استهزاء وسخرية من المشركين ومن الذين يؤمنون بإسلامهم وتعدادا لمساوئهم، فكما أن هناك شهوة التكفير هناك أخطر منها شهوة الاعتقاد بإسلام الناس والركون إليهم والارتماء في حضن السواد الأعظم.

فهذه بعض عقائد مَن جعل كتاب الله وراء ظهره، وأعجبه فكره، وأعطى لنفسه الحق في صناعة العقيدة، وأوهَم نفسه أن العقل السليم وكل العقول تشترك فيها ومطبوعة عليها، وسمّاها دين العقل والفطرة والبداهة وما قبل الوحي، فخسر الوحي ولم يربح العقل، إذ أنه يقع في انحرافات لم يقع فيها من يحاول ضبط عقله بالوحي، ويقع في خلافات مع من ينهج نهجه، وهذا يكفي من كان له قلب، ولكن الهوى يُعمي ويصمّ.

فالنتيجة هي دفعة أخرى نحو فوضى الأهواء تحت ستار العقل، وما رأيناه هنا أمثلة منها فقط وغيضٌ من فيض، مما سنراه منهم إن لم يتوبوا من هذا المنهج المنحرف، ولمثل هذه المفاهيم والأفكار المنسوبة إلى العقل يتم إخراج الكتاب والسنة من دائرة الخلاف بين الإسلام والكفر.

وقد جعل اتباع الوحي شهوات نفس في مقابل العقل الذي طهّره من الهوى والجهل، وقدّم العقائد الباطلة كنتيجة للاستنباط من الوحي، مع أن هذه الانحرافات ليست ملازمة لمن بحث في الوحي، لكنه يردّ الحق بسبب ما التصق به من الباطل، كما لم يَسلم هو من الضلال بعقائده المصنوعة بعيدا عن العقل والنقل.

لقد عشنا في جاهلية، ثم سعينا ونسعى لتصحيح عقيدتنا، وما وصل إليه كلٌّ منا هو ثمرة اجتهاده، لكن هذا البديل الذي قدمه لحل الخلافات الواقعة ظهر أنه أسوأ، وسيضيّع حتى ما تمّ جمعه، وبعد التفلّت من الكتاب والسنة سيكون التوحيد لعبة بين المتشدّد والمتميّع حسب الحالة النفسية لكل شخص، فكيف نُلجم الهوى لولا الوحي؟

طبعا، هناك جهل فظيع يظهر بين الناس في تقدمهم نحو الإسلام، وأكثرهم يعتقد الكفر ويُكفّر غيره، وهم مختلفون في تحديد أصل الدين وتحديد معنى الكفر والكافر، وهذه الهشاشة في عقائدهم ليس سببها رد النزاع إلى الكتاب والسنة، بل السبب هو الخروج عنهما وعدم تخلصهم من المفاهيم الجاهلية التي فسرت لهم الإسلام.

فسبب التفرق هو الجهل والهوى وليس التلقي من الوحي، لأنه هو ومن على منهجه يختلفون في إطار مرجعية عقولهم، وهكذا يضيع التوحيد بين أفكار هذا وذاك، وكل واحد يقول للآخر: عقلي لا يقبل ما يقبله عقلك.

يقفز على وجوب إثبات أن ما هو عليه عقل إلى الادعاء بأن غيره لا يعقل، ويدعي الوصول بالعقل وهو يضلّ في أبسط الأمور ولا يهتمّ، وابتلاه الله بخفة العقل لما استغنى بعقله عن كتاب الله، فعندما راجع حقائق أصل الدين عقلا كما يتوهم ضيّع العقل والوحي معا، وقدّم الدليل على أن العقل ليس مرجعا موثوقا ثابتا موحدا على الدوام، إلا إذا أراد أن يجعل عقله الخاص مرجعا للجميع.

ولذلك فدواؤه خاطىء، ومنهجه أبعد ما يكون عن البديل الصائب، ولكن البديل هو العقل الموافق للوحي، فإذا اعوجّ كشف الوحي اعوجاجه وقوّمه.

مسألة من لم يثبت كفره من الكفار وأطفالهم

من ثمار هذا المنهج الذي ينتسب إلى العقل والعقل منه براء أن صاحبه يقسّم الناس من الأمم الكافرة إلى قسمين: قسمٌ ثبت عنده كفره يقينا بشروط واحتياطات لازمة لتحقيق اليقين، فهذا تكفيره من مقتضى التوحيد، وسمّاه تكفيرا عقَديا لا يتحقق الإسلام إلا بتحقيقه.

وقسمٌ لم يثبت عنده كفره شخصيا، يتوقف في تكفيره اعتقادا، ومع ذلك يسمّيه كافرا، ويعامله مثل من أظهر الكفر، ولكن لا يعتقد بتكفيره تبعا لقومه، بل اخترع له تكفيرا آخر يمكن وصفه بالتكفير اللفظي أو الشكلي أو الفرعي، وسمّاه تكفيرا شرعيا عمليا مجازيا.

ويرى أنه من الواجبات الشرعية المعلومة من الشرع بعد نزوله، أما الأنبياء والمسلمون قبل نزول الشرع أو قبل بلوغه فيرى أن واجبهم التوقف لفظا واعتقادا، ومن الكفر حينها تسميته بالكافر، أما بعد تسمية الشرع له بالكافر فتكفيره لفظي فقط، فهو متوقف اعتقادا وإن كان يسمي الكافر كافرا.

فلما تصادم عقله مع الآيات والأحاديث التي لا تميّز بين من كفرناه تبعا لقومه الكفار ومن أظهر الكفر منهم، وبدلا من أن يصحّح ما استنتجه عقله قال أن هذا التكفير التبعي قول دون اعتقاد، يقول به ويعمل بأحكامه المترتبة عنه ولا يعتقد به، فهو يقعّد قاعدة بهواه المستحكم وعندما تصطدم بالوحي يحرّفه لصالحها.

يرى أن كل من يحكم بكفره من الكافرين اليوم يجب أن يكون كافرا حقيقة وإلا فلا تكفير، فيقول: [أعتقد جازما بأن فلانا كافر واصفا له بحقيقة حاله وأنا متربع على كرسي اليقين]، وهذا التكفير يراه الحد الأدنى الواجب من التكفير، إذ يقول: [كل من يميز تمييزا صحيحا بين المسلم والكافر من خلال تحقيق الأصل وانعدامه فقد حقق الحد الأدنى من التكفير]، مع العلم أنه ليس في التكفير حد أدنى وحد أقصى، بل هناك تكفير بحق وتكفير بباطل، لأنه بني على الإيمان بالتوحيد والبراءة من الشرك، وهذا لا يتبعّض، وهو يحتاج لجعل التكفير درجات حتى يضع تكفير من لم يظهر كفره من الكفار في المكان الذي يريد.

ويقول أن التكفير [وصف حال لمن قام به الكفر، فحقيقة الكفر نقيض الإيمان]، ويقصد بالوصف عرض الحال، ثم يربط التكفير به.

فيفسّر الاعتقاد الذي هو حكم على الشيء وإيمان وموقف بأنه نقل خبر عن حال الشيء، كما يظهر من قوله: [وصف المسلم ووصف المشرك وصف حال للشخص على حسب ما يدين به]، أو قوله عن أبناء الكفار: [وزعمت أن عقيدتك فيهم أنهم يعبدون غير الله كافرون بالله خالقهم مؤمنون بألوهية مخلوق مثلهم].

إن العقيدة ليست خبرا، فالاعتقاد بإسلام فلان أو كفره هو إيمان وتبنّي حكم واتخاذ موقف، وليس إخبارا عن حاله، ولو كان التكفير خبرا عن حال شخص فأقصى ما يكون فيه من مخالفة هو أنها خبر كاذب عن الحال، سواء الاعتقاد بإسلام شخص أو كفره، ولا وجود للكفر هنا في الحالتين، فلو كان تكفير الكفار حكاية عن واقعهم لكان القول بأن النصراني على دين الله مجرد كذبة فقط، وليس هدما لأصل الدين.

يجري في الواقع إطلاق وصف النصراني على مجهول الحال من قوم نصارى، فهو وصف منا ولو لم تثبت نصرانيته شخصيا، لكن هذه مسألة لغوية، فلا علاقة للوصف بالتكفير، سواء قلنا أن الوصف عرض حال لحقيقة الشيء أو هو أعمّ من ذلك.

ومن أساليب التحريف تحويل النزاع إلى مساحة أخرى دون وجود رابط، ثم العودة إلى المسألة المختلف فيها، فهو يأخذنا إلى الكلام عن الوصف، فيقول: [والوصف بالكفر وصف حال لا يصدق إلا على المتصف بالكفر]، ثم ينزل الوصف على التكفير، واخترع مصطلح [الوصف العقدي]، والواقع أن الاعتقاد حكم على الشيء وليس وصفا له بمعنى الإخبار عن حاله وهيئته.

ثم يتجاوز الآخر ربط التكفير بالفعل الظاهر إلى ربطه بالباطن، فيقول: [التكفير الداخل في مسمّى أصل الدين معني بتلازم الظاهر مع الباطن]، [وصف عقدي معني بتلازم الظاهر مع الباطن]، فهو يصف الباطن كأنه رآه وعاينه، ويجمع الاعتقاد واليقين والباطن.

ويبرر عدم تكفير مجهول الحال بعدم العلم بالباطن، فيقول: [الموحد لا يعتبر مجهول الدين لا بموحد ولا بكافر لأن الكفر والإيمان معني بتلازم الظاهر مع الباطن والعقل بحكم بشريته لا يدرك الحقيقة الباطنة ومن هنا انتقل عقل الموحد إلى حكم الجهالة]، ويقول الآخر: [فالوصف الحقيقي ينطبق على الموصوف ظاهرا وباطنا، أما المعين الذي نجهل دينه كحال المار في الطريق فلا ينطبق عليه الوصف بالكفر على الحقيقة ظاهرا وباطنا، ولا يستحيل أن يكون مسلما]، يعني أنه يشترط العلم بظاهره وباطنه لتكفيره.

لكنه يبعثر المصطلحات محرّفا معنى الظاهر والباطن، فلا تدري هل هو يتكلم عن الباطن المكنون في الصدور أم يتحدث عن حقيقة الظاهر المعلوم، كما يسمي حكم من لم يظهر دينه حكما على الظاهر، إذ يقول متلاعبا بالألفاظ: [ظاهره أنه مجهول الدين ليس هناك ما يدل بشهادة حاله الظاهر على كفره على وجه اليقين]، [أحيانا يكون التكفير عقيدة وأحيانا يكون حكما على الظاهر فقط متعلقا بالأحكام الدنيوية الظاهرة، والفرق بينهما أن الباطن هو المناط في العقيدة وفي الأحكام الظاهر هو المناط]، فالمفهوم من هذا الكلام هو أنه يتخذ العلم بالباطن شرطا للتكفير.

فإن كان يقصد معنى هذا الكلام فتلك كارثة أخرى من كوارثه، وإن كان يقصد بالباطن الظاهر المجهول فهذا تحريف للمصطلح، وكثير من الخلافات سببها التلاعب بالمصطلحات.

والحقيقة أن الباطن هو السريرة المكنونة، وليس الظاهر المعلوم لبعض البشر دون بعض، فحكم الظاهر على من أظهر، أما مجهول الحال فحاله مجهول ليس ظاهرا، فتكفير مجهول الحال ليس تكفيرا بالظاهر، بل هو تكفير بالتبعية، وتكفير معلوم الحال ليس تكفيرا بالظاهر والباطن، بل هو تكفير بالظاهر فقط.

والحال المجهول هو الظاهر لا الباطن فقط، فنتحدث عن جهل الباطن عندما نعرف الظاهر، ومعلوم الحال ومجهوله كلاهما باطنه مجهول وتُوكَل سريرتهما إلى الله.

وإن قال أن حكم الظاهر مستلزم لحكم الباطن، فهذا من باب غلبة الظن فقط، ففي العادة يتفق ظاهر الإنسان مع باطنه، لكن هذا ليس يقينيا في كل الأحوال، فقد يكون فاعل الكفر مسلما لا يقصد معنى الكفر، وقد يكون مكرها، وقد يكون مظهر الإسلام منافقا يبطن الكفر، فلسنا مأمورين بشق قلوب الناس ومعرفة بواطنهم والحكم عليها.

كما قال خالد بن الوليد عن رجل: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلاَ أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ قَالَ: (لاَ، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي) فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (إِنِّي لَمْ أُومَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلاَ أَشُقَّ بُطُونَهُمْ) (رواه البخاري ومسلم).

وعن أسامة بن زيد قال: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ، فَصَبَّحْنَا الْحُرَقَاتِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَأَدْرَكْتُ رَجُلًا فَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَطَعَنْتُهُ فَوَقَعَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَقَتَلْتَهُ؟) قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السِّلَاحِ، قَالَ: (أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟) فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا عَلَيَّ حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ. (رواه مسلم).

هذا هو معنى الظاهر والباطن، فالمسلم يحكم بالظاهر ويَكِل سرائر من ظهر إسلامه أو كفره إلى الله.

ويتساءل قائلا: كيف يكون التكفير اعتقادا جازما ونحن لا نجزم بكفره؟ والعقيدة لا تقبل إلا الجزم، ولذلك سُمّيت عقيدة، ويقول مستنكرا: [تعتقد فيه ما تشك فيه]، ولا يفرّق بين الشك في الحال والشك في اعتقاد التكفير.

ويستدل بأن مجرد الوجود في بلاد الكفار ليس كفرا، ويسأل: أين آمن هذا بالطاغوت؟ وماذا علمت عنه حتى تكفره؟ [هل صراخ الرضيع كفر؟ هل كونه ابنا لكافر كفر؟]، وكيف تكفّر من يخالفك في تكفير من لم تقطع بكفرهم؟ وكيف يكون الكفر غير قطعي الثبوت والتكفير به من أصل الدين؟ وهذا بسبب الخلط بين ظنية الواقع وظنية العقيدة.

وبما أن الاعتقاد عنده تقرير حال فالشك في أحدهما شك في الآخر، والجزم بأحدهما جزم بالآخر، ولذلك يدّعي أننا نجزم بحال مجهول الحال، فيقول: [صنعت عقيدة لك في حق هذا المجهول دينه وزعمت أنك على اعتقاد جازم قاطع بأنه كافر بالله]، [نحن نتحدث عن عقيدتنا فيمن نجهل دينه هل نقول نعتقد جازمين مستيقنين أنه يعبد الله وحده أم يعبد غيره].

ونحن إذ نؤمن بتكفيره لا ننقل أخباره ولا نقول أنه يعبد غير الله حقيقة، وإلا فكيف سمح لنفسه بتسميته بالكافر دون علم بأنه يعبد غير الله؟ وإن قال أن هذا حكم الشرع فهو يستنكر على الشرع أيضا.

قال الله عز وجل: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ) (الزخرف: 26)، ولا دليل على أنه كان يتبرأ ممن تيقن أنه يعبد غير الله فقط، خشية أن يكون عابدا لله وحده، كما يتنطع المتنطعون.

لكن السؤال الواجب طرحه هو: هل الشك في الحال يوجب الشك في الحكم؟ والنقاش يجب أن يتركز على الحكم، ولا يصح منه الإنكار علينا في إطار معتقده (لا حكم إلا على الحقيقة) ويحاكمنا إليه، فالجميع يقرّ بأن الطفل لا يكفر حقيقة، لكن الخلاف في الحكم، وليس الكلام عن حقيقة الطفل، فلا معنى للاستنكار: كيف يكفر الطفل وهو لا يعقل الكفر؟ إلا إذا كان حكم التكفير هو نقل خبر عن الحقيقة الواقعة.

ينفي التكفير بحجة الاحتمال ثم ينسب مخالفيه إلى نقض بديهيات العقل، لأنه يفهم كلامهم وفق قواعده، وهذا التناقض الذي يظهر له بسبب معتقده الخاطئ الذي انطلق منه، فالاحتمال لا تأثير له في الحكم، وعندما نثبت احتمال إسلام مجهول الحال من الكفار ونكفره يقول أننا نشك في تكفيره، فيخلط الجزم بالعقيدة بالجزم بحقيقة الحال، والواقع أن الجزم بالاعتقاد لا يعني الجزم بالحال، والشك في الحال لا يعني الشك في الاعتقاد.

وهذا التناقض الذي يتوهّمه بين حكم الأبوين وحقيقة الطفل يرفعه تكفيرهم اعتقادا وليس حكاية عن الحقيقة، لكنه يريد رفع هذا التناقض المزعوم بجعل هذا التكفير مجرّد لفظ باللسان.

يسأل: هل هو ظن أو اعتقاد؟ لأنه لا يفرق بين الخبر والاعتقاد، ولا يفرق بين الواقع والحكم، ولذلك يقول: نُهينا عن شهادة الزور وعن اتباع الظن، مستدلا بقول الله تعالى: (وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) (يونس: 36)، فالتكفير عنده نقل خبر يوصف بالصدق أو الكذب وليس اعتقادا وإيمانا.

ولا معنى لقوله: [ليس من الضرورة أن كل من لديه يقين نفسي قد وصل ذلك باليقين العقلي]، أو قول الآخر: [من كلفكم باليقين المنافي للشك]، فنحن لا نحتاج إلى اليقين أصلا، سواء ما سماه يقين عقل أو يقين نفس، ولكن يحتاج للتمييز بينهما من يجعل التكفير مبنيا على اليقين بالحال فقط.

وينطلق من عدم الجزم بالحال لنفي الاعتقاد، ويستدل بوجود الاحتمال في حقيقته لترك تكفيره، دون أن يقدم الدليل على أن وجود الاحتمال ينفي التكفير حتما.

فهو يقرّر وجود الشك ولا يستدل على وجوب إلغاء التكفير، فكل ما يقوله العقل هو أننا نشك ولا نقطع بحقيقة حال الشخص، وليس الخلاف في وجود هذا الاحتمال، ولكن الخلاف في كون الاحتمال علة لترك التكفير.

فما نتفق عليه يجعله نقطة خلاف بيننا ويردّ علينا، ثم يصرخ قائلا: أين عقولكم!؟ ويحمد الله على نعمة العقل، ويتهمنا بأننا [نرفض الاحتمال القائم في حقيقة من لم تظهر عليه قرينة تنفي أو تؤكد كفره]، فنقول: كلنا نحتمل ونشك ونظن ولا نجزم بحاله، وكيف نجزم ونحن نعلم أنه مجهول الحال؟ فنحن نتفق على وجود الاحتمال، ولا عاقل إلا يوافق في ما يتعلق بحقيقة الحال.

وهو لا يرى هنا وجودا للتوقف في تكفير الكافر، ويصوّره على أنه شك في الحال فقط مثل شكنا، فيقول: [وليس هنا واقع لقصة التوقف المزعومة والشك في كفر الكافر المعنية بوصف الكفر]، وهذا لأنه يفهم التكفير بأنه حكاية عن الحال، فالكافر عنده من قوم كفار هو مَن فعل الكفر حقيقة.

ويرى أن معاملة المتوقف لمن لم يظهر كفره معاملة الكفار كافية، فيقول: [والجميع هنا يتعامل بالعلاقة الشرعية المحددة مع أفراد العموم وليس متوقفا حتى وإن خانه التعبير]، مع العلم أن المعاملة تابعة للتكفير، وليست من معناه، ومخالفتها أيضا ليست مخالفة للتكفير.

والمتوقف لا ينقصه أن يضيف الاسم، بل يحتاج إلى إضافة حقيقة التكفير بكاملها مثله هو، فلا فرق بينهما إلا في إطلاق الاسم كلفظ، واللفظ ليس هو الحقيقة، ولكن يدلّ عليها، والمتوقف أعقل منه، لأنه لا يَفصل بين الاعتقاد والاسم، بل توقف فيهما معا، وإن لم يتوقف في المعاملات.

وكما فرّق بين [التكفير التبعي والتكفير العقدي]، وربط العقيدة بما سماه وصفا، كذلك استعمل مصطلح (التكفير الحكمي) كمضاد للتكفير العقدي، فقال: [التكفير هنا حكمي أي بمعنى أنه في حكم الكافر ويجري عليه من الأحكام ما يجري على الكفار]، [والتكفير الحكمي ليس بمعنى نفي الإسلام عنه على وجه القطع واليقين.. ولكنه إثبات حكمي ونفي حكمي وليس حقيقي ولا قطعي ولا يقيني].

إن التكفير الحكمي عقيدة وليس اسما فقط، والإنسان لا يحكم بشيء لا يؤمن به إلا خداعا أو نفاقا، فهو تكفير تبعي حكمي تقديري، وهو اعتقاد من أصل الدين، ولا تناقض بينهما، فهو عقيدة وليس خبرا عن حادثة نتأكد من وقوعها أو نشك فيها.

ومصطلح (الكفر الحكمي) لم يضعه العلماء في مقابل الكفر العقَدي، ولكنه يقابل الكفر الفعلي الوجودي الحقيقي، فقد فرقوا بين المعنى الفعلي الحقيقي والمعنى الحكمي، والدين كله من أصل وفروع ينقسم إلى فعلي وحكمي.

فأحيانا يقصدون بالمعنى الحقيقي ما كان ظاهرا وباطنا، وهو حكمه عند الله الذي يجازى عليه بالجنة أو النار، أما المعنى الحكمي فما كان حكما على الظاهر من فعل أو قول أو

علامة، وهو حكمنا نحن البشر، وقد يكون مسلما عندنا وهو منافق عند الله، أو كافر عندنا وهو مؤمن يخفي إيمانه.

وأحيانا يقصدون بالمعنى الحقيقي ما كان ظاهرا على الشخص، أما المعنى الحكمي فما كان تبعا لغيره.

وأحيانا يقصدون بالمعنى الحقيقي إظهار أصل الدين كالشهادتين، أما المعنى الحكمي فهو إظهار الفروع كالصلاة.

وأحيانا يقصدون بالمعنى الحقيقي وقوع الفعل وقت وقوعه، أما المعنى الحكمي فهو الحكم على فاعل ذلك الفعل بعد انتهائه بأنه من أهل ذلك الفعل والوصف، وأنه في حكم الموصوف به، فمن أظهر الكفر الآن كفره حقيقي، ومن أظهر الكفر سابقا كفره حكمي.

هذه هي المعاني التي يقصدها الفقهاء في ما كان يشغلهم من أحكام، ولم يقولوا أن التكفير الحكمي خارج أصل الدين، وأنه متعلق بأحكام المعاملات.

مثلما يستخرج البعض اليوم كلام علماء السلف بأن كفر الطفل تبعي لا حقيقي في ردّهم على من قال أن ابن الكافر يولد كافرا حقيقة، فيظن اليوم أنهم كانوا يردون على من جعل تكفيرهم من أصل الدين، وكذلك لما قال العلماء أنه حكم تقديري يفهم هو من قولهم أنه حكم فرعي، فيأخذ المصطلحات عن العلماء ويضع لها المعنى الذي يريد، فيظهر أنه على دينهم ويفقه فقههم.

وبعد سطوه على اصطلاحات العلماء وتحريفها لصالحه يصدّق البعض بأن التكفير الحكمي التقديري يقابل التكفير الذي هو من أصل الدين، فينكرون أن يكون تكفيرا حكميا كردّ فعل، ويتمسكون بأنه من أصل الدين، ظانين بأنهما متناقضان، وهذا ليَسلَم لهم دينهم، وهو جهل بطريقة الاستدلال يزيد الطرف الآخر فتنة وتمسكا بباطله.

وبسبب تعريفه للتكفير بأنه وصف حقيقة الشيء يقول: لا نصف طفلا بأنه كافر، وصار من الجنون القول أن الطفل يهودي، لأنه يستحيل واقعا، وبنفي الوصف عن الحقيقة ينفي الاعتقاد كما يتوهّم.

فإذا كان الوصف عنده عرضا للحال بمعنى الإخبار عن الواقع فما علاقة هذا بشهادة أن لا إله إلا الله؟ فعرض الحال أو التقرير يوصف بالصدق أو الكذب لا الكفر.

وبسبب الخلط بين الحكم والواقع يسأل أحدهم: هل تقبل أن يعتقد من لم يعرفك أنك مشرك؟ وهذا لا حرج فيه إلا عند أهل التنطع، أو كما قال: [إذاً أنت بالنسبة لغيرك الذي لا يعلم حالك مشرك نجس ضال وإن لم يؤمن بكفرك وضلالك عن الهدى تلحقه بك].

نسي أنه هو أيضا يقرّ لمن يجهلون حاله أن يسمّوه كافرا، وإن توقفوا فيه يعُدّهم مخالفين للشرع في الاسم، وإن آمنوا بإسلامه يكفّرهم رغم أنه يصف نفسه بالمسلم، ويرى أن الشرع يأمرهم بتسميته كافرا ومعاملته معاملة الكافر قبل العلم بحاله.

ويسأل آخر مستنكرا: [وهل إفراد الله بالربوبية والألوهية لا يتحقق إلا بتكفير الأطفال والمجاهيل والمجانين؟!]، وهذا من الأسئلة التي لقيَت صدى عند عامة المشركين على اختلاف مستوياتهم في فهم التوحيد، بحكم أنهم يَعدّون أنفسهم مسلمين ابتداء، وكلما ظهر لهم كفر في معتقداتهم أنكروا أن يكون فاصلا بين الإسلام والكفر، ويسخَرون ممن يعلق تحقيق التوحيد باجتناب ذلك الكفر، على أن ذلك غلو وتنطع، ويسألون: هل يلزمنا الاعتقاد بأن هذا كفر أو أن هذا كافر لنكون مسلمين؟

ولا يصح طرح هذا السؤال ما دمنا نختلف في الشهادة نفسها إلا لمن أراد إقرار الواقع كما هو والبناء عليه، فهو يتخذ ما وصل إليه منطلقا ودليلا يحاكم إليه من يخالفه.

ولم يسأل نفسه: لماذا لا يتحقق التوحيد عنده إلا بعد تكفير النائم والمصروع والسكران والميت من قوم كفار ومن يعتقد بإسلام أولاد المشركين وغيرهم؟ ولماذا يساوي بينهم وبين من يفعل الكفر؟ فهناك من يستنكر عليه ذلك انطلاقا من نفس القواعد التي ينطلق منها هو ويطبّقها بانتقائية مخجلة.

هذا لتتبيّن مآلات التنطع وأنه لا حدود لها، ولا تحدّدها إلا الأهواء، فعقله وصل إلى حد يأبى اقتحامه، وهناك من ينكر عليه بنفس القواعد والمناطات التي يقول بها هو ولا يطبقها، وأيا كان ردّه على هذا المتنطع الآخر فهو ردّ على نفسه.

فلماذا حكمت (لا إله إلا الله) على كفر هؤلاء عندي وعنده دون غيرنا؟ ولماذا ينسى التنطعات التي يتفنن فيها بخصوص مجهول الحال من الكفار وأولادهم فقط؟ ولكنه ينتقي صورا دون أخرى، وهي تجتمع كلها تحت علة واحدة.

ويقول آخر: [وحقيقة لا إله إلا الله (المعنية بأصل الدين بمعناه العام في حد العقل) والتي شهدت لنا على كفر عابد الوثن وكفر عابد القبر وكفر المبدل لشرع الله.. إلخ.. لم تشهد لنا على كفر من لم نعاين كفره ولم تشهد لنا على كفر أطفال في المهد]، وهذا يقدمه كدليل بحد ذاته، وهي لم تشهد له بذلك إلا لأن فهمه لتكفير الكفار يقول ذلك.

مع العلم أنه يردد عبارة (معاينة الكفر) ويتخذها شرطا للتكفير، فإن كان يشترط العلم بالواقع والحال، فالعلم قد يحصل عن طريق الخبر أيضا، أما المعاينة فتقتضي الحضور أو المشاهدة أو السماع، كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لَيسَ الخَبَرُ كَالمُعَايَنَةِ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخبَرَ مُوسَى بِمَا صَنَعَ قَومُهُ فِي العِجلِ فَلَم يُلقِ الأَلوَاحَ، فَلَمَّا عَايَنَ مَا صَنَعُوا أَلقَى الأَلوَاحَ فَانكَسَرَت) (رواه أحمد وابن حبان)، ولعله لا ينتبه إلى معناها، وإن كان يقصد ما يقول فهو تنطع زائد عن تنطعه الأول.

يظن أنه يفهم التكفير من شهادة أن لا إله إلا الله دون مخالفيه بحجة أنه يُكفّر من ثبت كفره فقط، فالدليل هو عقيدته نفسها، وبدلا من تقديم الدليل على أن تكفيره ذاك وحده من مقتضى الشهادة يحاول إقناعنا بأن التكفير يجب أن يكون من مقتضاها، كأننا نقول أن التكفير منفصل عن التوحيد وأنه معلوم من الشرع فقط كالصلاة، متجاوزا نقطة الخلاف، وهكذا يستغفل الناس.

والواقع أننا نختلف فيمن تكفّره شهادة التوحيد، لا نختلف في وجوب التكفير بها، فهذا متفق عليه بيننا، وواجب كل طرف البرهنة على أن تكفيره من مقتضى الشهادة.

والجميع يفهم من الشهادة ما يريد، ويقول: أنا لا أفهم من (لا إله إلا الله) ما فهمتموه، فكل المشركين الذين يتسمّون بالمسلمين يعتقدون أن التوحيد هو ما يناقض الشرك، فليس هذا ما نختلف فيه، ولكن نختلف في ماهية التوحيد والشرك، والكل يفسر الإيمان والكفر والتوحيد والشرك بتفسيره.

فهؤلاء المشركون الذين نتفق على شركهم يقولون مثلنا أن التكفير يتبع التوحيد ويُفهم من فهمه، والتوحيد عندهم قد يكون هو الشرك نفسه فيكفّرون من يخالفهم، فكلنا نقول أن ميزاننا في التكفير هو أصل الدين وليس فروعه، ونختلف فيمن يردّ التكفير إلى أصل الدين حقا.

يرى أنه الوحيد الذي جعل التوحيد سابقا على التكفير، والوحيد الذي يعتقد بالتكفير بتلقائية علمه بالتوحيد، وهذه التلقائية لا تنتفي إذا كفّرنا الأفراد تبعا للعموم إلا في دينه الذي خاطه على مقاسه.

فعندما نبيّن للناس عقلا ونقلا أن التوحيد دين آخر غير دينهم سيفهمون ارتباط التكفير بشهادة التوحيد، ويفهمون أن الناس خارج دين التوحيد حتى يثبت دخولهم فيه، ولا يفرقون بين من لم يدخل في الإسلام منهم.

وقوله أن حقيقة (لا إله إلا الله) لا تشهد لنا على تكفير أحد من القوم الكفار إلا من علمنا بكفره فقط، هو من رواسب عقيدته السابقة التي تقول أن الأصل في هذه الأمة الإسلام إلا من علمنا بكفره، ومن ثبت إسلامه بيقين لا يزول عنه بالشك، فبقي يشترط اليقين بتحقق الكفر في قوم الأصل فيهم الكفر، وإن أضاف التوقف في الحكم بإسلامهم أيضا.

فهو يتحدث عن تلبس فلان منهم بالكفر لأنه لم يتخلص نهائيا من ضلاله السابق، ولا يكفّر إلا من أظهر الكفر، ويخشى المجازفة بتكفير أحد بلا موجب للكفر، وإن كان يقرّ نظريا

بتكفير الناس بالعموم، ولو عاش أمثال هذا في أمريكا ما ظهرت بينهم حكاية التوقف وما تبعها، لأنه لم يكن له اعتقاد سابق بإسلام أهلها.

ويرى أننا لا نحقق التوحيد حتى نترك تكفير مجهول الحال بين الكفار وأولادهم، فيكفرنا بحجة أننا لا نرى للتوحيد معنى ولا للكفر معنى، وعدّها دوافع غير مفهومة للتكفير حسب فهمه الرديء، فيتّهم مخالفه بأنه [ليس له في ذهنه ماهيّة للكفر المعني بالشرك بالله وعبادة من دونه وليس له ماهيّة للتوحيد].

وإذا قلت أن الطفل له حكم قومه يقول: هل الطفل يعبد الصنم؟ وينسبك إلى الجهل بالواقع ومخالفة العقل، ثم الجهل بمعنى الكفر والشرك والعبادة والتوحيد، وأنها مجرد كلمات لا حقيقة لها عندك ولا معنى، وبالتالي فأنت جاهل بالتوحيد، وهذا كله تسخيف للقضية وتكفير باطل، وهو تكفير بلوازم ومآلات ليست بلوازم ولا مآلات.

وقد قال الأزارقة من الخوارج قديما أن ابن الكافر يولد كافرا حقيقة، ولم يعتقد السلف بكفرهم، ولم يقولوا لهم: ليس لكم معنى للكفر في أذهانكم، لكنه برّر ذلك بالقول أنهم كانوا في دار الإسلام، وهذا مانع من موانع التكفير في دينه الجديد!

كأننا نقول أن فلانا كافر بجريرة قومه، كما يظهر من قول بعضهم: [تريد أن تقنعنا بأن الضال عندنا من لم تر عليه الضلالة وأن ما عليه الأكثرية يتحمله الفرد المعين الذي لم يتبين ما حاله {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}]، ويتحدث الآخر عن [الرضيع البريء من الشرك الذي لا ذنب له].

فإذا كانت القضية قضية عرض حال الشخص وحقيقته، فنحن أيضا نملك عقولا تقول مثل عقله أن أطفالهم ليسوا مشركين حقيقة، ومن لم نعلم بكفره من القوم الكفار نجهل حاله شخصيا، والنائم والسكران والمجنون والمغمى عليه والميت ليسوا كفارا حقيقة، لكن تكفيرهم اعتقاد من أصل الدين.

وهو يسمي من لم يظهروا كفرهم كفارا لفظا دون اعتقاد ويعاملهم كما يعامل الكفار مع احتمال إسلامهم، ولا يقول: لعلهم مساكين بريئون، ويتصوّر أن المشكل فقط في أن يعتقد بتكفيرهم كحكم من أصل الدين، فهو لا يصلي خلفهم مثلا، ولا يصلي عليهم، ولا يُزوّجهم ولا يتزوّج منهم، وقد يقتلهم إذا قاتل الكفار، وهذا مع احتمال إسلامهم، كل هذا جائز عنده وليس ظلما، إلا الاعتقاد بأن تكفيرهم من أصل الدين.

يقول: [في ذكركم للآية (فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ) فيلزم الموحد المرافق لإخوة يوسف (عليه السلام) أن يعتقد في كفر يوسف (عليه السلام) تبعا لقومه لأنه لم يعرفه]، ونسي أنه ما دام لم يعرفه فلا يجوز له الإيمان بنبوته حتى تثبت عنده، ولو كان من الكفر تكفيره ابتداء لكان من الكفر نفي نبوته ابتداء، ونسي أنه يكفّر من يعتقد أن هذا النبي مسلم قبل معرفته.

فحسب هذا الفهم الساذج يلزم إلغاء حكم التبعية سواء كان من أصل الدين أو من فروعه، وإلغاء كل ما يتبعه من أحكام حتى لا نكفّر مجهول الحال الذي لا يستحيل أن يكون مسلما أو نبيا في زمان الأنبياء، ويلزم إلغاء الجهاد حتى لا نقتل مسلما أو نبيا خطأ! وقتلُ النبي كفر مثل تكفيره، وهو لا يرى حرجا في تسمية نبي لا يعرفه بالكافر تبعا لقومه ويتحرج من الاعتقاد بذلك فقط!

يريد أن يتجنّب ظلم مجهول الحال بين الكفار أو الطفل في المهد ويتفادى الكذب عليه بالقول أن تكفيره ليس تكفيرا من أصل الدين، وكأن المشكل هو أن يكون هذا الكذب والظلم المزعوم من أصل الدين فقط! ولو صح ذلك لَحاسبَنا الله على التسمية والمعاملة أكثر من الاعتقاد المكنون في القلب، لأنه لا يضرّ هذا المظلوم.

ويقول أنه كافر لفظا لأن الله قال أنه كافر، وكأن الله سبحانه أمرنا في شرعه بالكذب والظلم! هذا لنبين له أن العقيدة والتسمية والمعاملة متلازمة، فلا تبطل إحداها دون الأخرى.

فقد وضع الاعتقاد بالتكفير في باب واحد مع الشهادة أمام القاضي على واقعة معينة، وهذه الشهادة تحتاج إلى بيّنة وإلا فهي تهمة بلا دليل، وإن كانت كاذبة فهي شهادة زور،

ولذلك يقول أحدهم: [لا نصف غيرنا بما لا نعلم عنه وهذا ما دلت عليه حقيقة لا إله إلا الله ونبه عليه الوحي {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا}]، مع أنه يعامله كمن ثبت كفره يقينا، كأن الشرع أمره بشهادة الزور لفظا ومعاملة ونهاه عنها في أصل الدين.

فهو ينظر إلى دينهم كما ينظر إلى السرقة، ومع أنه لا يقطع أيديهم إلا ببيّنة، إلا أنه يعاملهم كما يعامل الكفار دون بيّنة، فهرب من الاعتقاد بالتكفير، وأبقى الاسم ونفّذ الأحكام المترتبة عن التكفير، فيلزمه أن يسمّيهم سارقين ابتداء ويقطع أيديهم ولا يعتقد بسرقتهم مادام الكفر كالسرقة.

ويتصوّر أن التكفير نقل لخبر وشهادة أمام القاضي ثم يسمح لنفسه أن يشهد بأنه كافر لفظا فقط، وينفّذ الأحكام المترتبة عن هذه الشهادة دون أن يعتقد بها، ويظن أنه نجى من قَفْوِ ما ليس له به علم حسب فهمه للآية السابقة.

ولو كانت هذه الآية متعلقة بمسألتنا لكان من السفاهة تطبيقها على الاعتقاد فقط، دون التسمية وأحكام المعاملات، وهي بها أولى.

ولو كانت علة الشك معتبَرة شرعا لكانت معتبرة في أحكام المعاملات كما في الاعتقاد بتكفيرهم، أي يشترط اليقين في الاسم والاعتقاد والمعاملة، ولا دليل على اشتراط اليقين في الاعتقاد فقط.

وإن مجهول الحال من قوم كفار يدعى للدخول في الإسلام دون امتحانه إن كان كافرا حقا أم لا، فكيف ندعو أحدا للدخول في الإسلام ونحن لا نعتقد بكفره؟ فالدعوة للدخول في الإسلام تعني التكفير بداهة، وعلى قوله يلزمه ألا يدعو إلى الإسلام إلا من ثبت كفره حقيقة فقط.

وإذا ثبت إسلام مجهول الحال نعتقد أنه دخل في الإسلام، مثل من علمنا بكفره من قبل، فكيف نعتقد أنه دخل في الإسلام ولا نعتقد بتكفيره من قبل؟ أما على قوله فلا يصح له الاعتقاد بدخوله في الإسلام، لأنه يدّعي أن (لا إله إلا الله) لم تشهد على كفره من قبل.

وكذلك أطفال المشركين نعتقد أنهم دخلوا في الإسلام إذا أسلموا من بعد بخلاف أبناء المسلمين، وهو لا يعتقد أن الطفل مسلم ولا كافر، مما يوجب عليه دعوة أبناء المسلمين عند تمييزهم إلى الدخول في الإسلام مثل أبناء الكفار.

إن أبا بكر المسلم لم يدعُ ابنتَه عائشة إلى الدخول في الإسلام عندما بلغت سنّ التمييز، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم دعا عليّا بن المشرك أبي طالب إلى الدخول في الإسلام، ودخوله في الإسلام يعني أن الأصل فيه الكفر وإن كان صغيرا، والعامّيّ من الناس يفهم هذا مثل فهم أبي بكر دون تعليم وتلقين، فيعتقد أن صغير الكفار دخل في الإسلام، أما ابن المسلم فهو مسلم أصلا، وإن كان كلاهما لم يميّز ولم يختر الإسلام أو الكفر.

أما السؤال: [قال الله "قل يا أيها الكافرون" هل هذا الخطاب يشمل المجانين والصبيان؟] فقد جعل صاحبه استحالة الخطاب مانعا جديدا من موانع التكفير، ونسي أنه لا يخاطب النائمين أثناء نومهم والمصروعين أثناء إغمائهم والسكارى أثناء سكرهم والموتى بعد موتهم بالقول: يا أيها الكافرون، لعدم الفهم وعدم التمييز وعدم التكليف، لكن هذه الموانع المبتدعة لا قاعدة تجمعها سوى أهواء أصحابها، ينتَقون منها ما يشاؤون ويتركون ما يشاؤون.

ويختلفون في هذه الحالات المذكورة بين من يقول: التكفير في هذه الحالة فرعي، والآخر يقول: بل هو من أصل الدين، محطّما قواعده التي بنى أصل دينه عليها، ولكنه يُكفّر من يلتزم بها في حالات أخرى، فإذا نام الكافر أو سكِر أو جُنّ أو صُرع أو مات كفّر بعضهم بعضا، فهذا يقول: انتفى عنه التكليف فلا تكفير، والآخر يقول: لا ينتفي عنه الكفر الذي كان عليه إلا بتوبة، رغم أنه يبني على التكليف، فلا يلتزم بقواعده التي اخترعها ويُكفّر من يعمل بها.

وهو مطالب ببيان اعتقاده في النائم من الكفار في حال نومه والسكران في حال سكره، إن أقرّ بأنه لا عقل لهم ولا تكليف عليهم ولا يمكن مخاطبتهم ولا يجازَون عن تصرفاتهم بجنة ولا نار فيلزمه إخراج تكفيرهم من أصل الدين في تلك الحال، وأن يعلن للناس أن أصل الدين

يقتضي معرفة هذا حتى ينتفي جهل الناس بأصل الدين كما يقول، لأن عامة الناس لا يفرقون بين نائم ويَقِظ وصاحٍ ومغمى عليه، وأن يشنّ على مخالفه فيهم وفي حالات أخرى نفس الحرب التي يشنّها علىً مخالفه في مجهول الحال.

وإن قال أن تكفير تلك الحالات من أصل الدين، فقد أبطل العلل والمناطات التي بنى عليها تحديد علاقة التكفير بأصل الدين وتكفيره لمخالفيه، وكل هذه التناقضات أوقعه فيها تشريحه للقوم الكفار وفق أحوالهم.

ومما يختلفون فيه بعقولهم مسألة من ثبت كفره سابقا، وهو ممن تشهد عليه (لا إله إلا الله) بالكفر، فمنهم من يكفّر الكافر أثناء إتيانه الكفر فقط، ثم يعُدّه مثل كل الناس مجهولي الحال، فأخرج تكفير أكثر الكفار من أصل الدين حتى الفاعلين إذا غابوا عنه، فهذا يقول: [أليس الاحتمال في حقيقة من لا يستحيل أن يكتم إيمانه في المجتمع الجاهلي واحتمال التوبة حتى لمن عاينا كفره اليوم واختفى عنا هو حكم قهري لسلطان العقل ليس لنا إرادة لتحويله كوصف لحالة المشرك الذي يعبد من دون الله]، وقد اعتقد أيضا بعكس هذا، ثم بدا لعقله غير ذلك.

وهناك من نقض قواعده ونسي حكاية القطع والظن في هذه الحالة، وقال بأن الأصل بقاؤه على الكفر بعد ثبوت الكفر لمرة واحدة وإن دخل الاحتمال في توبته، فيقول: [تكفيره من أصل الدين ولكن هذا لا يلغي احتمالية توبته ولكنها احتمالية مرجوحة لعدم ظهورها منه فهي غير موثرة على تكفيري له ولا تستلزم الشك مني في الحكم عليه].

فيقرّ بأنه لا قطع ولا جزم، بل هناك الشك والاحتمال، لكنه يعلل التكفير بأن احتمال الإسلام مرجوح غير مؤثّر، ناسيا أن احتمال إسلام من لم يظهر شيئا مرجوح أيضا، ومع ذلك فهو مؤثر عنده ويُخرج تكفيره من أصل الدين.

وهكذا ضاع الدين بين عقليهما، وتحولت حقيقة (لا إله إلا الله) عند هؤلاء الذين احتكروا العقل إلى وجهات نظر متضاربة، بل الواحد منهم يقول القول اليوم ويعود عنه غدا إذا بدا له أنه أقرب إلى العقل، ولمثل هذا دعوا إلى تحييد الوحي.

فالأول يقول أن تكفير الكافر مرتبط باستحالة إسلامه حقيقة، فلا يجوز تكفير من علمنا بكفره أيضا إلا في وقت إتيانه الكفر وجزمنا بعدم توبته، لأنه لا يستحيل أن يتوب من بعد إذا غاب عنا ونحن لا نعلم، والتكفير وصف لحاله، فكيف نعتقد بكفر من ثبت كفره سابقا ولو قبل عشرات السنين؟ مع إمكانية توبته بعد لحظات فقط من ظهور كفره، فالظن لا ينحصر في حالة معينة.

وكل الكفار الذين أظهروا الكفر هم بهذه الصورة إلا من يعاين كفره الآن أو يعلم أنه لا يزال لحد الآن على كفره، وبعدها لا يجزم، فالبابا مثلا يُحتمل إسلامه الآن، فحاله السابق معلوم وحاله الآن مجهول، فتكفيره الآن ليس من أصل الدين، مثله مثل من لم يعلم عنه شيئا.

فإن قال الآخر: هذا ثبت كفره والقاعدة تقول: (من ثبت كفره بيقين لا يزول تكفيره بالشك)، يقال له: هذه القاعدة تنقض قاعدة (لا تكفير إذا وقع الشك)، التي تعني وصف الإنسان بحقيقة حاله.

فالقاعدتان تقرّران وجود الشك، لكن إحداهما تجعل الشك غير معتبر، والأخرى تجعل الشك علة لمنع التكفير، ولا تصح القاعدتان معا وهما متصادمتان.

وإن قال أن القاعدة الأولى تقيّد الأخرى في هذه الحالة، طبقا لقاعدة (الأصل بقاء ما كان على ما كان)، فهذا يوجب عليه بيان هذه القاعدة للناس حتى يبرأوا من الكفر الذي يدّعيه، فعنده احتمالات معتبرة وأخرى غير معتبرة، وعقيدته توجب التفريق بينهما لتحقيق أصل الدين، وأصل الدين لا يبنى على هذا التعقيد.

ومن رواسب العقيدة السابقة التي تقول أن من يُعذر يوم القيامة لا يجوز تكفيره، هناك من بقي يربط بين الجزاء يوم القيامة وحُكمنا نحن البشر، ويقحم مسألة التكليف في التكفير، فالعقل عنده مناط التكليف والحكم، ومن رُفع عنه القلم لا يصح الحكم عليه، ويتصور أن

الحكم يتوقف على العقل مثل التكليف، فإذا غاب العقل والتكليف والعذاب يغيب التكفير، كما يقول: [ومن لا عقل له فلا حكم له]، فالنائم والمجنون والطفل [كلهم لا يوصفون بالإسلام الحقيقي ولا بالكفر الحقيقي طالما العقل غائب في الحالات الثلاث]، وقد يضيف إليهم الميت والسكران والمغمى عليه فلا يصف أحدا منهم بالكفر، والوصف عنده هو الاعتقاد بالتكفير.

يقول المتوقف: لا أكفّر من لا أعرف حاله وحقيقة دينه فهذا ظلم، فهو لا يقيم اعتبارا للعموم، والأصل عنده هو العدم، وهو مثله يتجاهل العموم، وكلاهما يبني على اليقين والقطع، فحقيقة قوله هي عدم تكفير العموم إلا لفظا، ويعتقد في الحقيقة أن الأصل التوقف في الناس حتى يثبت الإسلام أو الكفر على أحدهم، كمن يقول: [لا نقول عنه مسلم ولكن لا نقول عنه مشرك جاهل وكافر مكذب مع أنه لا يستحيل عقلا أن يكتم إيمانه]، فقد حذف هنا القول أيضا أي الاسم.

إن تكفير قوم بالعموم يعني الاعتقاد أن الأصل فيهم الكفر، ويعني تكفير المعيّن منهم ابتداء قبل العلم بحاله، وهذا تطبيق للتكفير بالعموم، وإذا ثبت كفره لا يتغير معنى تكفيره ولا درجته، ولا دليل على وجود معانٍ ودرجات للتكفير وحد أدنى وما فوقه.

فقد ألغى الحكم بالكفر على عامتهم، وبنى على فعل كل شخص، فلا مسلم حتى يثبت إسلامه ولا كافر حتى يثبت كفره، فلا فرق بينه وبين المتوقف، لأن التكفير بالعموم يبقى مجرد خيال لا واقع له ولا معنى ما دام حكم المعين مستقلا عنه.

فعندما اعتقد أن التكفير خبر عن حال صار يدقّق في قطعيته وظنيته، وحوّله إلى لعبة احتمالات وشك وجزم، مثل كيس فيه كُريّات بيضاء وسوداء لا نستطيع أن نرفع إحداها دون أن نراها ونعتقد أنها سوداء يقينا.

نقول: نعم، هذا متعلق بحالها، وهي لا ترجع إلى أصل، إلا إذا كان الأصل أنه كيس للكريّات السوداء، فالأصل حينها في كلٍّ منها أنها سوداء حتى يثبت العكس، فمن له أصل يرجع إليه قد اعتقدنا فيه مسبقا بحكم تبعا لاعتقادنا في عموم قومه، وهو جزء منهم حتى يثبت خلافه لهم في دينهم.

وقد حصر علة التكفير في استحالة كتمان الإيمان فقط، وهذا يُلزمه بتكفير مجهول الحال في أزمنة وبلدان يعلم أن الناس لا يكتمون إيمانهم فيها، لعدم وجود الخوف الداعي للكتمان.

فكان الأولى به حسب معتقده أن يتكلم عن احتمال إيمانه، لا احتمال كتمانه الإيمان فقط، لأنه قد يُظهر إيمانه لغيرنا من الناس ونحن لا نعلم، مثل الكثير من المسلمين الذين لا نعرفهم بين المشركين وهم لا يكتمون إيمانهم.

وهو الذي يلزمه تقديم الدليل على إخراج حكم الفرد من حكم العموم والحكم عليه إذا علم بكفره فقط كأنه مسلم ارتد، فألغى تبعيته لحكم العموم الذي يقرّ بأنه من أصل الدين رغم اعترافه بتبعيته كما قال: [وكلنا نعتبر حكم الفرد تابعا لحكم العموم]، وتبعيته متعلقة بالاعتقاد واللفظ والمعاملة، لا بهذا دون هذا بلا دليل، فتكفير التابع والمتبوع سواء.

ومن كان الأصل فيه الإسلام ثم ارتد فإن تكفيره يبدأ من وقت العلم بكفره ثم يأخذ نفس الحكم إلا أن يتوب، أما من كان الأصل فيه الكفر فكيف يبدأ تكفيره من وقت العلم بكفره؟ وإن كان ذلك فما معنى أن يكون الأصل فيه الكفر؟

وعنده لا اعتبار للأصل في الناس، فلا يفرق بين من كان الأصل فيه الإسلام من المسلمين ومن كان الأصل فيه الكفر من الكفار، بل يوجب التوقف في الحالتين، فالاعتقاد بإسلام مجهول الحال من المسلمين كفر عنده أيضا، فمن الكفر أن تعتقد بإسلام رجل لا تعرفه في مجتمع الصحابة، وهذا منتهى التنطع.

يقول: عندما نبيّن للجاهل أن مجهول الحال تابع للعموم هل بيّنا له أصل الدين أم حكما فرعيا؟

أقول: من لم يكفّر مجهول الحال لم يكفّر العموم الذي نتفق على أنه من أصل الدين، فحكم العموم هو الحكم على الأفراد ابتداء، وإلا فهو خيال لا معنى له، ومن كفّر العموم حقا لا يكون

له فيها أي إشكال، ومن يؤمن بحكم العموم لا يجهل حكم الفرد، فهذا التكفير واحد، وليس قياس شيء على شيء آخر مستقل عنه.

ولما رأى أن الفصل بين حكم الفرد وحكم العموم أمر مفضوح أخذ يغيّر مجرى التبعية ويجنح إلى ربط الفرد بالسلطان، فقال: [التكفير الداخل عندنا في أصل الدين هو تكفير المعين وتكفير المظلة الحاكمة]، مع العلم أنه لا فرق بين المعيّن من الحكام والمحكومين.

وهذا ليسهل عليه أكثر التلاعب بهذه التبعية التي اخترعها، وهي تبعية المحكومين للحاكم، إذ قال: [فلا بد لضبط الكلام أن تكون مظلة الحكم هي المرجعية للتأصيل وحكم الأفراد تابع لها بطبيعة المواطنة وأنها ولاية إلزام في العرف البشري بغض النظر عن المظنات التي يطرحها الواقع في حقيقة الأفراد].

وهكذا إذا قال: [إضافة الأفراد لحكم المظلة تقديري قائم على غلبة الظن]، يدفع مخالفه الذي يقول خطأ بعدم وجود مجهول الحال ويرى أن حاله قطعي مثل حكمه إلى القول بقول بعض الخوارج قديما أنه إذا كفر الحاكم كفرت الرعية الغائب منهم والشاهد كردّ فعل.

أما المسلمون فلم يعرفوا بالتكفير بالعموم لأنهم لم يفرقوا بينه وبين الأفراد، فلم يقل أحد أن الروم كفار عموما لكن لا أكفّر تعيينا إلا من علمت بكفره منهم.

ويقول صاحبه: [من كان تبعا لغيره لا يكون هو الأصل أو كالأصل]، [فالتبع فرع.. والأهم من ذلك أنه ليس في معنى الأول].

والحقيقة أن هناك تابع ومتبوع، وليس تابعا وأصلا، فالتابع ليس فرعا للمتبوع، بل التابع تابع، وكونه تابعا يعني أن حكمه حكم المتبوع، ويُعرف منه، وإلا لما كان تابعا، فالتابع لا يستقل ولا يُفرد بحكم كما يقول الأصوليون.

فهي تبعية في الحكم اعتقادا ومعاملة واسما، وهو يقرّ بأن التابع تابع للمتبوع في التكفير، ومع ذلك يرى أن تكفير التابع ليس من أصل الدين وتكفير المتبوع من أصل الدين.

وحكم العموم عنده مؤثر على مجهول الحال بين الكفار في الاسم والمعاملة، ولا تأثير له في الاعتقاد بكفره، فعند الاعتقاد ينحّي حكم المتبوع ويضعه جانبا رغم أنه يحكم على تابعه، ثم يبني على غلبة الظن والاحتمالات والترجيحات والنسب المئوية، فيحصر ضلال المتوقف في مجرد مخالفة لقاعدة (النادر لا حكم له)، أي أنها خلل فقهي وبدعة مخالفة للسنّة، لا تنفي تكفير الكافرين الذي هو ركن من أصل الدين، وهكذا يتم الاحتيال على تكفيرهم.

يقول: يكفينا غلبة الظن بأنه على دين العموم في إجراء الأحكام، وهو هنا لا يبني على التبعية للعموم، بل يبني على غلبة الظن، فبدلا من رد حكم الفرد إلى العموم يردّه إلى غلبة الظن، ثم يبني غلبة الظن على العموم، إذ يغلب الظن على أن الفرد على دين عامة قومه.

فصار حكم العموم مجرد وسيلة لتحديد غلبة الظن، كما يقول الآخر: [المجاهيل والأطفال دخلوا في حكم العموم بالظن الراجح]، بل جعله الوسيلة الوحيدة.

ويجهل أنه من الممكن أن تميل كفّة الظن لغير التبعية للعموم، فقد يغلب الظن أن الفرد منهم مسلم لتصرّفات، فإما أن يتبع غلبة الظن ويحكم بإسلامه ويصطدم بالشرع الذي يحكم بكفره تبعا للعموم، وإما أن ينسى غلبة الظن هذه.

فهناك وسائل أخرى تؤثر في غلبة الظن كاللباس أو الكلام أو أي معاملة من المعاملات، فليس وجوده بينهم هو المؤثر الوحيد في الاحتمال، فأفعاله وأقواله تتغلب على التبعية للعموم، وتثبت إسلامه أو كفره كما تؤثر في احتمال أحدهما، وقد تُرجّح احتمال إسلامه رغم وجوده بين الكفار، وهذا يُلزمه بتسميته بالمسلم ومعاملته معاملة المسلم على الأقل، كما يقول: [تسمية الكفر وأحكام التبعية القائمة على الظن الراجح]، لكنه لا يأبه للعلل التي يضعها بغضّ النظر عن صحتها أو بطلانها.

فقد غيّب حقيقة حكم العموم وأن الأصل في الفرد اليوم الكفر وميّعها، وحوّل مجرى المسألة إلى القطع والظن والاحتمال كمناط للحكم، رغم أنه لا يستطيع التمسك بها حقيقة، ولكن يبني عليها حيث يريد.

وهو يقرّ بتكفير من حكم بإسلام شخص منهم غلب على ظنه إسلامه لشكه في علامة أو قول أو فعل قام به مثلا، رغم أن كفره غير مقطوع به وإسلامه غير مستحيل، أي أن كفره وإسلامه كلاهما ظني، وقد ترجّح عنده احتمال غير الاحتمال الذي أساسه التبعية، فالقضية عندهما كلها احتمالات وترجيحات.

وإذا كان تكفير مجهول الحال بين المسلمين لا يصح إلا بيقين، فهل تكفي غلبة الظن بأنه كافر في تسميته بالكافر ومعاملته معاملة الكافر؟ لا شك أن غلبة الظن لا يجوز الالتفات إليها هنا لتكفير مسلم، بل يقوم حكمه على التبعية لعموم المسلمين.

وصحة العمل بغلبة الظن لا تعني بناء حكم مجهول الحال على غلبة الظن وقيامه عليها، فإن مناط حكمه هو التبعية لحكم العموم وليس غلبة الظن، فحكم العموم ثابت في حق الفرد، ولا يلغى بالاحتمال، لأنه لا علاقة له بحالته الشخصية وما يكتنفها من احتمالات.

يقول أن القوم كفار ثم يسأل متنطعا وملغيا قوله الأول: أين كفر هذا؟ ومن هنا بدأت المشكلة، فبدلا من ترقّب إسلامه يترقب كفرَه، ولا يكفّر الناس إلا بعد امتحانهم بدلا من تكفيرهم ابتداءً دون تمييز هذا عن ذاك، فيستثني صنفا ولا يخجل من القول: أنتم تساوون في الحكم بين تكفير أفراد المجتمعات الجاهلية، أي تساوون بين الكفار في التكفير!

وهو يُهمل الأصل الذي يحكم به طبقا للعموم، ثم يقول: تكفيرهم لا ينبع من التوحيد، ويسأل: أين الدليل على أن إلحاقهم بالعموم من شهادة التوحيد؟

أقول: البراءة من الشرك تقتضي البراءة من القوم المشركين، فهل نبرأ منهم عموما أم أفرادا كما نفعل مع السارق منهم؟ وشهادة التوحيد تشهد على أن الأصل فيهم الكفر حتى يثبت إيمانهم بها، كما ذكر الله تعالى عن أنبيائه إذ قالوا لقومهم: (كَفَرْنَا بِكُمْ... حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ) (الممتحنة: 4)**، فالشهادة تستثني المؤمن فقط، ولا تستثني هذه الشرائح التي استثناها، فحكمهم الكفر تعميما وتخصيصا وإطلاقا وتعيينا وجملة وتفصيلا إلا من آمن.**

وهو يستثنيهم من العموم في الاعتقاد، ويظن أنه لم يستثنهم ما دام لا يحكم بإسلامهم، مع أن المستثنى منه عند الأنبياء حكمه هو (كَفَرْنَا بِكُمْ)، فلا توقّف ولا ما اخترعه من تكفير لفظي فقط.

وهو يقدّم مبرّراته لعدم تكفيره ثم نجده يسمّيه كافرا ويعامله معاملة الكافر، ويبني الاسم والمعاملة على غلبة الظن مستندا إلى حكم العموم، فإن سألته: لماذا سمّيته كافرا وعاملته بمثل معاملة الكفار؟ قال: هو منهم، وإن قلت: لماذا لا تعتقد بتكفيره؟ قال: لأنه لم يثبت لي أنه منهم!

ولا يصح القول أننا نتفق على تكفيرهم وأن الخلاف في نوع التكفير إن كان من أصل الدين أو غيره، فالتكفير واحد، وما يفعله هو ليس تكفيرا، بل لفظ مجرد من الاعتقاد، فالاسم المجرد خارج مدلول كلمة (التكفير)، وكذا المعاملة ليست من معنى التكفير، بل تأتي بعده.

يقول أنهم جزء من الكل، لكن لم يفعلوا الكفر حتى أكفرهم، فهو يؤمن بالمتناقضات، إذ أن مجرد بناء التكفير على الفعل هو نقض للبناء على العموم، فحكم العموم يُلغَى آلياً بحكم البناء على الحال، ولا يلغى بإرادته، لكنه لا يهتمّ للتناقض، والتناقض ليس أمرا إراديا.

فهو يضع العموم خلف ظهره، ثم يقول: أين كفر هذا؟ وهذا السؤال غير مقبول ممن يؤمن بحكم العموم، إلا إذا كان يلعب، وهذا الدين ليس للّعب.

فالقول أن الأصل فيهم الكفر يعني أن من لم يثبت إسلامه منهم حكمه الكفر، ولا نسأل: هل فعل؟ إلا إذا حذفنا الأصل فيهم.

ومن أساليب التحريف الإقرار بالقاعدة نظريا ثم إهمالها والقفز إلى ما يناقضها، مثل إقراره بحكم العموم ثم السؤال تنطعا عن حكم الفرد والبناء عليه فقط.

وإذا قيل له أن الفرد من المجموع، ولا يمكن البراءة من المجموع إلا بالبراءة من الأفراد، يقول: لكن هذا الصنف من الكفار لا يتنزل عليهم معنى التكفير، فيُشرّح حالة الطفل لوحده، والمجنون لوحده، وفاعل الكفر لوحده، ومجهول الحال لوحده، مع أننا نتفق على حكم

العموم، لكنه لا يكتفي بالعموم، بل يلغيه ابتداء ويبني على حال الشخص، فإن لم يعرف حاله ألحقه بالعموم كلفظ فقط، كما يقول أحدهم: [فالمعين منهم المجهول دينه لا نقطع بكفره، وحيث لم يظهر عليه ما يثبت إسلامه فإنه يندرج تحت العموم الغالب]، فالأصل عنده الحكم على كل فرد من الأمة الكافرة بما أظهره من قول أو فعل، فإن تعذّر ذلك لجأ إلى حكم التبعية، وهذا لا دليل عليه من عقل أو نقل، حتى أن علماء الأصول قالوا: يثبت تبعا ما لا يثبت استقلالا، فهما على درجة واحدة، ولم يقولوا: ما لم يثبت استقلالا، فلا ينوب أحدهما عن الآخر إذا غاب، فالأمر يختلف عن العلاقة بين الوضوء والتيمم.

وسؤاله: أين كفر الطفل ومجهول الحال؟ منطق معاكس لحكم العموم الذي هو الأصل فيهم، ولا يصح السؤال عن أفراد العموم ما داموا جزءا من الكل، وكل ذلك محوٌ للعموم.

ولا يُقبل منه الانتقال إلى المرحلة الثانية، وهي حال الفرد بعد تصديقه بالعموم، فإما أن ينكر حكم العموم ونتناقش فيه، أو يصدّقه فيبني عليه وتنتهي القضية هنا، لا يضع رِجلا هنا ورجلا هناك، وإذا أراد الانتقال إلى المرحلة الثانية سنبني على عدم تكفيره لهم بالعموم.

فحكم العموم يكفي لمعرفة حكم الأفراد، وكلاهما من أصل الدين، ولا شيء غير الهوى يصرف هذا الحكم دون الآخر عن أصل الدين، ونحن لا نتحدث عن فرد لا نعلم زمانه ولا دين قومه ممن لا تبعية له.

وهو يحاكمنا إلى عقيدته بالقول أن الحكم تبعي، ولذلك فليس من أصل الدين، كقوله: [لماذا لا يثبتون كفر الطفل كما يثبتون كفر عابد القبر، مرجعهم في تكفير الطفل التبعية ليس إلا]، [هل هذه التبعية تعني اليقين بانتفاء الإسلام عن التابع أو اليقين بكفره بالله؟]، فيثبت تبعيته ثم يجرده من تأثيرها أثناء الحكم عليه، بحجة أنها ظنية.

وهو كلام متناقض، فنحن على يقين من أنه تابع لهم، وعندما يقول أنه ظني فهو لا يتحدث عن التبعية، ولكن يتحدث عن حقيقته، فينتقل من مناط إلى مناط آخر، وهذا من التحايل، فكان الأولى به البقاء على الأصل وهو العموم، دون حاجة إلى تفصيل أحوال الناس: هذا حاله معلوم وذاك حاله مجهول.

فمجهول الحال لا يُحكم على حاله بل على تبعيته، فالأصل فيه الكفر، والبناء على جهل حاله هو قفز فوق تبعيته لحكم العموم وإلغاء لها.

ولو صح تشريح القوم المشركين وتجزئتهم لما وُجد شيء اسمه حكم التبعية ولا أحكامه المترتبة عنه، ولكن يكون الحكم بناء على الفعل، كما أن السرقة وغيرها ينزل فيها الحكم على الفعل دون تبعية، ويصبح الكفر مثل السرقة، فمهما كثر السرّاق ولو كانوا غالبية بين الناس فإن كل إنسان بريء حتى تثبت إدانته يقينا بلا شك، فلا تقطع أيدي الكفار ابتداء عملا بالقاعدة التي تقول: (الأصل براءة الذمّة).

وهذه العبارة [عند معاينة الكفر على أهل الكفر] تعني أنه يربط التكفير دوما بحدود الفعل، وينسى قائلها أن الكفر دين، والدين دائم، وقبل أن يكون الدين قولا أو فعلا معزولا هو اعتقاد، وليس مجرد فعل ظاهر فقط كفعل السرقة المحدّد بحدود الزمان والمكان وملابسات الحادثة، فالكافر لا يتعلق حكمه بعدد ما يفعله من أقوال أو أفعال كفرية، ولا ينتهي بانتهائها كما هو حال السرقة، فالسارق سارق في وقت سرقته، لأن السرقة مرتبطة بزمان ومكان محدّدين، تبدأ ببداية الفعل وتنتهي بانتهائه، فيُحكم على أنه سرق في وقت كذا ومكان كذا، ولا ينزل حكم السرقة على حياته كلها، لكن نعتقد بإسلام شخص وإن لم يظهره في كل حين، ونعتقد بكفره وإن لم يظهره في كل حين، فدين الإنسان يستغرق كل حياته التي اتبعه فيها، وإن لم يمارس دينه في كل لحظة كأن يكون نائما.

ويكون الأصل في قوم الكفر حتى يثبت على أحدهم خلاف الأصل، ولا يصح أن يكون الأصل فيهم السرقة حتى تثبت براءتهم، بل الأصل فيهم البراءة حتى تثبت إدانة الفرد منهم، وتشبيه الكفر بالسرقة ينفي تكفير العموم، كما صرّح أحدهم: [لا يوجد شيء اسمه الحكم بالعموم من أظهر الكفر كفر ومن أظهر الإسلام فهو مسلم].

وهو لا يجيز الاعتقاد بأن فلانا كافر أو سارق إلا بثبوت شيء من ذلك يقينا، لكن العامّيّ من الناس الذي لم يتلبّس عقله بهذه الشبهة يفرّق بين الأمرين، فينسب الفرد من النصارى إلى النصرانية مباشرة دون امتحانه بخلاف السارق.

وقد اتّهم بعض المسلمين يهوديا زورا بالسرقة لتبرئة ابنهم فأنزل الله سبحانه وتعالى آيات في سورة (النساء) يصفهم بالخائنين ومدافعا عن اليهودي، فهل دافع عمن يُنسب منهم إلى اليهودية ولم يثبت عليه ذلك؟ بل إن الشرع يؤكد تبعيته لليهود وإن لم تثبت يهوديته شخصيا، بخلاف السرقة، فالبشر كلهم برءاء من السرقة حتى تثبت في حق الواحد منهم، ومن يتعامل مع الكفر كما يتعامل مع السرقة يجعل الشرع متناقضا.

وإذا كان يعتقد بأن تكفير العموم تكفير اعتقادي من أصل الدين فهذا يعني أن الأصل في المعيّنين اليوم هو الكفر تكفيرا اعتقاديا من أصل الدين، ولا يوجد أي مبرر يصرفه عن أصل الدين إلا إذا جاز صرف تكفير العموم عن أصل الدين، ولا معنى للقول أن الأصل فيهم الكفر اسما ومعاملة فقط.

ويقول آخر معترفا بأن حكم العموم وأفراده واحد: [فعندما نقابل أي شخص فيهم نعامله أنه نصراني حتى لو لم نرَه يذهب إلى الكنيسة ويقوم بالتثليث،، فهو واحد من جملة قومه النصارى، فيأخذ حكمهم، لأن الجزء يأخذ حكم الكل،، هذه قواعد بديهية نفهمها كلنا ونطبقها]، لكنه يعود ويسُلّ حكم الفرد من حكم المجتمع: [فإذا حكمنا على المجتمع بالكفر حكمنا على أفراده بالكفر.. فالمجتمع هو مجموعة أفراده.. لكن المسألة نفسها ليست من أصل الدين].

فهو يجعل المعيّن في الحقيقة كيانا مستقلا عن العموم إلا في المعاملة والاسم، ولو كان كيانا مستقلا عن العموم لكان مستقلا في المعاملة والاسم أيضا، مثل السارق.

وليس في دين الله تفريق بين العموم والأعيان وهو متكوّن منهم، ولم يسمع بهذا التفصيل مسلم قبل عصرنا، إلى غير ذلك من التفصيلات المعقّدة التي ألجأه إليها تنطعه وهي من نسج مخيّلته.

وكيف يناقش من يعتقد بإسلام مجهول الحال؟ كيف يقول له: عُد إلى حكم العموم، وهو لا يعود إليه؟

فمن يحكم بإسلام مجهول الحال يقول له عقله: تكفير العموم ليس من أصل الدين لأننا لا نعرفهم واحدا واحدا، فليس [وصف حال]، فلا يستحيل وجود مسلم بينهم، إلا إذا عرفنا أنه لم يدخل الإسلام هذا البلد، وأحيانا نعلم بوجود مسلمين، ووجود مسلم في أمريكا مانع من تكفير الشعب الأمريكي بالعموم، ويقول: لم أر غالب الناس يكفرون، بل رأيت بعضهم فقط، ولا يقبل قول من يقول: [حال الغالبية معلوم]، فمهما رأى ممن كفر من المعيّنين فإنهم أقلية بالنسبة إلى سائر البشر، لذلك لا يقبل التكفير بالعموم.

والمخالف يتذكر التبعية لحكم العموم حيث يحلو له فقط، ويقرّ بأن من يعتقد بإسلامهم قد [ألغى الحكم العام وامتنع من إجرائه على أفراده]، كأنه هو والمتوقف لم يُلغيا الحكم العام ولم يمتنعا من إجرائه على أفراده، وكأن الحكم العام ينحصر في الاسم والمعاملة فقط.

وما دام يبني مثلهما الحكم على الحال وحقيقة الشخص فيلزمه الإيمان بإسلام الأطفال لأنهم على الملة والفطرة وخلقهم الله حنفاء ولم تجتَلهم الشياطين عن دينهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ)، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) (الروم: 30) الآيَةَ. (رواه البخاري ومسلم).

وقال: (مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ، حَتَّى يُبَيِّنَ عَنْهُ لِسَانُهُ) (رواه مسلم).

وقال: (وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا) (رواه مسلم).

فما دام يبني الاعتقاد بإسلام شخص أو كفره على حقيقة حاله فقد أخبرنا الوحي أن الطفل يولد على ملة الإسلام قبل أن يربّيه والداه على الكفر، فحقيقته هي الإسلام، وقد وصلنا إلى معرفة باطنه، وظاهره لم يخالف باطنه، فهو معلوم الحال، ولذلك لزمه أن يعتقد بإسلام أبناء المشركين مثل أبناء المسلمين.

والطفل أولى بحكم الإسلام ممن يثبت لدينا عن طريق الخبر أنه مسلم يكتم إيمانه بين الكفار وعرفنا حقيقة حاله فنعتقد بإسلامه، والذين قالوا أن ابن الكافر مسلم اعتقادا واسما ومعاملة يلتزمون بقواعده التي لا يلتزم بها حتى لا تفضحه.

وقد جعل حكم الوحي بتكفير أبناء المشركين مناقضا للتكفير النابع من عقيدة التوحيد لما حوّله إلى وصف حال، فكيف يصف الشرع حالهم بأنهم مسلمون باطنا ويخبرنا بذلك ثم يقول: سمّوهم كفارا وعاملوهم معاملة الكفار لو أن التكفير يبنى على حقيقة الحال؟

ولينجو من هذا التناقض الذي أوقع نفسه فيه بين الاعتقاد والشرع جعل تكفير الشرع لهم لفظا بلا اعتقاد رغم أنه وصف حال لحقيقتهم.

يقول الآخر أنه يُكفّر من يعتقد بإسلامهم بحجة أنه [جاء بمناط تعبدي بدون برهان. ومعلوم في عقيدة الموحد بأن الأصل في العبادات التوقف]، فقد جعل الحكم بإسلامهم أو كفرهم من جملة العبادات التي لا تثبت إلا بنص.

فصار من يؤمن بإسلامهم مبتدعا، لكن المبتدع عنده كافر مطلقا، إذ يقول: [من يأتي بمظاهر تعبدية بدون برهان شرعي جاهل بالتوحيد]، فليس في دينه تفريق بين بدعة مكفّرة وغير مكفرة.

ويكفّره بحجة أنه [منكر لمعلوم من الدين بالضرورة]، وهذا يعني أن كفره متعلق بالإنكار والتكذيب بعد نزول الشرع وبلوغه، فالجاهل والمتأول المخطئ لهذا الشرع مسلم.

ويكفّره بحجة أنه [مخالف إجماع الأمة في حكم التبعية المعنية بأحكام الدنيا]، فعلى فرض صحة تكفير من خالف الإجماع فهذا يعني أن تكفيره يكون بعد بلوغ العلم أيضا، وإلا فهو مسلم.

ثم إن هذا الذي يؤمن بإسلامهم لا يختلف عن المتوقف الذي يدافع عنه، فالمتوقف ابتدع التوقف دون برهان، وأنكر معلوما من الدين بالضرورة، وخالف إجماع الأمة، فلماذا هذه الانتقائية في التكفير إذا افترضنا أنها هي العلل المكفّرة؟ وهل تفرّق شهادة التوحيد بينهما بمثل هذه العلل؟

ويكفّره [لأنه وصف من لا يستحيل كفره بالموحد وهذا جهل بالتوحيد لأن التوحيد حال ومعرفة وتلازم بين الحال والمقال]، ويقول الآخر: [يساوي بين من عرف إسلامه وبين من لا يعرف إسلامه ولا كفره، ألا يدل ذلك على جهله بالتوحيد وأنه لا يعرف بما يستحق الفرد وصف المسلم في هذه المجتمعات الجاهلية؟].

ومع أنه يقول أن التكفير أمر باطني ولا نعرف من كفّر الكافر ومن لم يكفّره إلا أنه يكفّر من يعتقد بإسلام مجهول الحال بين الكفار، وربما هو الوحيد الذي وجدت أنه يكفّره.

ويكفره وإن خالفه في اسم جاء به الشرع خارج أصل الدين حسب رأيه، فيقول: [وسواء ادعى للمجهول الإسلام وصفا له أو تبعية كلاهما واحد في الدلالة على الجهل بالتوحيد]، يعني حتى لو سماه مسلما لفظا لا اعتقادا فهو جاهل بالتوحيد، فجعل مخالفة الشرع في لفظ ما أو في أحكام المعاملات جهلا بالتوحيد، رغم أنه يقول أن المتوقف أيضا خالف الشرع في اللفظ، ومع ذلك لا يكفّره.

وهو لا يلقي بالا لحكم العموم سواء بين المسلمين أو الكفار، والتوحيد عنده يوجب التوقف، وهذا يعني أنه من الجهل بالتوحيد إطلاق اسم المسلم على مجهول الحال ومن أسلم سابقا في المجتمع المسلم قبل أن يعلّمه الشرع ذلك، بحجة أنه حكم بإسلام من لا يستحيل كفره، وساوى بين من عرف إسلامه وغيره، فهو يراه جهلا بالتوحيد.

ويرى أن إطلاق اسم الكافر على مجهول الحال بين الكفار جهل بالتوحيد قبل الشرع بحجة أنه ساوى بين من عرف كفره ومن لم يعرفه، رغم أن الشرع جاء بإقراره، وهو لا يرى بأسا في فرض التناقض بين التوحيد والشرع، لكنه يراه مجرد تناقض لفظي!

ويقول صاحبه: [جائز في حكم العقل أن نفهم من الشرع الحكم بإسلام المجاهيل ومن لم نعاين كفرهم وإسلام الأطفال]، ومع ذلك يكفّر من يفعل ما يراه جائزا!

ومثل هذه التعقيدات التي تثير الصداع يسمّيها بالعقل، ويرى أن الناس تعرفها بمقتضى العقل دون تلقين، والحق أنه لا عاقل يقبل بها ولو لُقّن إياها.

ثم يدّعي أننا بحاجة إلى فحص الحمض النووي لمعرفة الأنساب، [حتى تقوم عقيدة البراء من أطفال المشركين على يقين منافٍ للشك، ونفي احتمال أن يكون هناك أطفال مخطوفون من آباء مسلمين]، ومعلوم أن هذا لازم للجميع لأنه متعلق بأحكام المعاملات التي نتفق عليها، وسببه غياب التبعية سواء للأطفال أو للكبار الذين لا نعرف دينهم ولا دين قومهم أو لا نعرف من أي قوم هم، فلا يحكم بإسلامهم ولا بكفرهم سواء اسما أو اعتقادا.

فالتعامل مع حالات بعض الأطفال لا علاقة له بمسألة التكفير التبعي، وإنما يتعلق بأحكام التبعية الفقهية التي يتحدث عنها العلماء في كتب القضاء لمعرفة من له حق تنشئة الطفل، وهو معنى كلامهم عن الحكم له بالإسلام أو الكفر.

وأقوال الفقهاء القدامى التي يُستدل بها اليوم في هذا الشأن جرى لها مثلما جرى لقول ابن عباس عن كفر دون كفر، لما أنزلوه على واقعنا.

وقد قمت بتوجيه كلام الفقهاء في عدة ردود منشورة منها:

- مناقشة رسالة برهان الموحدين على أن طرق الحكم على الناس ليست من أصل الدين
- تعليقات على رسالة القول بأن الحكم بتبعية الأطفال لآبائهم من أصل الدين
- حوار في حكم أهل التوقف

يجتهد لإقناعنا بأن الأطفال لا يعقلون شيئا، وأنهم لا يفعلون الكفر ولا يقصدونه، ويتصور أنه إذا أثبت ذلك فإن تكفيرهم ليس من مقتضى التوحيد، كأنه إذا أثبت عدم أهلية الصبي والمجنون وعدم تحقق الفعل من المجهول انتهت القضية، وكأننا ننازعه في هذه الأمور المعلومة من الواقع لكل عاقل.

ولا يقول عاقل أن الطفل يولد كافرا، فالكفر الحقيقي يربَّى عليه من بعد بمقتضى الواقع المعلوم، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم أن الأطفال يولدون حنفاء على الفطرة قبل أن يفسدهم الآباء والشياطين.

والخطأ هنا يقابله خطأ أكبر منه، حيث راح المخالف يشنّع على من يقول أن كفرهم حقيقي ويكفره بسبب فهمه الخاطئ للواقع، حيث جعل مخالفة العقل في فهم الواقع المعلوم كفرا.

وسوء الاستدلال ليس دليلا على بطلان الدين، بل دليل على أن المستدل جاهل بدليل عقيدته، وقد تكون صحيحة، ومن قدّم مائة دليل ووجدنا تسعة وتسعين منها خاطئة فعقيدته صحيحة ما دام فيها دليل واحد صحيح، ونحن نرى عوام الناس يُقحمون أنفسهم في جدالات عميقة فيفسدون ولا يصلحون، مع العلم أن الطرف الآخر يجتهد في تعقيد المسائل، حتى لا يتبيّن الحق من الباطل ليبقى الناس على ما هم عليه إذا شعروا بالغموض.

وهذا على طريقة محمد الغزالي الذي كان يحلو له أن يناظر من يصفه بالسلفي الجاهل، والألباني الذي يناظر من يوصف بالتكفيري الجاهل.

أما قوله: [وفي ظل الغلو في التكفير يصبح كل من لا يظهر لنا إسلامه كافرا نجسا مُخلدا في النار مبغوضا مباحا دمه وماله.. ويستحيل أن يكتم إيمانه]، وقول الآخر: [فاعل الشرك يسمى بعدو لله عادل عن عبادة الله والصبي الرضيع لا يستساغ عقلا ولا شرعا ولا فهما أن يسمى عدوا لله].

فقد أقحم مصطلح (النجاسة) الذي لا يبنى أصل الدين على إطلاقه سواء كان لفظا أو اعتقادا، لكنه يربطه بالتكفير لغاية في نفسه وهي تنفير الناس من التكفير، فأخذنا إلى مصطلح جديد كما فعل مع (الوصف)، وحوّل كلمة (الكافر) إلى اسم فقط دون كلمة (النجس).

فإن كان يسميه كافرا لماذا يرفض أن يسميه مؤمنا بالطاغوت أو نجسا أو عدوا لله فعلتها واحدة؟

وإذا كانت حقيقته هي المقصودة بكونه نجسا فهي مثل الكفر أيضا، والعلم بها متعذّر إلا لمن يعلم الغيب ولا مجهول عنده.

يقول الله تعالى: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) (التوبة: 28)، فهل نسمح لمن لم يظهر كفره الآن من قوم كفار أن يقرب المسجد الحرام بحجة عدم ثبوت نجاسته بالكفر على التعيين؟

وإن قال أن هذه معاملة لا يشترط فيها اليقين، فلماذا جعل الله النجاسة علة في منعهم من المسجد الحرام مع الشك في وجودها؟ هذا يعني أن الشرك والنجاسة وغيرهما سواء، فتطلق تبعا على من لم تثبت في حقه.

أما الطفل فهو على فطرة الإسلام وليس كافرا عند الله ولا عدوا لله ولا نجسا حقيقة ولا يحل دمه، لكننا نؤمن بأنه تابع لأبويه في ذلك، وحقيقته لا تُخرج حكمنا هذا من أصل الدين، ولو صح البناء على الحقيقة المستقلة لوجب الحكم بإسلامه، لكن من عادة المخالف أن يؤمن بنصف الحق ويتجاهل النصف الآخر، وهو لازم له.

ويقول مردّدا نفس استدلالات الذين ينفون تكفير جاهل التوحيد: [الذي يقول أطفال المشركين كفرهم أصلي شهدت عليه لا إله إلا الله المعنية باليقين المنافي للشك لازم كلامه أنه يعتقد بأنهم من أهل النار لأن الكافر مخلد في النار بشهادة القرآن.. وإذا قال لا نعتقد بأنهم من أهل النار ونفوض أمرهم إلى الله لازم كلامه هنا أنه شك في كفرهم ودخل في ما سماه توقفا.. وإذا قال لا نشك في كفرهم لازم كلامه أنه يشك في أن الكافر من أهل النار ومخلد في النار ويعتبر هنا مكذبا للقرآن]، مثلما يربط غيرُه التكفير بالعذاب، فينفون التكفير إذا لم يثبت دخول النار.

وإلزامه لنا بأننا نكذّب بأن الكفار في النار سببه اعتقاده أن من نكفّره يجب أن يكون كافرا عند الله، ثم إنه يسمّيهم كفارا، ولا يرى أن هذا يلزم منه التكذيب بأن الكفار في النار، بعد أن حوّل تكفيرهم إلى مجرد لفظ دون اعتقاد.

نتفق على أنه [ليس كل من حكمت له الشريعة بالكفر تبعا للعموم الكافر فهو بالضرورة كافر عند الله ونضيف لحكمنا الظاهر هنا أن نعتقد بأنه من أهل النار]، وهذا لا يقتصر على من كان تكفيره تبعا، فحتى الذي أظهر الكفر ليس كافرا عند الله أو نجسا أو عدوا لله أو من أهل النار بالضرورة، إذ يختلف الظاهر عن الباطن في حالات كثيرة، ومع ذلك فتكفيره من أصل الدين، إلا إذا كان يرى أن كل من يعتقد بكفره يجب أن يكون كافرا عند الله أيضا كما يظهر من كلامه.

وإذا كان لا يحكم بكفر الطفل بحجة أنه لا يعذّب يوم القيامة فإن من لم تبلغه الحجة وهو بالغ عاقل لا يعذّب أيضا، كالأصم ومن عاش في الفترة ومن في حكمهما، أفلا يجوز تكفيرهم؟

وجمعه بين التكفير واليقين بدخول النار يُلزمه بالاعتقاد بإسلام أولاد المشركين ما دام قد ثبت بالوحي دخولهم الجنة.

وأما إباحة الدم والمال فهي غير لازمة لمن يعتقد أن تكفيرهم من أصل الدين كما يدّعي من يسعى لإرهاب الناس وتنفيرهم من تكفير الكفار، لأننا نتفق جميعا على أحكام معاملاتهم ومنها القتال، فلو كانت لازمة لكانت لازمة لنا جميعا.

وإباحة الدم والمال متعلقة بصنف من الكفار فقط وفي حالة الجهاد فقط، فالمرأة غير المقاتلة والراهب المعتزل والذمّيّ والمعاهد الذين يظهرون كفرهم لا تباح دماؤهم وأموالهم، أفلا يجوز تكفيرهم؟

فمن الكفر نفي التكفير بحجة عدم دخول النار وتحريم الدماء والأموال كرد فعل على من يربط التكفير بدخول النار وإباحة الدماء والأموال، والحق وسط بينهما.

وإن وُجد من يلتزم بهذه اللوازم الباطلة فهو مخالف للوحي بإباحة الدماء والأموال المعصومة وإثبات العذاب، ومخالف للعقل بادعائه استحالة إيمان من لم يظهر الكفر.

مثل من ينكر وجود مجهول الحال، وهذا يلزمه أنه يعلم الغيب وأحوال الناس جميعا، لكن مشكلته هي عدم الإلمام بالمصطلح فقط، ويفهم من مصطلح (مجهول الحال) أنه مجهول الحكم، ولذلك ينفي وجوده، ردا خاطئا على المخالف الذي يتخذ من وجود مجهول الحال دليلا على أنه مجهول الحكم.

وهناك من ينكر وجود مجهول الحال بمعنى عدم وجود حكم خاص به، وينكره بعضهم لظنه أن معرفة حال القوم تكفي لمعرفة حاله، وهذا وإن كان لا يصح واقعا لأن حال القوم لا تستلزم أن تكون هي حال كل فرد فيهم شخصيا، فهذا الطرف يقصد بإنكار مجهول الحال عدم اعتبار حاله، وهو محقّ في ذلك، فليس في الدين امتحان القوم الكفار فردا فردا لتكفيرهم.

زِد على ذلك أن استعمال مصطلح (مجهول الحال) أعطى انطباعا لدى الناس بأن الحكم ينزل على حاله وحقيقته المستقلة، والسؤال عن مجهول الحال بالذات أوقع الناس في هذه الشبهة، لأنه يُنظر إليه كحالة مستقلة عن العموم وتحصر علة الحكم في حاله.

وكلامه عن إمكانية كتمان الإيمان ممن لم يعاين كفره يعني أنه يرى استحالة كتمان الإيمان ممن عاين كفره، مع أنه يحتمل أن يكون مكرها يكتم إيمانه، مثل جندي في جيش الكفار، كما جاء عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يَعُوذُ عَائِذٌ بِالْبَيْتِ، فَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بَعْثٌ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ خُسِفَ بِهِمْ) فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ فَكَيْفَ بِمَنْ كَانَ كَارِهًا؟ قَالَ: (يُخْسَفُ بِهِ مَعَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى نِيَّتِهِ) (رواه مسلم).

ففاعل الكفر يحتمل إسلامه، لكنه يحاول حصر الاحتمال في حالات خاصة فقط من فاعلي الكفر كاستثناء، فيقول: [والجهل بالواقع أو الخطأ في التقدير (مثلا شخص قدر توبة وهي ليست توبة أو قدر إكراها وهو ليس إكراها ..الخ) فهذه ليست بالضرورة دالة على الجهل بالتوحيد].

والواقع أن عقيدته تبني على اليقين بحال الكافر، وهو يشترط ما يسمّيه بيقين العقل لا يقين النفس، فيقين العقل لا يتم مع الاكتفاء بظاهر الفعل، بل يلزم التحقق من حال فاعل الكفر وامتحانه إن كان حرّا مختارا قاصدا للكفر، ولا يقتصر الأمر على مجرد الشك لسبب معين، ولكن الشك والاحتمال أصل وقاعدة حتى يثبت اليقين.

وهو يحصر التوقف المكفّر في الشك في ذات الكفر فقط، كما يقول: [التوقف والشك في الكفر المناقض لعقيدة التوحيد معني بالتوقف والشك في وصف الكفر كحقيقة مستقلة (مثل من يشك في تبديل شرع الله ولا يوقن بأنه كفر بالله]، ومن المعلوم أن التوقف في من يتبع شرع الطاغوت ليس شكا في فعله أنه كفر حتى يتبين من قصده وحريته، هذا إذا سلّمنا بأن الشك في الكفر هو المناط الوحيد المكفّر لمن لم يكفّر الكافر، وتلك مشكلة أخرى.

ويقول الآخر معترفا بوجود الشك في حقيقة فاعل الكفر: [والشك في كون مظهر الكفر مكرها يعني انتفاء اليقين في كفره والشك هنا ليس شكا في الكفر أنه كفر ولكن شك في الحال]، فيلتزم بعدم تكفيره لأنه ما زال مجهول الحال.

فهذه الجيوش الحامية للعلمانية، وهذه الجماهير المحتشدة تنتخب وتهتف نصرة للكفر، وهذه جموع الزائرين للقبور المعبودة والكنائس لا يستحيل إسلام الفرد منهم، ولا يستطيع أحد أن يجزم بأن الواحد منهم حرّ غير مكره على ذلك الكفر حتى يتبيّن من ذلك.

وهناك من نراه يقبّل القبر المعبود من دون الله، ولا نعلم إن كان الواحد منهم يفعل ذلك محبّة له أو أنه يقصد عبادته، فما دام يتصوّر أن التكفير تقرير عن حال الكافر سيقول: لا أعلم بأنه يقصد الكفر أو أنه حرٌّ مختار، فهذا أيضا لا يستحيل إسلامه، وحكمه بني على غلبة

الظن وليس شكا في الكفر، فيلزمه عدم تكفيره وفق قوله: [والكافر الحقيقي يستحيل أن يكون مسلما].

فمن يشك في إسلامهم من فاعلي الكفر كثير، ودائرة الاحتمالات أوسع مما يتصور، وهو لا يستطيع أن يجزم بكفر أحدهم بحيث يقول: إن كان هذا مسلما فأنا كافر، كما اعتاد القول، فمثلما يسأل: [هل تستطيع أن تحلف بالله إنك بريء من دين الإسلام إن كان مجهول الحال ليس بكافر كما اعتقدت فيه؟] عليه أن يسأل أيضا: هل أستطيع أن أحلف أنني بريء من الإسلام إن كان فاعل الكفر ليس كافرا؟ لا شك أنه لا يعلم بحقيقة الناس في كل الحالات إلا علّام الغيوب، وهكذا ينتفي التكفير كله إلا بمعرفة الباطن إذا اتبعنا قواعده هذه، كقوله: [الوصف الحقيقي هو ما طابق الحقيقة، فالكافر حقيقة هو الموصوف بالكفر على الحقيقة ظاهرا وباطنا بدلالة قطعية كمن يعبد غير الله].

ولو كان الواجب حتى يحقق الإسلام اجتناب التكفير عند الشك فيجب ألا يكفّر هذه الأصناف في كل هذه الحالات، وإن كان الإسلام غير ذلك فيجب تكفيرهم جميعا سواء عرف حالهم أو لم يعرفه.

فإذا كان يرى أن عقيدة التوحيد ألزمته بتكفير من يستحيل إسلامه فقط فيجب أن تتحقق شروط التكفير وتنتفي موانعه ليصح تكفيره، فيتحقق من حال الإنسان إن كان حرا مختارا قاصدا معنى الكفر، حتى لا يكون شهادة زور كما يقول.

فليس كل فاعل للكفر كافر يقينا، لأن المسلم قد يفعل الكفر مكرها، والجزم بالحال الذي يبني عليه التكفير ينتفي حتى في حالة من يسمى معلوم الحال وهو معلوم الظاهر فقط.

فوفق قواعده لا تشهد (لا إله إلا الله) على تكفير من ثبت كفره من الكفار، ولا معنى لقوله: [عندما تكون الحال أمامنا مخالفة لحقيقة التوحيد فهنا لا يشك الموحد في مخالفة هذه الحال لعقيدة التوحيد وكونها ضلالا وكفرا ونقيض الإسلام، ويخرج حكم العقيدة تلقائيا جازما بالتضليل أو التكفير أو نفي الإسلام]، إلا إذا امتحن فاعلي الكفر منهم في قصدهم وحريتهم.

وإن اعتذر بأن العلم بالباطن متعذر على البشر فلماذا يتحدث عن الباطن؟ ولماذا يتحدث عن حقيقة الكفر؟ فظاهر الفعل ليس هو حقيقته حتى يقال أن الشهادة هي التي كفرته، ففاعل الكفر يبقى مجهول الحال، وليس هناك معلوم الحال قبل التحقق من شروط التكفير كالحرية والاختيار والقصد، ومن لا يتبيّن من ذلك ويكفّر فاعلي الكفر من الأمم الكافرة فهو جاهل بالتوحيد، وليس في ذهنه ماهية للكفر، حسب قواعده المتنطعة التي هدم بها دين التوحيد، فهل قالت عقولكم أيها العاقلون بشيء من هذه التفاهات؟

ومن تزوير الحقائق القول: نحكم على الأقلية بحكم الأغلبية، فالعموم ليس أغلبية معلومة، ومن لم يظهر لنا كفرهم هم الأغلبية الساحقة من الناس، وليسوا أقلية، حتى لو لم يأخذ بالشروط والاحتياطات التي وضعها فإنهم يبقون أقلية، فما بالك إذا أخذ بها؟

وبعد أن نفى تكفير من لم يثبت عليه الكفر من القوم الكافرين، ثم نفى تكفير من ثبت كفره سابقا ولو قبل دقائق وغاب عنه، ثم نفى تكفير من ثبت كفره الآن ما دام لا يستحيل أن يكون مكرها أو غير قاصد لمعنى الكفر، فما الذي بقي له من تكفير الكفار؟ خاصة بعد نبشه في الباطن، فلم يبق إلا الشاذ النادر، وهو قليل من قليل من قليل، والنادر لا حكم له.

هذا من ناحية الكم، أما من ناحية الكيف والحقيقة فهذا الكفر الذي نراه بين الناس ليس كفرا عنده، بل هو خيال حتى يتيقن من حقيقته بتفعيل شروط التكفير وموانعه، فمن أين جاءه تكفير العموم!؟

فحسب شروطه التعجيزية لا يوجد معلوم الحال، فالكل حاله مجهول إلا من أقرّ الآن بكفره بعد الامتحان الحر دون إكراه، وهو يرى أن تكفير من كفر سابقا ليس من أصل الدين، ثم يبني تكفير العموم على من أظهروا الكفر سابقا، لأن عامة الناس لا يظهرون الكفر الآن، فكيف يكون تكفير العموم الآن عنده من أصل الدين!؟

لقد نهش تكفير الكفار قطعة بعد قطعة، فقطعة من هذا الجانب وقطعة من الجانب الآخر، حتى أصبح فارغا بلا محتوى.

أما قوله: [وهل فهمت من آية الممتحنة أن تكفير مجهول الحال هو البراءة منه ومما يعبد؟ وهل تكفيرك له بنفس معنى تكفير من يعبد غير الله؟ وهل الشك في كفره شك في كفر كافر مناقض لعقيدة التوحيد؟].

إن مما نتفق على أنه من أصل الدين ما ذكره الله تعالى في قوله: (قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ) (الممتحنة: 4).

فقد قالوها لقومهم دون امتحانهم فردا فردا، بمن فيهم مجهول الحال ومن أظهر الكفر سابقا، لا أثناء معاينة الكفر منهم فقط، ولم يتحققوا من شروط التكفير وموانعه، فكفروهم وبرئوا منهم عموما وخصوصا إلا من آمن بالله وحده، وإلا فيلزمه أن لا يقولها ولا تصح إلا في حق من يكفر الآن جازما بقصده وحريته، ما دام يلغي حكم العموم ويشخص حالة كل فرد لوحده.

فالأنبياء استثنوا من التكفير مَن ظهر إيمانه بالله فقط، وهو يستثني من لم يظهر الكفر ومن أظهر الكفر إذا لم يقطع بقصده وحريته وعدم توبته.

ويقول: [التكفير الذي هو من مقتضى العقيدة مرجعيتنا فيه العقيدة وليس النص في سورة الممتحنة.. ولم تنزل الآية لتخبر المسلمين أن عليهم أن يكفروا المشركين كما كفرهم إبراهيم عليه السلام]، ونحن نتفق على أن الإنسان لا يكون مسلما حتى يكفّر الكفار مثل إبراهيم والذين معه، وإن لم يسمع بآية الممتحنة أو غيرها، كما لا يكون مسلما حتى يجتنب عبادة الأصنام كما اجتنبها الأنبياء، وإن لم يسمع بقصصهم.

ولكن المخالف لا يأبى استنباط التوحيد من الوحي فقط، ولكنه يأبى أن يقارن عقيدته بعقيدة الأنبياء، ويتستر خلف القول بأن أصل الدين هو الذي يضبط فهمنا للشرع، ولا أحد يخالفه في هذا، لكن يجب أن يكون ما يراه أصل الدين هو نفسه ما قرره الوحي، وإلا فهو تهرّب مكشوف، لأن عقله أوصله إلى دين غير دين الأنبياء عليهم السلام، فبعد أن فضحه الوحي حرّفه وحوّله إلى لفظ.

ولنحاول فهم ما وضعه صاحبه من ضوابط لتمييز أصل الدين عن غيره في قوله: [الضابط في تحديد الأحكام التي تخص أصل الدين في الواجب العقلي، والتي لا تخصه هو معرفة الواجب والمستحيل والجائز.. وكل حكم يستحيل خلافه في المفاهيم الشرعية فهو من أصل الدين.. وكل حكم جائز خلافه فهو من الواجبات الشرعية وليس من أصل الدين].

وهذا كلام نظري لا ضابط له، وكل ذي عقيدة يفهمه بما يمليه عليه معتقده، لأنه يتجاهل أن الكثير مما هو مستحيل عند شخص ما نجده جائزا عند غيره، حسب الفهم الخاص لكل منهما، أي حسب الانحرافات والضلالات التي يقوم عليها دينه الذي يتصور أنه معقول، ولذلك يرى هو ما لا يراه غيره من أنه لا يستحيل أن تأمرنا الشريعة بالحكم بإسلام مجهول الحال بين الكفار، فيقول: [وقضية اعتبار مجهول العقيدة بتبعية الدار لا يستحيل أن تأتي الشريعة بخلافها.. وجائز عقلا أن تكلفنا الشريعة باعتبار مجهول الدين مسلما حتى تظهر قرينة على كفره، وكذلك العكس في المجتمع المسلم جائز أن تكلفنا الشريعة باعتبار مجهول الدين كافرا حتى نتثبت من إسلامه].

فعقله أو هواه اللذيذ يرى إمكانية أن تحكم الشريعة بإسلام مجهولي الحال من الكفار، مع أنه يقرّ بتكفير من يقول بإسلامهم ولو اسما فقط، فكفّره بما هو جائز عنده!

وهو وإن كان يقول أن تكفيرهم [قضية مستندة لمفاهيم شرعية لا تدركها العقول]، مثل من قال أن حكم من لم نعلم بكفره من أمم الكفار وأطفالهم حكم خبري أو استنبطه العلماء، وسمّاه تكفيرا اجتهاديا، كأن الصحابة توقفوا قبل نزول الخبر، أو أن المسلمين بعدهم توقفوا حتى جاء العلماء واستنبطوا ذلك الحكم.

إلا أنه يعود ويعترف بأن حكمهم يشهد عليه العقل، فيقول: [نتفق جميعا على حكمه بالتبعية وأنه قطعي ومعلوم من الدين بالضرورة وشهد عليه النقل والعقل الذي يستحيل خلافه].

والمسلمون لم يأخذوا هذا الحكم من أحكام المعاملات، مع العلم أن إجراء هذه الأحكام الشرعية دليل على اعتقاد التكفير ولا افتراق بينهما، فأحكام معاملة الكفار دليل على التكفير، وإن كان هو لا يقرّ بذلك حسب دينه الذي يفرق بين المعاملة والعقيدة في هذا الشأن، فشريعة المعاملات تقول شيئا وعقيدته لا تقول شيئا، كما يقول: [هناك فرق بين من كفره عقلي وبين من كفرته الشريعة]، فقد فرّق بين الاعتقاد الذي جعله حكاية عن الحال وحكم الشرع، ثم قال: إنكم تخلطون [بين الوصف العقدي وبين الحكم الشرعي]، والإسلام لا يعرف هذا الفصام النكد بين العقيدة والشريعة.

ويعترف بأن تكفير الفرد تبعا للعموم معلوم عند سائر الناس دون نصوص من الوحي، وأنه [جرت عليه سنن العرف والعادة]، ويقول آخر: [يعلم بالعقل وجرت به عادة الناس في حياتهم].

فالعقول التي يشترك فيها الجميع تفهم إضافة حكم الفرد إلى حكم العموم دون وحي، ولا تفرق بين تكفير وتكفير.

وبعد أن أقرّ بأن حكم التبعية معلوم بالعقل، تنصّل من اتباع العقل قائلا: [وميزان المسلم عقيدته وليس عقله المجرد]، فالعقل يقول شيئا والعقيدة تقول خلافه، وصار يوجب مخالفة العقل لتحقيق التوحيد.

فهذا الحكم الذي أدرجه في خانة الأعراف والعادات ليس خاصا بقبيلة أو شعب من الشعوب كسائر العادات والتقاليد، وإنما هو منطلق كل البشر، فهو معلوم عقلا، فيعتقدون أن ابن المسلم مسلم وأن ابن اليهودي يهودي وأن مجهول الحال له حكم قومه حتى يثبت خلافه لهم، وإن كان الجميع متفق على أن الطفل لا يعقل وأن مجهول الحال لا يستحيل خلافه لقومه.

ثم يقول: [هذا الاستدلال لا يدل على ما ذهبوا إليه، فكونه معلوما بسنة العادة الجارية في التعامل عند الناس لا يدل أنه من عقيدة التوحيد، وإنما علمه الناس من غير العقيدة وهو من سنن العادة الغالبة عند الناس، وغالب الناس يعلمونه ولا توحيد لهم].

ونسي أن عامة الناس من المشركين يعلمون بحكم العموم وغيره ولا توحيد لهم، فلماذا هو من أصل الدين؟ وقد علم الناس تكفير العموم مما سمّاه بسنن العادة أيضا، فلماذا هو من أصل الدين؟ فكلها معلومات عند الناس في عقولهم كما يقول، لكنه ينتقي منها ما يشاء بعيدا عن العقل.

ولا أحد قال أن مجرد العلم بالتبعية توحيد، لكن هذا أمر يعقله الجميع، والمشكل أنه يفرض على التبعية أن تكون متعلقة بالتعامل لا بعقيدة التوحيد، لا لشيء إلا لأنه صنع عقيدة تقول ذلك ثم جعلها دليلا، ولا ندري كيف أقنع نفسه بأن الناس تقول عقولهم بالتبعية ثم يربطونها بالمعاملة فقط لا بالعقيدة، ويفرّقون بينهما كما يريد هو.

ولو كان التوحيد يفرض تفصيل شرائح المشركين وتصنيفهم على هذا المنوال فأين قال: احكموا على العموم حكما مستنده عقيدة التوحيد؟ وكيف عرف تكفير العموم من خلال حقيقة التوحيد؟ وكيف نتج عنها؟

وبما أنه حرّف معنى التكفير وحوّله إلى عرض حال صار من غير المعقول عنده الحكم بكفر الفرد تبعا لكفر العموم، وفصَل بين الفرد والعموم، وصوّر حكمه على أنه يستند إلى قياس الفرد على العموم المستقل عنه رغم أنه جزء منه، كما قال الآخر: [دخلوا مناط التكفير بمقدمات ونتائج العقل الرياضي والمنطق الأرسطي (بما أن هذا يساوي هذا وهذا يساوي هذا إذا هذا يساوي هذا)]، [وهناك فرق بين الحديث عن العقل المجرد (أو ما يسمى بالعقل الرياضي أو المنطقي) الذي وصل بنا إلى حقيقة لا إله إلا الله.. وبين العقل الموحد الذي حدد لنا وصف الكفر والكافرين بعد أن أدرك حقيقة لا إله إلا الله].

فقد فسّر حكم التبعية على أنه نظرية حسابية، لتوهّمه بأننا استنتجنا الجزم بحقيقة مجهول الحال، فلا يفهم التكفير إلا بأنه جزم بالحال.

فبعدما لم يجد بُدًّا من الإقرار بأن حكم التبعية معلوم بالعقل عند الجميع صنّف العقل إلى نوعين، فهناك عقل موحد وهو عقيدة التوحيد، وهناك عقل مجرّد مطبوع ربطه بالمنطق الأرسطي الرياضي والعرف والعادة.

فحسب نظريته يقودنا العقل المجرد إلى التوحيد، ثم يقوم العقل الموحد بتحديد المسلم يقينا والكافر يقينا ويحكم على العموم طبقا لمن عرف حالهم يقينا فقط، وتنتهي مهمته هنا، ثم يقوم العقل المجرد بإلحاق مجهول الحال وأصناف أخرى بحكم العموم الذي حدّده العقل الموحد.

وإذا كان يرى أن العقل الموحد هو الذي استنتج حكم العموم، فهذا العقل هو الذي استنتج حكم التبعية لأنهما شيء واحد، فالتكفير بالعموم يعني أن الأصل في الفرد الكفر ابتداء تبعا للعموم، وإلا فلا معنى له.

فما يسميه بالعقل الموحد يقول: (كَفر، يكفر، فهو كافر)، وألغى حكم العموم الذي عرفه، فلا يشهد له على تكفير أحد من القوم الكفار إلا إذا ثبت كفره شخصيا وفق شروطه، وهو ما يسميه بوصف الكفر والكافرين، ويتصور أن ميزانه في ذلك هو التوحيد.

مع أن وصف الكفر هو تحديد الواقع، وهذا لا علاقة له بالتوحيد، بل هو محدد بالعقل المجرد، فإظهار الفرد الكفر هو معلومة في العقل المجرد أيضا، لكنه يربطه بالعقيدة، أي بالعقل الموحد، كما يقول الآخر: [العقيدة هي اليقين بالحقيقة]، [وزعمت أن عقيدتك فيهم أنهم يعبدون غير الله كافرون بالله خالقهم مؤمنون بألوهية مخلوق مثلهم].

فاليقين بالحقيقة هو عمل العقل المجرد، وليس عقيدة، فليس العقل الموحد هو الذي يقبل وجود الاحتمال أو يرفضه، كما يقول: [لاحتمال يقبله العقل الموحد]، فلا علاقة للعقل الموحد بالشك في الحال إن كان مجهول الحال يعبد الله أو يعبد غيره، وإن وجد احتمال أو لم يوجد، فهذه مهمة العقل المجرد، مع أنها ليست مناطا للحكم، فلبنائه الحكم على الشك لا على التبعية يخرج بنتيجة تقول: [والشك هنا ليس مناقضا لعقيدة التوحيد].

والعقل المجرد هو الذي يجهل الحال، وهو الذي يعرف حقيقة الأطفال واحتمال إسلام مجهول الحال ويصف ذلك الواقع كما هو، وليست حقيقة (لا إله إلا الله) التي تفهم ذلك بل هي تحكم، وكيف يحتكم إلى التوحيد ويتخذه مرجعية في نقل خبر عن واقعة؟

ويصوّر الأمر على أن العقل الموحّد لا يقبل التبعية التي يقرّها العقل المجرّد، فعليك أن تميّز بين ما يعرفه العقل المجرد وما يعرفه العقل الموحد كما ميّزه هو، وإلا فأنت جاهل بالتوحيد، فيقول: [التبعية معلومة في العقل يبني عليها في التعامل فتجعلونها من أصل الدين لعلة العلم بها، وكان ينبغي أن تفرقوا بين ما كانت مرجعية العلم به حقيقة التوحيد وما كان معلومة في العقل المجرد، والعقل قام بالربط بين الحالة العامة الغالبة للقوم والفرد منهم عن طريق هذه المعلومة وليس عن طريق التقييم من خلال حقيقة التوحيد].

ولو طبّق نظريته هذه على حكم العموم الذي نتفق على أنه من أصل الدين سيجد أنه قام بالربط بين من ثبت عنده كفرهم من الأفراد وما سمّاه بالحالة العامة الغالبة للقوم عن طريق هذه المعلومة، فتقييمه للعموم لم يكن من خلال حقيقة التوحيد حسب هذا الفهم، ولكنها معلومة يعرفها العقل المجرد من الواقع.

وبعد هذه الالتواءات والتلاعبات لم ير بأسا في ترك العقل وما سمّاه بالعرف والعادة وربط تكفيرهم بنصوص الشرع، ليخرج إلى القول بأن كل ما يُستدل عليه بالشرع فهو فرعي دون أصل الدين، كما يقول الآخر: [لا نقول عن قضية مستندة لمفاهيم شرعية لا تدركها العقول، أو مستندة لأخبار من السيرة بأنها من أصل الدين]، [فهل يعقل أن يقوم أصل الدين على أحكام شرعية من الممكن أن يجهلها الموحد قبل الاطلاع عليها أو حتى قبل نزولها مثل حالة الصحابة رضي الله عنهم].

فلو كان تكفيرهم مرتبطا بنصوص الشرع التي تبين المعاملات لما جاز للصحابة القول بكفرهم حتى يثبت بالشرع، ولوَجب أن يبقوا بلا حكم، فالتوقف هو الأصل، فمتى انتقل الصحابة من التوقف المزعوم فيهم إلى التكفير كاسم ومعاملة فقط؟ فمن المعلوم أن الشرائع نزلت متفرقة على مدار فترة النبوة، وأكثرها نزل بعد الهجرة، وعامة المسلمين من زمن الصحابة إلى اليوم يجهلون الكثير منها ابتداء حتى يتفقهوا فيها، وهذا يعني أن بعض المسلمين يكفرهم وبعضهم يتوقف فيهم حسب علمه وجهله، ولا شك أن العاقل يدرك أن هذه الخزعبلات لم تمرّ على المسلمين.

ولذلك لا يستطيع أن يجد برهانا على أن الأنبياء وأتباعهم قبل نزول الشرع الذي يتحدث عنه كانوا متوقفين، أو أنهم قسّموا مثله تكفير الكفار إلى تكفير من أصل الدين وتكفير دونه، وإن لم يجد هذا الشكل من التكفير في قاموسهم فعليه أن يُبقي حكم التكفير على أصله كما يفهمه سائر الناس، ولذلك لم يُذكر عند المسلمين عبر الأزمنة ولم يسمعوا به، وإنما اختُرع اليوم اختراعاً وتراجعاً أمام ضغط المشركين المحاربين للتكفير لتمييع التوحيد.

عندما تسأله: ماذا اعتقد الأنبياء والصحابة قبل الشرع؟ يعفي نفسه من الجواب، ويقول: أنت تقدم دليلا من السيرة لا من أصل الدين، لأن نصوص الشرع والسيَر قد يجهلها المسلم، كأنك تقول له أن أصل الدين يأخذه المسلم بعد إسلامه من الشرع.

والاستدلال بالقرآن والسنة على ما هو من أصل الدين لا يعني أننا لا نميّز معنى الكفر من معنى التوحيد، وأننا أخذناه واعتقدنا به كما أخذنا وجوب الصلاة والصوم وتحريم الخمر والربا، ولا يعني وجوب الاطلاع على الوحي لمعرفة أصل الدين على كل الناس، ولا نردّ الوحي بهذه الحجج التافهة، وهي أن اتباع الوحي يحوّل أصل الدين إلى فرع من الفروع.

والاستدلال بالسيرة هدفه مقارنة عقيدتنا بعقيدة المستدَل بهم للنظر إلى مدى موافقتها للدين الذي ارتضاه الله لنا، ونستدل بكلام وسيرة من أقرّ الوحي إسلامهم، ونبيّن للمخالف مخالفته لدينهم، وهو حجة عليه تبطل دينه المحدَث الذي تجاوز به دين الأنبياء، ومن لا يقبل الاستدلال بدين الأنبياء يريد دينا آخر غير دينهم، وهذا الذي يحصل.

وأحيانا يبرّر تهرّبه من اتباع الأنبياء بأن الأنبياء [يوحي إليهم ربهم ببواطن القوم وما في الغيب]، رغم أن الأنبياء لم يبيّنوا لأتباعهم أن هذا الأمر استثناء يخصّهم حتى لا يتبعوهم في ما لا يصح اتباعهم فيه.

ويقول: [وخلاصة ما نرد به عن أسئلتكم وفرضياتكم التي تبحث عن حكم التبعية قبل وجود التشريع والمعنية بقرون قد خلت هو قوله تعالى: (عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى) وهذا هو الرد المناسب على ناس حالهم مثل حالة فرعون]، كأن فرعون سأل عن حكم القرون الأولى من حيث الإسلام أو الكفر، وكأن موسى عليه السلام جهل تكفيرهم لأن التوراة لم تكن قد نزلت أو أن تكفيرهم علمٌ اختصّ الله به نفسه، مع أن التكفير هنا بالعموم، والحقيقة أن فرعون إن كان يسأل عن حال الأولين أو يحتج بأنهم لم يدينوا بدين موسى، فقد أجابه بأن الله أعلم بأحوالهم وهو الذي يجازيهم.

وليس كل ما كان معقولا فهو من أصل الدين، لكننا نتحدث عن تكفير الكفار، وهو من أصل الدين كما يفهمه عامة الناس.

وليس كل ما علمه الأنبياء وأتباعهم أو اتفقوا عليه فهو من أصل الدين بالضرورة، لكن التكفير من أصل الدين لأنه تكفير للكفار وليس لاتفاقهم عليه فقط، ولا يمكنهم إلا أن يتفقوا.

وهو يعترف بأن الآيات والأحاديث جاءت مقرّرة لهذا الحكم الذي يعرفه العقل دون شرع، لكنه يصرّ على نسبته إلى الشرع، وأن الشرع هو الذي كلّفنا بإضافة حكم الفرد إلى حكم القوم، فيقول: [الشرع قال لنا كل أفراده كافرون بتبعية الدار]، رغم أن الشرع لم يبيّن إلا أحكام بعض المعاملات، وهل يصحّ القول أن نزول شرائع معاملة أبناء المسلمين من ختان وعقيقة وغيرها هو بيان بأن حكمهم الإسلام؟

ولكنه يحتاج لربط هذا التكفير بالشرع ليقول أنه للمعاملة فقط وليس من أصل الدين، ويوهمنا أن الناس تتعلم التكفير بالتبعية من الشرع، وأن هناك من يجهل حكمهم ابتداء فيسأل، فيبيّن له الشرع أن الإبن تبع لأبيه، وأن من لا يظهر دينه حكمه حكم قومه.

والحقيقة أنه لا وجود لهذا الشرع الذي علّم المسلمين أن هؤلاء يسمَّون كفارا بعد أن كانوا يجهلون ذلك، ونزول آية تسميهم بالكفار ليس دليلا على أنهم تعلموا منها علما يَبلغ هذا دون ذاك، ولا يعني أن الآية نزلت لتعلّمهم ذلك الاسم، ولكن الآية تسمّيهم بما يعرفه عنهم المسلمون ابتداء.

ومن المعلوم أن أحكام المعاملات تتقرّر بعد معرفة حكم الناس الذين نتعامل معهم، فالعقيدة تسبق الشريعة، ولا يتقرر حكمهم بعد أحكام المعاملات، ما بالك بأن يكون حكما من أجل المعاملة كما يقول: [يسمّون كافرين من أجل بيان العلاقة الشرعية المحددة من الشرع]، فهو يجعل التكفير لإجراء أحكام المعاملات فقط، أو كما قال آخر: تكفير للضرورة الفقهية، فأصبحت المعاملة هي الأصل والحكم تابع لها.

وحسب هذه اللعبة فقد كفّر الصحابة تلك الشرائح من الكفار قبل نزول الشرع تكفير العقل والعادة دون اسم (التكفير)، وهذا ليس تكفيرا عنده، وهو أن يُلحق الفرد بالعموم ولا يعتقد بكفره ولا يسمّيه كافرا.

وبعد نزول الشرع حوّلوه إلى تكفير العبادة مع اسم (التكفير)، وهو أن يسمّيهم كفارا ويعاملهم معاملة الكفار ولا يعتقد أنهم كفار، ولكنه يطيع الشرع في الاسم كلفظ.

وبعد الجزم بكفر المعيّن منهم يحوّلونه إلى تكفير العقيدة الذي يعرفه الناس.

وكل هذه التعقيدات لا يراها حفاظا على قواعد فهمه التي تتحكم في الدين، ودين التوحيد أبعد ما يكون عن هذا التعقيد والتكلف.

والتوقف هو الأصل عنده، وإن كان العقل يقول بخلاف ذلك، وعندما جاء الشرع موافقا للعقل قال هو مجرد اسم، فأبطل معناه حتى يتفادى تكذيبه صراحة، وكان سهلا عليه أن يتبع العقل والشرع معا، ولكن التنطع يأبى عليه ذلك، فيلتوي ذات اليمين حينا وذات الشمال حينا، ويهرب من الشرع والعقل.

وهذا قَدْر الوحي عنده، أن يتّبع شرع الله لفظا دون اعتقاد به، ولا ندري متى كان المسلمون يتعاملون مع شرع الله بهذه الطريقة الشيطانية التي يقدمها على أنها دين الله، وهي الكفر بذاته.

فلما ابتدع عقيدة ووجدها مخالفة لشرع الله حوّل شرع الله إلى ألفاظ، وجرّده من معناه، حتى لا تظهر مناقضته لعقيدته، فهل هذا مراد الله من ذلك الحكم؟ أن يجعل الاسم (كافر) مخالفا لوصف فلان بالكافر، مثلما يختلف اسم العَلم (كريم) عن وصف فلان بالكريم.

ومع ذلك يملأ الدنيا اتهاما لغيره بأنه لا معنى للكفر عندهم، وأن [الكفر عندهم اسم علم معني بتمييز الشهرة وليس اسما على مسمى معني بمقتضاه.. أي مثل إطلاق اسم نرجس أو ياسمين..الخ.. وهذا بخلاف اسم مهندس أو اسم فلاح أو اسم دكتور.. الخ]، [ليس عندكم حقيقة لوصف الكفر وكذلك ليس عندكم حقيقة لوصف الموحد وتقودكم مصطلحات فارغة من محتواها]، هذا فقط لأننا لا نحكم على الحقيقة المستقلة لكل كافر.

إن إطلاق مصطلح (المسلم) أو (الكافر) اعتقاد، وليس مجرد حروف متلاصقة، سواء كان حكما على الحال أو إلحاقا للتابع بالمتبوع.

وتكفير الكافرين من مقتضى التوحيد، وهو يدّعي وجود تكفير آخر للكافرين لا علاقة له بالتوحيد، وأنه معلوم من الشرع فقط، وينكر على من جعل أصل الدين خبريا، وهو أسوأ منه إذ جعل ما هو من أصل الدين خبريا وحوّله إلى فرع.

وخلاصة ما يدين به من تكفير الكفار أنه على الداخل في الإسلام الذي لم يعرف الشرع أن يتوقف اعتقادا وتسمية فيمن لم يظهر دينه بين المسلمين أو بين الكفار، وإن حكم بإسلام هذا

وكفر ذاك تبعا للعموم فهو كافر لم يُسلم بعد، وعندما يبلغه الشرع الذي يحكم بالتبعية للعموم يجب أن يفهم منه المعاملة والاسم فقط، وإن اعتقد به فهو كافر أيضا.

فهل يؤمن المسلم أن حكما من الدين سواء كان من أصل الدين أو فروعه مجرّد لفظ يردّده ولا يعتقد به؟ وإن اعتقد به كان كافرا جاهلا بالتوحيد، أليس هذا دينا مفخّخا؟ هذا هو الدين الذي يدعونا إليه المخالف، وهذا هو عقله الذي يتكبر به على الناس.

وهل هناك بشر انتظر الشرع ليعلّمه إطلاق اسم (الكافر) على من لم يظهر الكفر من قوم كفار ويعامله معاملة الكافر؟ ويعلّمه إطلاق اسم (المسلم) على من لم يظهر الإسلام من قوم مسلمين ويعامله على أنه مسلم؟

ولم يذكر لنا أين قال الوحي: سمّوهم كفارا، وأين تعلّم الصحابة ذلك بعد أن كانوا يجهلونه، كما تعلموا الأمر بالصلاة والنهي عن الخمر.

فالآيات والأحاديث لم تبيّن للصحابة حكم هذه الشرائح من القوم الكفار بعد جهلهم به، فمن أين له أن حكم التبعية حادث بالشرع؟ كما يقول: [كلفتنا الإرادة الشرعية بتكفيره]، [ولا يسمّون بكفار ولا بمسلمين قبل الشرع أيضا.. ولكن بوجود شرع يسمّون كافرين].

إن الاعتقاد والحكم والتسمية والوصف شيء واحد، فالصحابة اعتقدوا قبل الشرع بكفر مجهولي الحال بين الكفار وأبنائهم وسمّوهم كفارا، واعتقدوا قبل الشرع بإسلام مجهولي الحال بين المسلمين وأبنائهم وسمّوهم مسلمين، ولم يتوقفوا في الاعتقاد أو التسمية أو المعاملة في انتظار الشرع ليعلّمهم ذلك.

فتبعية الجزء للكل إذا لم يظهر استقلاله عنه نعرفه قبل الشرع، فالشرع أقرّه ولم يشرّعه ابتداء، مع العلم أنه لم يقدم نصوص الشرع التي يقول أنها علّمت النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته أن هؤلاء يسمّون كفارا بعد أن كانوا يجهلون ذلك.

وحسب دينه هذا على المسلمين الجدد اليوم وعلى الأنبياء والرعيل الأول من الصحابة قبل نزول الشرائع ألا يسمّوا من لم يظهر دينه بين الكفار كافرا ولا يسمّوا من لم يظهر دينه بين المسلمين مسلما حتى يعلموا ذلك من أحكام الشريعة، رغم أن عقولهم تقول ذلك قبل الشرع، ومن سمّاهم قبل الشرع فهو كافر، وإن توقف في هذا الاسم ولو بعد الشرع فليس كافرا حسب قوله!

فما دام يعلق المسألة كلها بالشرع نقول: قبل نزول الشرع زمن النبوة أو قبل أن يعرف المسلم الجديد اليوم الشرع المنزّل سيعتقد لا محالة عقلا أو عادة بإسلام مجهول الحال بين المسلمين وإن لم يعرف عنه الإسلام، ويعتقد بأن ابنه الصغير مسلم، ويكفّر أمم الكفار ولا يفرّق بين من أظهر الكفر ومن لم يظهره، ولا بين الصغير والكبير، كما نرى في الواقع.

وقوله هذا يعني تكفير كل المسلمين الذين يدخلون في الإسلام في المشارق والمغارب قبل أن يتفقّهوا في الدين، حسب هذه القواعد السخيفة التي يضعها دون انتباه لما تلزمه به، ولا يهتم بركام التناقضات التي يقع فيها مما اكتشفناه وما لم نكتشفه بعد، ولو كان هناك تناقضا واحدا لبطل دينه.

إن الكافر من أي أمة يرى الفرد من أمته على دينه وإن لم يظهره، فإذا أسلم فلا شيء يدعوه لتغيير هذا الموقف، فيؤمن أنه مسلم دون غيره، ومن لم يتبين له أنه دخل في دينه فهو على دين قومه حتى يثبت العكس، (كَفَرْنَا بِكُمْ... حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ) (الممتحنة: 4)، ولا يفرق بين تكفير وتكفير، ولا يعرف تسمية بلا اعتقاد، ولا ينتظر الشرع الذي يبيّن له اسمهم، بل الشرع منسجم مع هذا الاعتقاد الذي عرفه تلقائيا بدخوله في الإسلام.

ولا ندري كيف يفهم هذا المسلم أيضا أن حكم الفرد منهم خارج أصل الدين، فهو يعرفه عقلا وعرفا وعادة ويقرّره له الشرع دون تفريق بين من علم بكفره ومن لم يعلم به.

ويصح أن يقال أن تكفيرهم كلّفنا به الشرع لو أننا لم نعرفه إلا بالشرع كالصلاة والصيام، أما أن يكون معلوما عقلا عند الإيمان بالشهادة فكيف يربطه بالشرع؟ والدليل على ذلك أنه لو بقي المسلم جاهلا بالشرع فلن يجهل تكفيرهم، لأن الشرع لم يقدّم إلا أحكام المعاملات.

ثم إنه يقول: [وعلماء الأمة حتى وإن اختلفوا في حقيقة الأطفال عند الله فلم يختلفوا في حكمهم بالتبعية في أحكام الدنيا.. مثل عدم الصلاة عليهم وعدم الاستغفار لهم وعدم دفنهم في مقابر المسلمين.. الخ]، فلماذا لم يختلف العلماء في معاملتهم مثل معاملة الكفار؟

ذلك لأن حكمهم متفق عليه، ولو كانوا يربطون حكمهم بحقيقتهم لاختلفوا في معاملاتهم، كما جرى الآن لبعضهم لمّا قال أن أبناء المشركين مسلمون عاملهم بأحكام المسلمين، وكان اعتقاده بإسلامهم أسوأ من الخطأ في معاملتهم.

لقد تكلم العلماء عن أحكام الأطفال في الغزو وفي غيره وعن معنى الفطرة وحال الأطفال يوم القيامة بعد الاعتقاد ابتداء بتكفير أولاد المشركين كمبدأ معروف بداهة، أما اليوم فتعلمنا مسألة الفطرة وأحكام المولود من عقيقة وختان وغير ذلك قبل تكفير الكفار، ولذلك يتم خلط حكم التبعية الذي نختلف فيه بكل أحكام التبعية الفقهية، وهذا مثل الذي يخلط حكم النساء من حيث الإسلام والكفر بأحكام النساء الفقهية.

والمسلم البسيط الذي يقدّم التوحيد على الشرائع يفهم تكفيرهم من التوحيد كما يفهم تكفير النائم ببساطة، ولا يعرف تغيير معتقده في أحد إلا إذا ارتد المسلم أو أسلم الكافر، أما حكاية (كافر اسما ولا أؤمن بتكفيره) فهذه لا يفكر فيها عاقل فضلا عن مسلم، فمن هو الأجدر بالقول: [واللازم هنا قائم بالنظر لارتباط معرفة عقيدة التوحيد (حسب هذه المرجعية) بالمستحيل عادة أن يصل إليها العوام والبسطاء من سكان أدغال إفريقيا والهندوراس بعد أن أصبحت حقيقة التوحيد معارف مكتسبة وبحوثا أكاديمية]؟

إن الذي يعتقد أن تكفير القوم الكفار وأعيانهم واحد كله من أصل الدين لا يلزمه أن يقدم لسكان إفريقيا أو غيرهم بحوثا في هذه المسألة، ولكن الذي يحتاج إلى ذلك هو من يفرّق بين حكم المجموع وحكم أفراده، رغم أن الفرد المعيّن جزء من المجموع، ويفحص حال كل فرد من الكفار لوحده كأنهم مسلمون: هذا عاقل وذاك مجنون، وهذا مستيقظ وذاك نائم، وهذا صاحٍ وذاك مغمى عليه أو سكران، وهذا حيّ وذاك ميّت، وهذا ثبت عليه الكفر وذاك لم يثبت عليه، ولا يثبت إلا بعد أن نتبيّن من قصده من القول أو الفعل، مع مراعاة موانع التكفير وشروطه كلها كالحرية والاختيار والقصد، مثله مثل المسلم، وإن جحد شيئا من الشرائع والعقائد الفرعية لا يحكم بكفره إلا إذا قامت عليه الحجة، وإن ثبت كفره سابقا هل يحكم بناء على احتمال توبته؟ أم يحكم بناء على اليقين السابق؟ ويفرّق بين احتمال راجح واحتمال مرجوح، ويبحث في أعمار أعيان الكفار: هذا صغير وذاك كبير، وهذا فعَل الكفر لكنه لم يَبلغ سنّ التمييز، ولا يحكم بإسلام ابنه ولا كفر أبناء المشركين، ولا يسمي مجهول الحال بين الكفار كافرا ولا بين المسلمين مسلما، فإن فعل فقد ابتدع في الدين، وكل بدعة كفر، فإن جاءه علم من الوحي بإسلام هذا وكفر ذاك تلفَّظ به ولم يعتقد به، وإذا اعتقد به كان كافرا، فأي خطأ في ذلك هو كفر وجهل بالتوحيد!

هذا الذي يلزمه الرسائل والمجلدات ليبيّن للناس كيف يحققون ما يراه من أصل الدين، ومع ذلك يسمّيها فطرة وعقلا، لكنه يقبل بعض هذه التفصيلات دون بعض لمجرد التشهّي، أما العقل فيُلزمه بها جميعا إذا لزم بعضها.

ويتواصل مسلسل التعقيد الذي لا نهاية له، والذي يقتضي أن كل المسلمين عبر التاريخ جهلة مبتدعة غلاة بل كفار، إلا من درس هذه التفصيلات المحدثة التي قامت بالالتفاف على عقيدة تكفير الكافر وتمييعها وهدمها من الداخل.

ولينظر كلٌّ منا في نفسه، هل مرّ على عقله مثل هذه التفاصيل ليؤمن بكفر الكفار، فالتكفير هو التكفير، ولا يوجد تكفير بمعنى كذا وتكفير بمعنى كذا، فلا العقل ولا النقل يدل على وجود تكفير [بمعنى التبعية في الأحكام]، [معني ببيان أحكام الدنيا]، والحق البيّن أن التكفير ليس من معنى هذه الأحكام ولا هي من معناه، لأنه يتحقق قبلها، فهو من أصل الدين وهي معلومة بالشرع فقط.

فقد فصل بين تكفير وتكفير بلا دليل، ثم ادّعى أن [التداخل في المصطلحات هو الذي أربك المشهد]، ولتنطعه ضاع بين الاعتقاد والاسم وأحكام المعاملات، وصار يطرح مثل هذا السؤال الذي لم يعرفه المسلمون: [هل تثبت الاسم أم الأحكام أم ماذا؟].

ولا مكان لهذه السخافات والتعقيدات إذا اعتقدنا بكفرهم ككل الكفار كما يقول العقل والوحي، ولن تلزمنا إلزامات لا نتحملها، ولكن التنطع هو الذي يفعل هذه الأفاعيل.

ولم يسأل نفسه: لماذا ظهرت تفصيلاته الآن ولم يفصّلها المسلمون قبله؟ فمن لا يظهر عليهم الكفر من الكفار وأطفالهم موجودون من قبل، وليست حالتهم نازلة من النوازل.

فعامة الناس لا يعرفون هذا التفريق بين الكفار، ولو كان حقا لسبقته إليه العجائز، فجدّتي لا تفرق بين تكفير النصارى بما أظهروه أو بالتبعية، وإن لم يلقنهم هذه الأصناف من التكفير المبتدعة فلن يعرفوا إلا تكفيرا واحدا.

فالقوم الكفار كفار وكفى حتى يثبت إيمانهم، هذا هو المفهوم البسيط الواضح للتكفير، دون حاجة إلى معرفة القطع والظن ومعلوم الحال ومجهوله وغيرها، مما يحتاجه من لم يتخلّص بعد من أن الناس في هذه الأمة مسلمون أصلا.

ولذلك يضطر المخالف إلى تلقين من يدخل في الإسلام علومه الجديدة هذه حتى يخرج كل مسلم مما يراه غلوّاً في التكفير أو جهلا بالتوحيد، وهذا لم يُعرف في دعوة النبي صلى الله عليه وسلم.

أما قوله: [يملون هذا المعتقد على غيرهم إملاء، فعند دعوتهم يشرحون لهم الكفر بالطاغوت على أن منه تكفير المشركين، ومن تكفير المشركين تكفير أبنائهم وتكفير من تواجد بينهم ممن يُجهل دينه ويحتمل إسلامه، فيقدمون عقيدة التكفير جاهزة محددة مسبقا، فلا يخرج المدعو عن إطار ما حُدِّد له].

ينسى أنه قد أملي عليه أن دعاء القبور إشراك بالله، ولولا ذلك الإملاء لبقي يتمسح بها ولم ينقذه عقله من براثن ذلك الشرك، ولو أن كل ما اكتسبنا علمه بالتلقي نجعله فرعيا سنُخرج حتى اجتناب عبادة القبور وغيرها من أصل الدين، لأن حالتنا وطريقتنا ليست هي الأصل العام الذي يقاس عليه.

فلو اتسع عقله أكثر لأدرك أنه هو أيضا تم تلقينه، لقد لقنوه عدم التكفير حتى يثبت الكفر، وقيل له: نكفّر من كفر يقينا، فظن أن هذا مقتضى العقل، وما هو إلا موروث فاسد أخذه تلقيناً، لا هو صناعة العقل ولا النقل، لكنه ينطلق من العقيدة التي رُبّي عليها.

فإن كان هناك من قلّد غيره في التكفير فهناك من قلّد غيره في عدم التكفير، فقد وجد قومه على أمة فألِفها، وقيل له: هذا عقل، فصدّق، وقد يتخذ عقله الوجهة الأخرى إذا قيل له عكس ذلك.

لقد تلقاها جاهزة (الكافر هو فاعل الكفر يقينا)، مما كان يؤمن به يوم كان يؤمن بأن أمته مسلمة بالعموم، وظن أنه استنتجها منطقيا وفهمها تلقائيا من التوحيد، وهو كسائر الناس يحددون التوحيد من الواقع ويلقنون الكفر تحت مسمى الإسلام، فإذا أنكر عليهم أحد قالوا: هذه بدعة لم نعرفها، فالدين الحق قد حجبته عنه الشبهات، وظن أنه تكلّف غير منطقي وغير معقول، رغم إقراره بأنه معلوم من العقل دون حاجة إلى شرع.

يرى أن تكفيرهم تعلمناه من الشرع كما تعلمنا أي سنّة من السنن التي يتعلمها المسلم، فمن أدخله في أصل الدين هو المطالب بالدليل، وإلا فهو مبتدع، فأنا أكفره بالتبعية مثلكم، فما الذي يدعوكم إلى تكفيره من أصل الدين؟

أي أن الأصل في التكفير عنده أنه فرعي، وقد رتّبه على درجات، ثم طلب الدليل على أنه من درجة أصل الدين، دون أن يكلف نفسه تقديم الدليل على تغير نوع التكفير وارتفاع درجته وانخفاضها حسب العلم بالحال.

نقول: لماذا يجهل أحد حكم التبعية؟ لأنه يرى أن التكفير يقع على من تيقّن من كفره فقط، استمرارا للاعتقاد بأنه بين أمة المسلمين لا يكفر المعين منها إلا بيقين، ولهذا يسأل مستنكرا: كيف نكفّر من لم يبلغه حكم التبعية؟ لانطلاقه من أن الناس مسلمون أصلا.

إن المسلمين لم يتعلموا تكفير التبعية بعد إسلامهم، ولكن عرفوه عقلا دون بيان، ويحتاج البيان من ينطلقون من أنهم مسلمون يتلقون تكفير الكفار من بعد كأحكام الصلاة.

لقد تعلّم تبعية الطفل ومجهول الحال لقومه، فقال: هذا تعلمته من الشرع فليس من أصل الدين، ونسي أنه تعلم أيضا تكفير فاعل الكفر، والمقصود بالفاعل هو العاقل المميّز الحرّ القاصد، بل تعلم حتى اجتناب الشرك، فلماذا يقر بأنه من أصل الدين؟

وليس هذا الجانب الوحيد من أصل الدين الذي غفل عنه الناس، وهذه الغفلة ليست قاعدة حتى يقال أن الناس تجهل هذا فكيف نكفرهم؟ فهذا منطق عامة المشركين في فرض الأمر الواقع على الإسلام.

ومن يقول أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدعُ الناس إلى حكم التبعية، يقال له: قبل الكلام عن دعوتهم نتكلم عن جهلهم بذلك، فلم يعلمهم أقسام التوحيد وشروط لا إله إلا الله وأركان الكفر بالطاغوت وأنواع الطاغوت ونواقض الإسلام، وهذا ليس دليلا على أنهم لم يعلموها، وأنها ليست من أصل الدين، أما الناس اليوم فتعرف أصل الدين منها.

فالتعليم يكون على قدر الجهل، وإلا يصبح ترفا فكريا، فلم يعلمهم توحيد التلقي والاتباع في الشرائع التي تحكم الحياة العامة، ونحن اليوم بحاجة إلى ذلك لأن الناس تفهم من الإسلام علاقة الفرد بربه فقط، ولم يعلّمهم تكفير الكفار كما يتعلمه الناس اليوم، ولم يعلّمهم الحكم على الظاهر، ونحن اليوم بحاجة إلى ذلك، لأن الناس تقول من أنبأك عما في قلبه حتى تكفره؟.

وليس المشكل في تعليمهم، ولكن المشكل في تركهم لحالهم بالقول أن عقولهم تقودهم مباشرة إلى الحق، وأن التعليم يفسد عقولهم ولا يحقق الإسلام، وطالما كان التوحيد علما يُكتسب بعد الجهل، فمن ظن أن الشرك هو التوحيد كأهل الكتاب يُعلّم، فالإنسان يتعلم الباطل ويسبق إلى ذهنه ويستحكم فيه ويكون بحاجة إلى تعليمه الحق، وإلا فلا يحتاج إلى تعليم.

ولذلك نجد هذا النفور من التكفير عند من يظنون أنفسهم مسلمين، ويسبق إلى أذهانهم، وقد لا يتركونه إلا بتعليم، أما الذين يدخلون في الإسلام من أمم أخرى فلا يحتاجون إلى تعليم.

فمن المفروض أن التكفير والولاء والبراء يفهم تلقائيا من التوحيد كترك الشرك، ولا يحتاج إلى بيان وتفصيل، لكن الواقع المنحرف فرض بيان ارتباط التكفير بالتوحيد عقلا ونقلا، فهناك من يملك جهلا مركبا مع نية تحقيق التوحيد واتباع الوحي، ولذلك يحتاج إلى البيان بكل طريقة توصله إلى فهم التوحيد، وإلا فالبديل هو أن يبقى الحال كما نرى.

وآخر يكرّر على مسامع الناس كلامه عن التكفير النابع من إيمان القلوب، كما يقول: [وهناك فرق بين التكفير القائم على عقيدة إملاءات وبين التكفير النابع من إيمان القلوب]، ونحن نتفق على ما سماه بالتكفير النابع من إيمان القلوب، لكن هل ما حدده هو من إيمان القلوب؟ أم من فهمه الخاص؟ وهو يغيّب ما يعتقده حديث العهد بالإسلام في مجهول الحال بناء على عقله قبل الشرع ولا يربطه بالقلب، ويصنع تكفيرا لا يقبله العقل ولا النقل.

أنا رجل من عامة الناس دخلت في الإسلام وأعتقد أن الناس كفار عموما وتفصيلا حتى يثبت عندي دخول الواحد منهم في الإسلام، ولا أفرّق بين شرائحهم، ولا أعرف من التكفير إلا ما يعرفه الناس، كنقيض للإعتقاد بإسلام شخص، وهذا يعني أنني مبتدع مغالٍ في التكفير، بل كافر عنده حتى يلقّنني تفاصيل التكفير التي يتحدث عنها: هذا وصف وهذا اسم وهذا عادة.

هذا لنعلم أينا ينطلق في تكفير الكفار من العقل ومن أعمال القلوب، ولذلك نقول: دَعوا الناس تفهم دين الله ببساطة بعيدا عن هذه الفلسفات العقيمة.

طريقة تحقيق أصل الدين اليوم

أصل الدين هو التوحيد بمعناه ولوازمه، وهو الحد الأدنى الذي يتحقق الدخول في الإسلام بتحقيقه كله وينتفي بانتفاء بعضه، ويخرج به الإنسان من الكفر إلى الإسلام، حيث لا يخالفه المسلم عن جهل أبدا، بل يجتنب كل أشكال الكفر الظاهرة والباطنة وإن لم يُنبَّه إليها.

وكلمة (لا إله إلا الله) هي التي تحدد معنى أصل الدين لو كان الناس يدركون معناها، لكن معناها يتعرض للذبول في أذهان الناس عبر الأزمنة، فيبقى منه ما يرضى به الواقع الجاهلي.

والسؤال عن تحديد التوحيد إذا كان المقصود منه حصر صور الكفريات الواجب اجتنابها سؤال خاطئ، فلا يمكننا تحديد الانحرافات التي قد تقع في مفهوم التوحيد، والإلمام بكل ما وقع وما قد يقع مستقبلا، وكل ما نفعله هو نفي المعلوم من الانحرافات فقط ، فالكفر كالأوساخ التي لا يمكن حصرها، أما التوحيد فهو النقاء والنظافة، ولكن المسلم هو من يملك الرصيد الكافي من الفهم الذي يمنعه من الكفر في المستقبل مهما تشكّل في صور مستحدثة، كما يحفظ ثوبه من الأدران بكل أشكالها وإن لم يُحصها كلها.

في حياتنا ليس هناك انحراف واحد في مدلول (لا إله إلا الله)، بل هناك الكثير، وكل انحراف من هذه الانحرافات يهدمها، وينبغي أن نعلم أننا إذا سلِمنا من أحدها قد يبقى غيره ولا ننتبه إليه، لأن هذا الانحراف من صنع الجاهلية المتمسحة بالإسلام، وليس سوء فهم فقط.

فالناس اليوم يتلقّون أصل الدين مفكّكا، كل جزء منه تحت باب معين، وتحته بحوث وشبهات وردود كثيرة متبادلة، ولذلك فبيان أصل الدين يستلزم وقتا طويلا، وعملية تشكيل العقيدة من جديد وجمع أجزائها المتناثرة إلى بعضها البعض قد تستهلك أعمارا وأجيالا لتعود إلى صورتها الكاملة في بساطتها الأولى، بعد التخلص من الآثار التي تبقى شوائبها ملتصقة بعقول الباحثين عن أصل الدين فضلا عن غيرهم.

ومهمتنا هي الارتقاء بعقولنا التي أضلتها المفاهيم الجاهلية إلى مستوى بساطة هذا الدين ووضوحه، ومهمة قوى الشد إلى الخلف تعقيد المسائل وإغراق الناس في مسائل جانبية وتفاصيل لا نهاية لها لإطالة عمر الجاهلية، فتعقيد المسائل يدفع الناس إلى العودة إلى الخلف والبقاء على ما هم عليه.

لقد كان الرجل في القرون الأولى يدخل في الإسلام بكلمة (لا إله إلا الله)، فينفي كل كفر سواء عاين صوره أو لم يعاينها، ويدرك ما يخرجه من الإسلام بمقتضى إدراكه لما أدخله فيه، ويفهم كل ما وصلنا إليه وما لم نصل إليه من حقائق التوحيد.

ولعل السؤال الذي يقفز إلى ذهن الإنسان المعاصر هو: كيف فهم السابقون كل ما عندنا من مسائل ضلّت فيها الأفهام، وحارت فيها العقول، وانحرف فيها مَن يُشار إليهم بالبنان ممن نعُدّهم من الراسخين في العلم؟

والسؤال الأذكى هو: كيف نصل إلى مستوى فهم الأولين للتوحيد؟ وكيف نميز التوحيد من الشرك؟ ثم كيف نميز أصل الدين عن فروع الدين التي يخاطَب بها المسلم بعد إسلامه وتحقيقه للأصل؟

فما وصلنا إليه في ما يتعلق بحكم جاهل التوحيد مثلا قد ظنه البعض خلاصة للدين لا يصل إليها إلا المتمكّنون، وهو مجرد ضابط بسيط ومنطقي وبديهي، وقد انطلق منه الأولون مسلمهم وكافرهم بحكم أنه مقدمة بديهية لا يجادلون فيها.

فكون جاهل التوحيد غير موحد من أبسط الحقائق والبديهيات التي لا تحتاج إلى برهان، وقد اجتمع عليها العالم والجاهل، ولم يعانِ فيها الأنبياء أي معاناة مع أقوامهم، لكننا أصبحنا نحتاج إلى بحوث ودراسات ومناظرات طويلة، ونُمضي السنين الطوال نقلّب الكتب ونفك الرموز لنصل ـ إن قدِّر لنا أن نصل ـ إلى أن من هو خارج البيت ليس بداخله، فتتضح لدى طائفة من الناس فقط، أما أغلبهم فينطلقون من نقيضها كأصل.

فبدلا من الانطلاق من بديهية انتفاء الإسلام عن الجاهل يصبح جهله بالإسلام دليلا على أنه مسلم، ثم يضيع الباحثون زمانا لفك هذه المعضلة، التي لم يبيّنها أحد من الأنبياء لقومه، لأنهم لم يخالفوها ولم يُشكِل أمرها على بشر من قبل.

وهذا المرض ليس وليد اللحظة حتى يعالَج في لحظة، ولكنه نتاج تراكمات مرّت عليها قرون طويلة، طبقات من الجهل بعضها فوق بعض، وليس سببه تأويلات راهنة للكتاب والسنة كما جرى للفرق الضالة قديما، لأن هذه الضلالة استقرت وسبقت الاستدلال عليها وتبريرها، والكفر المتمسح بالإسلام هو الذي فرضها كأمر واقع.

ثم يأتي رد الفعل: لقد جئتم ببدعة لم يقل بها أحد قبلكم، وجعلتم العقيدة صعبة لا يحققها إلا فلان وفلان من الناس؟ والواقع أن البساطة تتجلى فيها، وما عقّدتها إلا الجاهلية بخرافاتها التي تنسبها إلى الإسلام ظلما وزورا، حتى صار الإسلام كفرا والكفر إسلاما، وتوالت الأجيال على ذلك جيلا بعد جيل، لا يُسمع بينهم من ينكره بين قوم يحبّون الإسلام إجمالا، ويحبّون ما هم فيه من كفر.

ونحن لم نجهل التوحيد جهلا بسيطا كجهل رجل من الصين يسأل عن الإسلام، ولكن جهلنا مركّب، فقد تصوّرنا أن الكثير من الكفر الذي تربّينا عليه هو الإسلام، وجمعنا الإسلام ونقيضه تحت مسمى الإسلام، وهذا الذي أفسدنا أكثر من الكفار الآخرين.

وقد أُشرِبنا في قلوبنا دينا محرّفا ورسخ في أذهاننا، وصرنا نبحث عن الحق انطلاقا من الباطل، وقد حفظنا الشبهات أوّلا قبل معرفة التوحيد، والضلالات المتمسحة بالإسلام هي الأصل عندنا وفاتحة العلم للمبتدىء والمتبحّر في العلم، وهي مؤصّلة تأصيلا علميا، وقبل ذلك نحن نعيشها ونؤمن بها كدين، وعندما نسمع بحقيقة من حقائق التوحيد نحسبها شبهة منكرة وبدعة محدثة.

فمن لا يعرف من التوحيد إلا إفراد الله بالدعاء إذا سمع بتوحيد الله في تلقّي الأحكام واتباعها والتحاكم إليها وحدها نبَذ ذلك بحجة أنه بدعة لم يسمع بها من قبل، ويستنكر أن يكون ذلك الأمر الجديد عليه من أصل الدين، ويقول مستهينا به: كيف أكون كافرا بمجرد أن أتبنى شرع غير الله!؟ وهل الدخول في الإسلام يستلزم الاعتقاد بتكفير أهل ذلك الشرع لأكون من المسلمين!؟

أما من يستجيب لما يتعلمه من أصل الدين فإنه يتصور أن المسلمين قديما قد تعلموا مثلنا، وأن أتباع الأنبياء عليهم السلام مروا بنفس ما مررنا به نحن من مراحل وتدرج وبحوث وجدال طويل وعريض وأخذ وردّ، وأن تحقيق التوحيد استغرق من الصحابة الفترة المكية بكاملها.

فهناك من يتصورون أن الصحابة تدرجوا أيضا في أصل الدين، وأن تحريم الكفر أو صور منه نزل بالتدرج مثل المحرمات كالخمر والربا، وأن هناك ما كان مباحا ثم صار كفرا، بمعنى أنه لم يكن كفرا في بداية الدعوة وفي زمن عيسى وموسى عليهما السلام وصار كفرا عند نزول الآية فقط، مناقضين لما يدرسونه من أن دين التوحيد هو دين الله الذي أرسل به كل رسله.

والواقع أن أصل الدين كان كاملا، واليوم هو أشبه بالجدار الذي يُبنى لبِنةً بعد لبنة إلى أن يكتمل بناؤه، لأن انهياره من قبل استغرق أجيالا، ولم تقع ردة صريحة في واقعة معينة، بل تم نقضه حجرا بعد حجر، بنفس الطريقة التي يبنى بها الآن، فنحن نجمع شتات العقائد المتناثرة ونضمّها إلى بعضها، وندخل في عقائده شيئا فشيئا بالتدرج شئنا أم أبينا، هذا واقعنا بخلاف الأولين.

وهو أمر طبيعي وفق المعطيات الحاضرة، لأننا انطلقنا من الشبهات والانحرافات لنبحث عن الأصل، وإذا كنا في علم الرياضيات نطبّق قواعد معلومة لحل مسائلها فإننا هنا ننطلق من الأخطاء والنتائج للبحث عن القاعدة، فالعقيدة لم تستقرّ بعد على نحو واضح بسيط، وإنما كل جزء منها يُستنبط ويستخلص بعد جهد جهيد، وبعد المرور على شبهات كثيرة.

فجهلنا اليوم جهل مركّب غير بسيط، لأن هناك قواعد خاطئة تحكمنا في كثير من الأحيان، ننطلق منها كأساس، فنحن لا نجهل الحق فقط، ولكننا نرى الباطل حقا، ومشكلتنا أننا لم نخلّص الإسلام من الكفر، فهنا كفر بقواعد إسلامية، وما عندنا من الإسلام قد يبنى على قواعد جاهلية.

وجهلنا المركب بالإسلام يفرض علينا تحطيم كمّ هائل من الشبهات الراسخة في عقولنا، فعندنا علم خاطىء وليس جهلا بسيطا، وقلوبنا محشوة بدين باطل منتسب إلى الإسلام، وليست فارغة حتى يتيسّر ملؤها بالإسلام الحق.

والمشكل في العقلية المنحرفة التي تجعل أهلها يحسبون أنهم مهتدون، ويجعلون من الباطل أصلا، ثم يبحثون في الدين عما يوافقهم، فالشبهات المعقدة جاءت من الدين الذي ألِفناه، فقد ألِفنا الشرك والضلالات الأخرى ثم رحنا ننظر إلى التوحيد من خلال تلك الضلالات فنتوهّم أنه معقّد، والدين واضح بسيط، لكننا لم نرتق إلى مستوى وضوحه، وصرنا نستخلصه بجهد الأنفس.

يجب أن نفهم أن التعقيد الذي نواجهه في بعض المسائل ليس من الدين، وإنما هو منا، وكل المسائل عندها جواب وهو جواب بسيط، لكن للغبش الذي في عقولنا لا يمكننا أن نهتدي إليه الآن إلا أن يشاء الله.

وما يجري من انحرافات ليس سببه سوء التأويل للوحي فقط، بحيث يكون أهلها على عقيدة سليمة ثم يجدون آيات وأحاديث يخطئون في فهمها فينحرفون، ولكن واقعهم هو الذي صنع لهم تلك الضلالات، ثم يبحثون لهم في الوحي عما يبرّرها فيلوون عنقه ولو من بعيد، وليس محاولة الاستمداد من الوحي هي التي أضلّتهم كما ظن البعض.

فالناس لا يتلقّون الإسلام من الإسلام، ولكن يتلقّون الكثير من عقائده وأحكامه من الجاهلية التي صنعت لهم دينا يناسبها، وقالت لهم: هذا هو الإسلام فاتبعوه، فأصبحوا يبنون على ما ربّتهم عليه ويتصوّرون أنه من البديهيات، وهي مجرد مفاهيم مألوفة ينطلقون منها ولا يستطيعون الانفكاك عنها، إلا من وفّقه الله، وقد وصلت إليهم فاسدة عبر الزمان، وهم لا يشعرون بذلك في أكثر الأحيان، فهذا يُخرج ما هو من أصل الدين إلى الفروع ولا يهتم به، وهذا يرفع الفرع إلى الأصل ويقيم عليه دينه، ويطغى التكفير الخاطىء، وتقع التراجعات والإنشقاقات في هذه المرحلة.

فنحن لم ندخل الدين من بابه الذي هو الأصل ولكن من الفروع، وتم خلط مسائل التوحيد بمسائل الفقه تحت عناوين واحدة، كأحكام الجهاد وأحكام الديار وأحكام التبعية، وعندما ندخل المسائل من ظهورها تصطدم مع ما يخالفها في أذهاننا من حق أو باطل، فنزداد حيرة وتيهانا، فالكثير منا يبحثون عن أصل الدين الدين انطلاقا من تيار معارض للحكام فقط، وهذا التيار يركز على فقه الموالاة والمعاداة في إطار واقعه، وفي الحقيقة ما هو إلا مشرك يوالي مشركا، فلا يكاد يتخلص من هذه المفاهيم البائسة.

ولنتفق على تحديد ما هو من أصل الدين مما هو من فروعه لا يمكن أن نعود إلى ما تعلّمه كل منا، وما وصل إليه كل منا، وما فهمه من أصل الدين، فمنذ كنا على عقيدة عامة قومنا كنا نعتقد أننا مسلمون قد حققنا أصل الدين، ونحن الآن مختلفون أيضا، ولا يستدل أحدنا على الآخر بما يعتقد، فنحن نختلف في منطلقاتنا، ولا يحق لأحدنا أن يتخذ طريقته والمرحلة التي وصل إليها دليلا.

فلننظر إلى من نتفق على إسلامهم وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصحابة رضوان الله عليهم الذين شهد لهم الوحي بالإسلام، لندرك كيف حددوا أصل الدين مما دونه من الشرائع التي عرفوها بعد نزولها ففرقوا بينهما، بخلافنا نحن إذ نعمل بالشرائع ثم نبحث عن أصل الدين، فجمعناهما معا كأحكام شرعية، فمنا من رفعها ومنا من خفضها، فهناك من جعل أصل الدين فرعا لا ينتفي الإسلام بانتفائه، ومنا من جعل الفرع أصلا لا يثبت الإسلام إلا به.

فللتخلّص من التصورات الخاطئة التي صنعها الواقع المنحرف يجب أن نعيش مع سيرة الأنبياء والصحابة ونساير الوحي كما سايروه، فهناك من يتصور أن بعض الأمور كفر بالله، ولا يعلم أن الصحابة الذين أقرّ الوحي إسلامهم كانوا يفعلونها.

ولا يستخفّ بنا من يقول: افهموا الإسلام بعقولكم فقط، لأن فهمنا مرتبط بظروف الزمان والمكان، ولا يستطيع التحليق لوحده بعيدا عنها في أكثر الأحيان، ونتيجة ذلك ستكون أسوأ مما نرى من انحرافات.

عن إبراهيم التَّيمي قال: خَلَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ذَاتَ يَومٍ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ، فأَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: كَيْفَ تَخْتَلِفُ هَذِهِ الْأُمَّةُ وَنبِيُّهَا وَاحِدٌ وَكِتَابُهَا وَاحِدٌ وَقِبْلَتُهَا؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْقُرْآنُ، فَقَرَأْنَاهُ وَعَلِمْنَا فِيمَ أُنْزِلَ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدَنَا أَقْوَامٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَلَا يَعْرِفُونَ فِيمَ نُزِّلَ، فَيَكُونُ لِكُلِّ قَوْمٍ فِيهِ رَأْيٌ، فَإِذَا كَانَ لِكُلِّ قَوْمٍ فِيهِ رَأْيٌ اخْتَلَفُوا، فَإِذَا اخْتَلَفُوا اقْتَتَلُوا، فَزَبَرَهُ عُمَرُ وَانْتَهَرَهُ، فَانْصَرَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ دَعَاهُ بَعْدُ فَعَرَفَ الَّذِي قَالَ، ثُمَّ قَالَ: إِيهِ أَعِدْ عَلَيَّ. (رواه البيهقي وأبو عبيد).

فحتى نعوّض بُعدنا عن الواقع الذي نزل فيه الوحي علينا أن نعيش مع سيرة المسلمين في ذلك الواقع، لنتشرّب فهمهم السليم للوحي، وتنتفي من بيننا هذه المقررات الجاهلية السفيهة التي تظهر هنا وهناك، وإن وُجدت خَمدت ولم ترفع رأسها، لأن الجو السائد لا يسمح لها بالظهور.

إن الدين يختلف عن الرياضيات فهو مرتبط بالواقع، وإذا اختلفت عقولنا في فهم الوحي نعود إلى ما فهمه الذين اتبعوه قبلنا ممن رضي الله لهم دينهم، ويجب أن نتذكر دائما أننا لسنا أول من اتبع هذا الدين، وقد سبقنا إليه أناس أقرّ الوحي إسلامهم، وأي فهم منا يجب أن نقارنه بفهمهم، ولا ننظر إلى الوحي كنصوص جامدة أو أرقام، فالخوارج قرأوا قول الله تعالى: (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ) (يوسف: 40)**، فقالوا للصحابة: كفرتم بتحكيم الرجال، لكن الصحابة الذين عاصروا نزول الآية وعملوا بها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لم يفهموا منها ذلك.**

وهناك اليوم من يُكفّر غيره بالمباحات التي كان الأنبياء يفعلونها دون أن ينتبه لذلك، وإذا نُبّه لا يهتم، لأنه يتبع ما وصل إليه فكره، ولا يريد أن يأخذ أي عبرة أو درس من واقع الذين أقرّ الله إسلامهم بالوحي.

واليوم لا ينزل وحي ليصوّبنا أو يُخطّئنا، ولكن هناك فهمنا وفقهنا، والناس متفاوتون في ذلك، فكل منا له نصيب في ذلك، أما الأنبياء والصحابة فقد عايشوا نزول الوحي الذي كان ينزل ليأمرهم وينهاهم، ويقوّم اعوجاجهم، ويصنع مواقفهم في واقعهم، ويقرّهم على ما هم عليه من دين.

وقد نشأت القواعد الأصولية والفقهية طبقا لفقه راسخ مستنبط من الكتاب والسنة، أما الآن فنشأت مفاهيم باطلة طبقا لما بقي لأهل هذا العصر من الدين، فتصبح قواعد يُحتكم إليها دون مرور على ما فهمه الأنبياء وأتباعهم، فصناعة قواعد دون المرور على دينهم وسيرتهم انتهى بكثير من الناس إلى دين آخر غير الموجود في الكتاب والسنة.

فمن يرى أن مجرد الوجود بين الكفار كفر، كأنه لم يقرأ عن يوسف وموسى عليهما السلام ولا امرأة فرعون في قصور الفراعنة، ومن يرى أن سبّ الصحابي كفر كأنه لم يقرأ عن خلافات الصحابة واقتتالهم.

فلا هو فهمَ بعقله مناط الكفر بالله فهما سليما مستقيما بعيدا عن التكلف، ولا هو فهمه من الوحي الذي يتلوه ويسمعه يوميا.

والمشكلة الأخرى هي أنه لا يكاد يوجد فينا من قيل له: اترك هذا الكفر وادخل في الإسلام كدين، ولذلك يتركه كأي معصية في إطار إسلامه الثابت من قبل ومن بعد بترديد الشهادة أو الوراثة، ولذلك فأي دعوة لا يفهم الناس منها أنهم يدخلون في دين آخر ولو في نهايتها فليست دعوة إلى التوحيد.

إن من يعتقد أن المشرك أخوه في الدين فهذا لم يحقق الإسلام كدين، ولم يفهمه أصلا حتى يميّز بين المسلمين والمشركين.

ولم يكن الصحابة بحاجة إلى بيان تكفير الكافرين لأنهم يعتقدون أن الإسلام الذي دخلوا فيه دين آخر، فلا يمكن منطقيا أن يروا في المشرك أخا في الله، كذلك النصارى اليوم إذا أعلنوا الإسلام يفهمون أن قومهم على دين غيره، لكن بما أن الديمقراطية ليست دينا عندهم فحتى إذا تركوها سيعتقدون أن أهلها إخوانهم في الإسلام.

وقومنا يظنون أنهم إذا تركوا صورة من الكفر ينتقلون داخل الإسلام، وهذا استمرار للاعتقاد بأن الحد الأدنى من الإسلام هو التلفظ بالشهادتين، وأن التوحيد فريضة لا تختلف عن سائر الفرائض كالصلاة والصيام، وأن الكفر لا ينفي الإسلام إلا كلاما نظريا لا أثر له في الواقع.

لقد تعلّمنا الصلاة ثم التوحيد أو مسائل منه، وعلمونا تحريم الخمر ثم تحريم الشرك أو صور من الشرك، فصرنا نتوب من الكفر أو من بعض أشكاله دون اعتراف بأننا كنا مشركين، وهي توبة ناقصة وباطلة لا تحقق الإسلام ما دام صاحبها لا يؤمن بأنه كان على غير دين الله.

ويتردد اليوم أن النبي صلى الله عليه وسلم علّم أصحابه التوحيد ثلاثة عشر عاما، والحقيقة أن الدعوة إلى التوحيد استمرت خلال الفترة المكية وطيلة الفترة المدنية وما بعدها، لأنها تتعلق بغير المسلمين، أما المسلمون فدعوتهم تُعنى بتزكية النفس وبالشرائع الفرعية التي نزلت في مكة مثل الصلاة، وكثرت في المدينة على المستوى الفردي والجماعي، خاصة بعد قيام المجتمع المسلم الذي يتحرك بالإسلام.

فلم يكن يبيّن التوحيد لمن أسلم، بل يدركه قبل إسلامه، وبه يدخل في الإسلام، ولم يكن الصحابة يقَعون في صورة من الكفر عن جهل حتى يعلّمهم أنه كفر وينهاهم عنه، كما نتعلمه نحن اليوم.

ولا يوجد كفرٌ يَكفر صاحبه بعد قيام الحجة عليه بأنه كفر، لأنه لا يدخل في الإسلام حتى يكون مُلمّا بمعنى الكفر الذي يجب أن يحذره، وقد يجهل معنى فِعل أو قول معيّن، لكن لا يجهل أن حكمه الكفر إن فهم معناه.

واليوم يتصوّر الواحد منا أنه مسلم يطلب العلم، والعلم عنده هو معرفة التوحيد، فيبحث عن نواقض الإسلام الذي لم يحققه بعد، ويتوب منها كتوبته من الخمر، أو هي أقل شأنا وخطرا من الخمر، فسبب جعله مسائل أصل الدين أحكاما فرعية هو اعتقاده أنه مسلم مسبقا، وليس الاستنباط من الوحي هو السبب كما ظن البعض، لأن اجتناب عبادة الأصنام يجدها في الوحي ومع ذلك لا يُدرجها في خانة الفروع.

أما الصحابة فاجتنبوا الشرك الأكبر بدخولهم في الإسلام، ويميّزون المسلمين عن غير المسلمين بما أدخلهم في الإسلام، واجتنبوا الشرك الأصغر من بعد في إطار التفقه في الأحكام الشرعية التفصيلية.

عن ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ، وَهُوَ يَسِيرُ فِي رَكْبٍ، يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ: (أَلاَ إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ) (رواه البخاري ومسلم).

وعن مَعقِل بن يسار قال: انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: (يَا أَبَا بَكْرٍ لَلشِّرْكُ فِيكُمْ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ) فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَهَلِ الشِّرْكُ إِلَّا مَنْ جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخر؟ قال النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَلشِّرْكُ أَخْفَى مِنْ دَبِيبِ النَّمْلِ، أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى شَيْءٍ إِذَا قُلْتَهُ ذَهَبَ عَنْكَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ؟ قَالَ: (قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أُشْرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعْلَمُ وَأَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لا أعلَم) (رواه البخاري في الأدب).

أما اليوم فنعرف الشرك الأكبر والأصغر معا، وقبل ذلك نعتقد أننا مسلمون، فصارا كلاهما شركا أصغر عندنا بحكم الواقع، وصار الشرك الأكبر أخفى من دبيب النمل عندنا على أننا

مسلمون نقع فيه دون علم، ويُفرَض هذا كأمر واقع على دين الله، فيُخرجون هذه المسألة أو تلك من أصل الدين بحجة أنها غير معلومة، وتخفى على كثير من الناس نظرا لغلبة الجهل.

فنسمع من يقول: على المسلمين أن يبرأوا من العلمانية، وهذا القائل أقرب إلى الحق من غيره، ويقول خطيب الجمعة للمصلين أحيانا: أيها المؤمنون اجتنبوا دعاء القبور من دون الله والحلف بغير الله، فيتركونها - إن تركوها - على أساس أنها كلها معاص لا تنفي الإسلام.

إن الكثير من الضلالات والانحرافات التي نراها تعود إلى تقديم الفرع على الأصل وتعظيم قدره أكثر من أصل الدين، والذي يعود بدوره إلى اعتقاد الناس بأنهم مسلمون.

فطيلة مسار بحثنا نبحث عن أصل الدين كأننا مسلمون يطلبون العلم، ونتفقّه في التوحيد كما نتفقه في السنن، وكان الواجب أن نبحث عن أصل الدين لندخل في الإسلام، ولا يتحقق الدخول في الإسلام حتى يتم أصل الدين، وعندما ننطلق من أننا مسلمون ابتداء تتحول كل مسألة من أصل الدين إلى مسألة فرعية وطاعة من الطاعات التي يؤديها المسلم ما دام الإسلام متحققا قبلها، ويتحوّل نقيضها إلى ذنب لا ينفي الإسلام، وفي أحسن الأحوال نقول أنه كفر بعد إقامة الحجة.

فعدم تمييزنا أصل الدين من أحكام الشريعة الفرعية سببه أننا نبحث عنه بوصفنا مسلمين أصلا، فإذا جئنا إلى المسائل المطروحة في التكفير ننطلق من أن الناس مسلمون مسبقا، وغيرها من مسائل أصل الدين نتعلمها كأننا مسلمون يتفقهون في دينهم ويتفاوتون في ذلك، ولذلك نقع في تناقضات واختلافات لا حصر لها، هي كل ما نراه في الواقع.

ونستخرج أصل الدين من كتب الفقه التي عالجت في زمانها مسائل اعترضت أهلها بعد اتفاقهم المبدئي على أصل الدين دون مناقشته، ونحن ننطلق من قضاياهم التي لم نعش ملابساتها لمحاولة اكتشاف فهمهم لأصل الدين.

فمثلا مصطلح (التبعية) استعمله الفقهاء قديما في ما يهمّهم من أحكام المعاملات، ولم يكن لهم إشكال في مسألة الاعتقاد بتكفير المعيّنين من أمم الكفر الذين لا يظهر منهم الكفر، فلما أخذه المتأخرون من كتبهم جعلوا تكفيرهم مسألة فرعية قبل أن يتفقوا على العقيدة، فبما أنهم تعلموه من بعد يتصوّرون أنه حكم شرعي فرعي، فخلطوا مسائل أصل الدين بمسائل الفقه.

وهناك من يستنبط تكفير الكفار من أحكام الديار، وقد يخطئ في الديار بحكم أنه لم يعش واقعا يميّز بينها، ثم ينتقل منها لحكم سكانها، وقد ينطلق من أحكام الجنائز أو غيرها لمعرفة المسلم من الكافر، ولا ينطلق من (لا إله إلا الله).

وهناك من يحدد أصل الدين من خلال ترجيحات العلماء القدامى ومن اختلافاتهم، ولا يرى مشكلا في النزول بمسائل أصل الدين التي ينتفي الإسلام بالخطأ فيها إلى مستوى الاجتهاد الذي يؤجر صاحبه وإن أخطأ، ويبحث عن موقف العالم الفلاني من جهل التوحيد أو دعاء القبور، وكلمة من هنا وأخرى من هناك لهذا العالم أو ذاك كاختيار فقهي.

وقد يعلّق حكما من أصل الدين بفتوى ومذهب فقهي لفلان من العلماء، أو يستدل بأنه قول جمهور العلماء أو مذهب أهل الحديث أو اعتقاد أهل السنة، فيجعل من التوحيد مذهبا من مذاهب المسلمين، كأنهم كانوا يختلفون في أصل الدين، ويكفّر مخالفيه اليوم غير منتبه إلى أن العلماء الذين اختلفوا في تلك المسألة لم يكفّر بعضهم بعضا، لأن اختلافهم كان في فروع الدين لا في أصله، أما أصل الدين فلا يمكن أن يختلف فيه المسلمون تأويلا ولا يَكفر المخطئ منهم، فلا فرق بين النزاع في أي مسألة منه والنزاع مع النصارى الذين تأولوا فكفروا، كله خلاف في أصل الدين.

والخلاف في الديار يقع بسبب اعتقادهم أنهم مسلمون بنوا دولة غير إسلامية، وهذا خلل في التوحيد قبل أي شيء آخر، وكذلك الخلاف في الخروج على ولي الأمر هو خلاف في التوحيد، وليس خلافا فقهيا كما كان الحال بين المسلمين في القرون الأولى، لأن الخلاف هنا لا يقيم اعتبارا للكفر البواح الذي يدين به الحاكم وشعبه معا.

ومنه التشريع من دون الله الذي يرجعون فيه إلى قول ابن عباس بعد أن يضيعوا في صحة سنده، ويختلفون في إنزاله على واقع ليس واقعه، وكان من المفروض أن يكون معلوما عندهم من معنى التوحيد.

لكن هل الحل لفهم أصل الدين هو ترك الانتساب إلى الإسلام وتعطيل أحكام الشريعة الفرعية إلى أن يتحقق التوحيد؟

الجواب: لا، فلم يدعُ النبي صلى الله عليه وسلم قريشا إلى التخلي عن تعظيم البيت الحرام والأشهر الحرم وما صح من اعتقادهم في الله، كما لم يدعُ اليهود إلى ترك ما يؤمنون به من الحق الذي جاء في التوراة، فهذا لا يصح شرعا، وإلا ستكون دعوة إلى الكفر والبعد عن الله أكثر.

يرى الرجل اليوم نفسه مسلما بين المسلمين، وينطلق من أن الأصل في أمته الإسلام، ويبحث عما يدخل في أصل الدين كما يبحث عن أي حكم من أحكام الشريعة، وينزّل على المشركين ما لا ينزل إلا على المسلمين، ولذلك يبدأ بشروط التكفير وموانعه قبل استخلاص الإسلام من الكفر، ويطبقها على غير المسلمين، ويسأل: كيف أكفّر من لم يثبت لي إتيانه الكفر؟ بحجة أنه لا يجوز التكفير إلا ببرهان كالشمس، بدلا من السؤال عن ثبوت إسلامه.

ويسأل: كيف تكفرون غيركم في مسألة خلافية بين المسلمين؟ منطلقا من أنهم مسلمون بلا دليل، كأن اختلافهم دليل على أن ذلك الأمر ليس كفرا، فهم يفرضون الأمر الواقع على الدين بدلا من أن يتبعوا الدين في مخالفة هواهم.

فالخط متّجه من نقطة البدء، وهي الإيمان بإسلام الناس إلى التكفير، فإن لم يثبت عنده هذا الأخير بشروطه عاد إلى الأصل الأول.

والواقع أنه لا يمكن أن يدرك التوحيد ويجهل حكم الكافرين إلا إذا كان يرى ابتداءً أن ما حقّقه من التوحيد ليس دخولا في دين آخر، وأنه من الأحكام التي يتعلمها في إطار إسلامه.

فبعد أن تفتّت أصل الدين ككلّ تفرّق تكفير الكفار أيضا إلى أجزاء وجزيئات، والناس تتقدم فيه جزءا بعد جزء، فيتدرّج الواحد اليوم في تكفير الكفار عبر مراحل: من الإيمان بإسلام الناس ابتداء، إلى الإيمان بإسلام من أتى الشعائر التي يشترك فيها المسلمون والكفار اليوم كالشهادتين والصلاة، إلى التوقف فيمن لم يظهر دينه.

فإن اقتنع نظريا بكفر جاهل التوحيد يبقى على اعتقاده السابق بأنه كان مسلما وأن عامة الناس الجهال مسلمون، فاصلا العقيدة النظرية عن الواقع، وإن آمن بتكفيرهم فرّق بين العموم والأعيان، وجعل تكفير من يثبت كفره من أصل الدين، أما غيره فتكفيرهم فرعي أو مجازي.

ومن الإقرار بحقائق التوحيد نظريا ومحوها واقعا نرى من يتحدث عن كفر العلمانية وتكفير المشركين ثم يقول أن الحاكم الكافر وليّ أمر شرعي، في انفصال تام بين النظرية والواقع.

وهناك من يفرّق بين الحاكم والمحكوم، والآخر يحصر الكفر بالطاغوت في مجرد خصومة معتادة بين المحكوم والحاكم، وآخر ينظر في شرك الشرائع التي تحكم المجتمع، وذاك يقتصر على شرك الشعائر والمعتقدات الغيبية الفردية، وهناك من يؤمن بالتكفير بإحداها دون الأخرى، كأن التوحيد اختيار لتخصّص علمي معيّن.

وذاك يَكفر بالطاغوت الفلاني ثم الفلاني وشرك كذا ثم شرك كذا، وهذا يحصر الكفر في الحكام، وهذا يتوسع إلى جنودهم، وهذا إلى العلماء، وهذا إلى الشعب، وهذا يؤمن بإسلام هؤلاء دون أولئك، حسب شهرة الأمر وخفائه.

وكلها مسائل خلافية عندهم، رغم أن التكفير هو التمييز بين المسلم والكافر، فكلمة (تكفير) و(كافر) من كلمة (كفر) وهو ما يناقض أصل الدين، فالتكفير من أصل الدين، لكن تم تمييعه حتى سمعنا بالتكفير الإجتهادي.

وقد أُشرِب الناس في قلوبهم أن التكفير مرتبط بالجهل والتشدد والدماء ومنافٍ لسماحة الإسلام ورحمته، ولذلك يتوجّسون خيفة منه ومن أهله، ويوالون الكفر وأهله عليهم دون تحرّج، ويظنون أن الله أمرهم بذلك.

وعلّمتهم الجاهلية أن الفقه والتقوى مرتبطان بالإبتعاد عن التكفير، فأصيبوا بحساسية مفرطة من التكفير، فهم يتقدّمون في البحث عن أصل الدين وفرائصهم ترتعد، لا خشية السجن فقط، ولكن خشية النار قبل ذلك، لأنهم رسّخوا في أذهانهم أن التكفير عقيدة كلاب النار.

وهناك طبقات من الجهل المركّب جعلت الناس يعتقدون بوجود سلسلة من التكفير يُمتحنون على حلقاتها، ويُخوَّفون بها في كل مرة لكي لا يقتربوا من تكفير الكافر، فوقوع السلسلة الوهمية سببه الانطلاق من أن الناس مسلمون، ففاعل الشرك مسلم بسبب جهله، فمن اقتنع بكفره بعد بحث وطلب يصل إلى أنه مرتد عن الإسلام الذي لم يدخل فيه يوما، ويقول: لكن من يعتقد بإسلامه مسلم لجهله حتى تقوم عليه الحجة، فهذه أخفى من الأولى.

فالقضية هي: مسلم يشرك بالله! فإذا تقدّم بعضهم وخالف هذا ظهرت قضية: مسلم يعتقد أن المشرك موحّد! فإذا انتبه بعضٌ من ذلك البعض وخالف هذا الأخير ظهرت قضية: مسلم يجهل تكفير من لا يُكفّر المشرك! ولو كانوا يعتقدون أن الكفر دين آخر غير دين الإسلام ما وقع بينهم خلاف منذ الحلقة الأولى، ولما وجدت هذه السلسلة.

وفي كل مرحلة يتقدم إليها الباحث عن أصل الدين يقول: لو كان التكفير من أصل الدين لوجب تكفير المسلمين الذين بقوا خلفي وهم يجهلون تكفير هذا، ويعتقد أن من سبقه متنطع قد أقحم في أصل الدين ما ليس منه، وفي كل مرحلة أو درجة يصل إليها يرى نفسه وسطا بين باطلين، بين غلو وتشدّد أمامه وإجحاف وتميّع خلفه، كما يحلو للبعض أن يصنّف خوارج من أمامه ومرجئة من خلفه.

وهذه الطريقة الخاطئة لتحقيق أصل الدين ليست اختيارا تعليميا خاطئا، ولكن الواقع هو الذي فرضها بحيث لا يستطيع الباحث الانفكاك عنها، لأنه في كل مراحل حياته يرى نفسه مسلما، فهو يرى نفسه مسلما يشرك بالله، ثم يتفقّه في الدين فيترك الشرك لكنه يؤمن بإسلام المشرك، ثم يُكفّر المشرك بعد أن يغرق في تفاصيل ومراحل لتحقيق هذا التكفير، وهناك من يصل بعد جهد طويل مضاعف، وهناك من يبقى يدور في مكانه، أو ينتكس ويتراجع إلى الوراء.

وهذا ينتبه إلى هذا الجانب من معتقداته ومعاملاته بأنه كفر، والآخر ينتبه إلى جانب آخر، ويوغل كل منهما في سبيله، واليوم تأتيه فتوى بأن هذا كفر فيجتنبه، وغدا تبلغه فتوى عن أمر آخر، حتى يصل إلى حد معيّن.

وينطلق دوما من الفرع، ويحسب أن أي مرحلة وصل إليها هي الوسط بين الإفراط والتفريط، ويقيس التميّع والاعتدال والغلوّ بمقياس ما وصل إليه هو، وكل مرحلة تبقى آثارها ومخلفاتها فيه، ويرجع إليها كأصل إن شك في ما بعدها.

وكلما قدّم خطوة خاف مما بعدها، ولذلك يكون لأي مرحلة سابقة أتباع يؤمنون بها أكثر من المرحلة اللاحقة، وهناك من يتراجع، ويجد في العودة إلى المرحلة السابقة راحة وأعوانا يطمئن إليهم، وسكينة تغنيه عن الوحشة التي كان فيها، وقليل من الروّاد من يتقدم.

والكثير من الشرائع والأخلاق كالصلاة واللحية والجهاد تصنع تغيّرا وتحوّلا جذريا في حياته إذا التزم بها أكثر من مسائل أصل الدين، لأن نظرته إلى الكفر ليست كنظرة المسلم، فهو لا يقدّره حق قدره، وينظر إلى البدعة والمعصية كخطر أكبر من الكفر ومحور للولاء والبراء، وإن اعتقد نظريا أن الكفر كفر وسمّاه كفرا فإن حقيقته عنده تبقى مجرد خطأ أو معصية لا تمنع الإسلام في الواقع.

ينطلق الناس اليوم من تفاصيل الشريعة دون عقيدة سليمة، عكس ما كان عليه المسلمون عبر الزمان، إذ الأصل أن العقيدة هي التي توجه الحركة التي تتطلب شريعة تنظمها، أما اليوم

فيتحركون طبقا لعقيدة أخرى، فيحتاجون إلى الشريعة التي تنظم حركتهم، فيظهر التنافر بين الشريعة والعقيدة، كما يجري لدعاة السنة والجهاد.

وهذا التنافر يدفع إلى البحث عن العقيدة الصحيحة، فالعقيدة الفاسدة تصنع المسائل الفاسدة التي تفسد العقيدة ذاتها، لكنها تفضح نفسها لتناقضاتها الظاهرة، وإن كان الواقع يفرض تلك التناقضات مؤقتا.

وهكذا تُفرض أسئلة فاسدة من قبيل: ما حكم من يقاتل مع المشركين جاهلا أن حكمهم الكفر؟ كأن المسلم يجهل حكم الكفر والكفار، أو: هل يجوز الخروج على الحاكم المسلم؟ كأن الحاكم والخارج عليه مسلمَين، أو: ما حكم من اقتنع بالتوحيد ولم يقتنع بالتكفير؟ كأن التوحيد هو إفراد الله بالدعاء فقط، فالمسلم عندهم هو من يجتنب عبادة الأوثان، وقد يقاتل مع أبي جهل ضد المسلمين، ويعتقد أنه أخوه في الدين.

ولذلك نرى الذين يعلنون الإسلام من الأمم الأخرى غير المنتسبة إلى الإسلام لا يلاقون مشكلة ولا يمرّون على المراحل التي نتدرج فيها نحن إذا لم يأخذوها منا، وإلا فنحن نقدم لهم عقيدتنا وشبهاتنا على أنها الإسلام.

وربما هناك مراحل أخرى يمرّ عليها الإنسان للدخول في أصل الدين، وكل مرحلة تتبناها طائفة من الناس تَقلّ أو تكثر، وما نحن سوى جزء من هذا المسار، فمنا من يتجاوز هذه المراحل بسهولة أو يقفز عليها، ومنا من يغرق فيها، وقد يتراجع استجابة لقوة طاغية تشدّه إلى الخلف.

ومحاولة الدخول في الإسلام بالتدريج جزءا بعد جزء ليست دخولا في الإسلام حتى يكتمل أصل الدين، ولا تحقّق التوحيد حتى يتحقق، لأن التوحيد لا يتجزأ، لكنها ستبقى كأمر واقع إلى أن يشاء الله، فالتقدم نحو الإسلام يجري وفق عمل تراكمي، إلى أن نتجاوز المفاهيم الخاطئة والشبهات الواقعة أو التي ستقع وقانا الله شرّها، وتحل محلّها قواعد صحيحة تتضح شيئا فشيئا حتى تصير مسلّمات.

وما زالت عقائد كثير منا هشّة، ويظهر عليها ذلك كلما اقتربنا من أصل الدين، لأن الناس إذا بقوا على شركهم يُخيّل إليهم أنهم مستورون، والواقع أن ذاك الستر سببه عدم اهتمامهم باتباع الإسلام، فالتوحيد يفضحهم ويُخرج أوساخهم إلى العلن، وهناك انطباع متجذّر بأن عدم الاهتمام بالعقيدة والتخلي عن التمييز بين الناس على أساس الإسلام والكفر هو الحل لمشكل الاختلاف، لا التخلي عن الكفر والاجتماع على التوحيد.

وهم مختلفون في إطار كفرهم ويأكل بعضهم بعضا، لكن ذلك الاختلاف محبّب إليهم لأنه ينطلق من أهوائهم وشهواتهم ويخدمها، فلما نسوا الله وضيعوا دين التوحيد درءاً للخلاف عاقبهم الله بأن ضخّموا خلافاتهم الاجتهادية والفقهية التي أورثتهم العداوة والبغضاء، كما يعادي بعضهم بعضا على الدنيا، وأسوأ من ذلك كله تنازعهم في إطار مذاهب الكفر التي ابتدعوها، والتي انتحلوها من عقائد الشرق والغرب.

ويرون هذه الخلافات بين الباحثين عن التوحيد فيردّونها إلى اهتمامهم بالكفر بالطاغوت وتكفيرهم الأمة، فالحل عندهم هو العودة إلى دين القوم، والاكتفاء بالصلاة والصيام والتربية الخُلقية، والواقع أن كل من يبحث عن التوحيد يعُدّونه من أهل التوحيد، ثم يقولون: لماذا اختلف دعاة التوحيد؟

نحن من أمة انحرفت عن دينها وحرّفته، فنحن نبحث عنه عكس بقية الأمة السادرة في غيّها الراضية بما هي عليه، والبحث عن أصل الدين رغم الاختلاف أفضل من الاتحاد بعيدا عن أصل الدين.

لكن هذه الخلافات مانع قوي من التقدم نحو الإسلام، ودافع قوي للتراجع والبحث عن طريقة جديدة لتحقيق أصل الدين، وفي أغلب الأحيان تتطرّف كرد فعل.

فهناك من ردّ سبب الخلافات إلى البحث عن أصل الدين في الكتاب والسنة، وكان الحل عنده الخروج من إطار الرسالة كلية والعودة إلى العقل لتحديد التوحيد، وظن أن الناس

سيكونون بمعزل عن الاختلاف بمجرد التفكير المستقل دون استنباط من الكتاب والسنة، للوصول إلى تحقيق أصل الدين بالعقل وحده، دون أن يقدم دليلا نظريا ولا واقعيا على أن اتباع منهجه سينفي هذا المرض بالضرورة.

وكان هذا ردَّ فعل على الطرف المقابل الذي لا يقبل شيئا من أصل الدين إلا بدليل منطوق صريح من الكتاب والسنة على أنه من أصل الدين.

فهناك من يرى أن كل ما يتعلق بأصل الدين يُعلم بالوحي وحده، وهناك من يرى أنه يعلم بالعقل وحده، فيعمل على صياغة التوحيد عقلا، وإذا جئته بالوحي الذي يبطل ما فهمه بعقله رفضه بحجة أن الناس لا تعرفه دون شرع، وما هو إلا شيء تربّى عليه هو.

والحق أن الإسلام قد يُعلم بالعقل أو الوحي حسب أحوال الناس وظروفهم وانحرافاتهم، وحسب القضايا التي خالفوه فيها، فمن أصل الدين ما دعا إليه الأنبياء تصريحا، ومنه ما يُفهم من دعوتهم لأنه متقرر في عقول جميع البشر، إذا لم تخرّبها شبهات الجاهلية في زمن من الأزمنة، فيبنون عليه ولا يحتاجون إلى برهان، فهناك حقائق من أصل الدين يدركها العقل ويبني عليها كبديهيات لا تحتاج إلى نص.

فالعقل يمكنه إدراك حقائق أصل الدين، فاتباع شرع الله دون غيره في العلاقات الجماعية وتكفير الكفار ومحبة الإسلام وبغض الكفر وعدم نصرة الكفر على الإسلام وغيرها هي أمور تفهم من معنى الإسلام لله وحده كدين، وهي معلومة عقلا.

والمشكل ليس في استنباطها من الوحي إذا لزم الأمر، ولكن المشكل هو الانطلاق من كوننا مسلمين نبحث عن التوحيد، وننتهي عنها كما ننتهي عن أي محرّم في الشرع.

وليس المشكل في تعليم التوحيد إذا اقتضى حال المشرك ذلك، ولكن المشكل في جعله تعليما لمسائل فرعية لا تُدخل في الإسلام ولا تخرج منه، وإن كنا نتمنى أن يفهموا دون حاجة لإفهامهم، وهو الغرض الذي نسعى إليه، لكن الواقع يقول بخلاف ما نتمنى، فالحل دوما هو البيان والتفصيل والتعليم عقلا أو نقلا.

إن ما يفهمه الناس اليوم من أصل الدين بالوحي، لا يعني أنه يدرك بالوحي وحده بالضرورة عند كل الناس وفي كل عصر، وما ذكره الوحي لا يعني أن العقل يجهله بالضرورة.

وكون تكفير الكفار معلوما عقلا لا يعني أن من اقتنع بالوحي لم يفهم معنى تكفيرهم، ومعرفة الكافر تبنى على معرفة الكفر، ولا يشترط العلم بالوحي، لكن معرفته بالوحي حق، وليست جهلا بالتوحيد.

والعلم بالنص ليس شرطا لتحقيق أصل الدين، لكنه دليل على مخالفه، ولا يحق له القول أن العلم به ليس شرطا للإسلام أو أنه نزل متأخرا بعد أن أسلم الكثير من الناس ولذلك فليس دليلا.

فتاريخ نزوله لا يعني أنهم كانوا يجهلونه من قبل كما جهلناه نحن، فليس من الشرائع التي يجهلها بعض المسلمين، بل يستوي كل المسلمين في معرفته، فهو معلوم من معنى التوحيد ولوازمه، ومن يتذرع بأن هذا النص نزل متأخرا عليه أن يثبت أن الصحابة لم يحققوا معناه إلا منه.

وهناك من يسأل: أين الدليل على أن هذا من أصل الدين؟ وكيف تدعون إلى ما هو من أصل الدين دون دليل؟ وإذا وجد دليلا على ذلك يقول: هذا دليل على أنه معلوم بالوحي، وليس من أصل الدين، لأنه لم ينزل في بداية البعثة، فنبقى ندور في حلقة مفرغة، كأن الصحابة لم يدركوا ذلك الأمر إلا بعد نزوله، وذلك لأن البداية خاطئة، ومن وفّقه الله إلى بداية صحيحة لا يحتاج إلى هذه الأسئلة، كما لم يكن الصحابة بحاجة إليها.

فالأصل عنده هو العقائد التي نشأ عليها حتى يثبت خلاف ذلك، ولذلك لا يطلب الدليل على أن هذا الكفر مباح أو غير مخرج من الملة أو أن فاعله مسلم، فهذا كله لا يحتاج إلى دليل عنده، لأنه الأصل في نظره دون دليل.

فيعتقد الكفر ويفعله حتى يثبت عنده بالدليل القاطع خطأ هذا المعتقد أو هذا الفعل، وإلا فهو من الإسلام، وإن علم أنه ليس من الإسلام لا يبرأ منه حتى يأتيه الدليل على أنه كفر، وإلا فهو بدعة غير مخرجة من الإسلام، وإن علم أنه كفر يبحث عن دليل على أن فاعله جهلا كافر، وإلا فإنه مسلم حتى تقوم عليه الحجة التي لا تقام عادة.

وهذا راجع إلى انطلاقه من أنه مسلم ابتداء قد حقق أصل الدين، وهذا المنطلق الفاسد هو سبب هذه الضلالات المنتشرة اليوم بين الباحثين عن الإسلام.

يقول: يلزم الدليل من القرآن على تكفير من يفعل كذا وكذا، ولا يجوز تكفيره دون دليل من القرآن، وهذا يعني أن المسلمين يتفاوتون في تحقيق أصل الدين حسب علمهم وجهلهم بالكتاب والسنة، ويحددون مساحة أصل الدين حسب مستواهم الفقهي.

وإذا ثبت عنده تكفير كذا قال: هذا لا يكفي لجعله تكفيرا من أصل الدين، أريد ما يثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته اعتقدوا أن هذا التكفير من أصل الدين، وأين الدليل على أن من خالف النبي صلى الله عليه وسلم في التكفير قد خالف أصل الدين وكفر؟

فبدلا من طلب الدليل على أنه فرعي يطلب العكس، ويصرّ على هذا السؤال الخاطىء، لأن الأصل عنده أن كل مسألة فرعية كما تعوّد، فكل المسائل فرعية حتى يرِد النص الذي يثبت أنها من أصل الدين، ثم يُكفر من كذّب النص فقط، لأن الأصل أن الجميع مسلمون.

يسأل عن الدليل على مخالفة هذا العمل أو هذا الاعتقاد للإسلام، ثم الدليل على أنه كفر، ثم الدليل على أن فاعله الجاهل كافر، ثم الدليل على أن من لم يكفره كافر.

ويطلب دليلا على أن المشرك ليس موحدا، فهو موحد حتى يأتيه الوحي بنص على أن من يعبد غير الله كافر بالله، فهل سمعتم بمجوسي يعبد النار يطلب دليلا من علمائه على أن عابدي البقر ليسوا مجوسا؟ يدخل في دين ويعتقد أن من لم يدخل فيه أخوه في الدين، وهذا لأنه لم يعتقد أصلا أن الانتقال من الشرك إلى التوحيد هو تغيير للدين كله، وكل ما جرى هو تغيير في إطار إسلامه السابق كما يعتقد.

ويظن أن كل ما ينقض أصل الدين عليه دليل منطوق يحدده بالذات، ولا يكفي ما هو مفهوم، كأن الأنبياء وأتباعهم لم يجتنبوا ذاك الكفر إلا بعد أن نطق به الوحي، ويظن أن أصل الدين كان يُبنى لَبنة بعد لبنة كلما نزلت آية، وأنهم كانوا يضيفون إلى أصل الدين ما استجدّ مما نزل به الوحي ولم يعلموه من قبل إلى أن اكتمل التوحيد، مثل أحكام الشريعة التفصيلية، وأن منهم من كان يجهل هذا الحكم الجديد ما دام لم يبلغه النص، مثلما كان المهاجرون في الحبشة والأعراب يتعلمون متأخرين ما نزل من الشرائع.

فبعد أن كان الالتزام الإجمالي بالتوحيد عنده هو أصل الدين يضيف إلى ما حققه من أصل الدين اجتناب عبادة القبور، ثم يضيف اجتناب موالاة الكفار واتباع شرعهم من دون الله، ثم يضيف تكفير فاعل هذا أو ذاك، ثم يضيف تكفير من يجهل ذلك، ثم يضيف تكفير المشركين بالعموم، إلى غير ذلك.

وهذه الإضافات ليست دليلا على أن ما أضافه زيادة خارجة عن أصل الدين، بحكم أن أصل الدين كلٌّ لا يتجزّأ، فالواقع أن طريقته هذه في تحقيق أصل الدين ناقصة من البداية، وهذا يقع لعامة الناس.

وهناك من يتصور أن طريقة تَقدّمه نحو أصل الدين قد سار عليها الأنبياء وأتباعهم، وأنهم جهلوا معاني أصل الدين ابتداء مثلنا، فكانوا ينتظرون نصا لإضافة مسألة إلى أصل الدين، بعد أن كانوا يعتقدون بخلافها، أو كانوا بلا معتقد، أو يعتقدون أنها فرعية حتى نزلت الآية، ويعلقون بناء أصل الدين على نزول الآية، وهذا فهم ساذج وباطل.

ويتصوّر أن جهله بمسائل أصل الدين كان موجودا من قبل في قوم النبي صلى الله عليه وسلم أيضا، وبما أنه لم يبيّن لهم حكم هذا الأمر أو ذاك فهو فرع وليس من أصل الدين أو ليس من الدين، والواقع أن المشركين لم يكن لهم إشكال في حكمه حتى يدعوهم إليه، لأنه

نُسي من بعد بانتشار الكفر المتمسح بالإسلام، وإن غاب عنا حتى استنبطناه من آية نزلت من بعد فهذا لا يعني أن غيرنا عرفوه بعد نزولها، وإنما هي دليل على صحّة ما نبيّنه.

كما لا تُشكل على الأمم التي لا تنتسب إلى الإسلام اليوم مسائل التكفير التي غرقنا فيها نحن، ولا تثير معارك حولها مثلنا، لأنها لا تدّعي الإسلام، ولا يحتاج أهلها إذا أرادوا الدخول في الإسلام إلى دليل للإقرار بأنهم كانوا كافرين بالله، فكل التحريفات والانحرافات في فهم أصل الدين تقع بسبب انتسابنا إلى الإسلام قبل التخلي عن الكفر.

إن الآيات والأحاديث ليست هي الوسيلة الوحيدة لإدراك أصل الدين، لكن الاستدلال بها دليل على المخالف لها، فالاستدلال اليوم بقول الله تعالى: (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ) (المائدة: 17) **لا يعني أن تكفيرهم حكم فرعي منفصل عن (لا إله إلا الله)، أو أنه من العبادات التي لا تصح إلا بنص.**

ولو كان تكفير الكفار لا يصح إلا بنص لما جاز للصحابة تكفير النصارى قبل نزول هذه الآية، ولكن تكفيرهم معلوم بمقتضى شهادة أن لا إله إلا الله، فلا يمكن عقلا أن يشهد بها إنسان يعتقد أن من لم يؤمن بها من أهلها.

ولو كان دليل التكفير الوحيد هو الآية التي تحدد أهل ملة معيّنة بالاسم فما هو دليل تكفير من لم يُذكَر من أهل الأديان الأخرى؟ ومن لم يدرك تكفير أهل الأديان الأخرى كالديمقراطيين يعني أنه لم يفهم معنى الكفر، ولا فرق بينه وبين من يفعله، ودعوته تكون بتبيان معنى الشرك بالله.

فتكفير الكفار معلوم من مقتضى الدخول في دين الله، وكل ذي دين يعلم أن مخالفيه لم يدخلوا في دينه، وإن لم تبلغه الآية التي تذكر اسمهم أو تذكر معتقدهم بالذات، مثل أهل الملل المستحدثة في كل عصر، الذين لم تنزل فيهم آيات تسميهم.

فلا يكفر تارك التكفير بسبب التكذيب بالآية فقط، وإلا فهذا ليس من أصل الدين الذي يكفر جاهله، فمن لم يُكفّر الكافر قد خالف الآية، لكن كفره لمخالفته التوحيد وإن لم تبلغه الآية، فما يكفر بتكذيبه للآية فقط لا يجوز الاعتقاد به قبل نزول الآية أو قبل العلم بها، وهذا يعني أنه من الأحكام الفرعية وليس من أصل الدين، ولو كان أصل الدين مرتبطا بالآية فهذا يعني أن الصحابة لم يكونوا مسلمين حتى نزل.

ولا نحن عرفنا تكفير النصارى من هذه الآية فقط، حتى يوم كنا على دين قومنا، وهذا بفضل الرصيد الذي كنا نملكه من فهم لأصل الدين في الجانب المتعلق بالشعائر والمعتقدات الغيبية، فأدركنا مباشرة أنهم على دين غير ديننا، لكننا لم نعرف تكفير العلمانيين، وهذا بسبب عقيدتنا العلمانية المتمسحة بالإسلام، التي تجيز الخروج عن دين الله في الحياة العامة، أو اعتقادنا أن العلمانية كفر أصغر لا يخرج من الملة إلا بالاستحلال.

فكيف نعرف أن التحاكم إلى الطاغوت كفر كما فهمنا كفر النصارى دون علم بآية تكفيرهم؟ وكما فهمه الصحابة قبل نزول قول الله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ) (النساء: 60)، **(وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ)** (الشورى: 10).

فلم يستنبطوه من آية أو حديث، بل هو معلوم من معنى التوحيد، وذلك لأن الناس لم يكونوا قبل انتشار العلمانية الغربية في القرون الأخيرة يُسلمون لله في المساحة الفردية فقط، وهي الحياة الخاصة بالفرد كما نرى الآن، فالمشركون قديما رفضوا الإسلام لأنه سيحكم حياتهم الخاصة والعامة أفرادا ودولة، ورفضوا أن يجعلوا الإسلام محور الولاء والبراء عندهم.

أما الآن فمنطلقات الناس لمعرفة الإسلام علمانية، فالناس يعلنون الدخول في الإسلام في حياتهم الشخصية فقط، وهذا لا يكفي ليكون إسلاما.

ولذلك يحتاجون إلى تفصيل حكم تبنّي شرع الطاغوت والتحاكم إليه ومظاهرة أهله على المسلمين، ولم يكن الأنبياء يفصّلون للناس إلا ما خالفوه من دين الله، فهذه المسائل التي

تشغلنا اليوم لم تكلّف الأنبياء أي مشقة لإقناع المشركين بها، لكنهم عانوا مع عبادة الأوثان التي يفهمها أكثر الناس اليوم ببساطة ومقتنعون ببطلانها، فلكل عصر انحرافاته.

وهناك من يُقحم في معنى الكفر مباحات أو محرمات لا تخرج من الإسلام، مستنبطا ذلك بفهم سطحي متعنّت من الآيات والأحاديث، وهو يعلم أن الصحابة لم يعرفوها قبل نزول الآية، كالسحر بغض النظر عن احتوائه على شرك بالله، والجلوس مع الكفار أو سماعهم حال خوضهم في آيات الله دون رضى، رغم أن ملابسات نزول النهي في الكتاب والسنة تشير إلى أنه كان جديدا على الصحابة كما هو جديد علينا، لكنه يتوهم أن هذا الأمر كفر وأن الصحابة كانوا مسلمين مع إتيانهم هذا الفعل قبل تحريمه أو جهلهم بحكمه من بعد، فيُسقط اعتقاده بأنه كان مسلما مع شركه على دين الأنبياء وأتباعهم.

فلا يمكن أن ينزل نهي للمسلمين عن معنى كفري كانوا يأتونه مثل نزول النهي عن الخمر، والقول بأنه صار كفرا بعد الآية يعني أنه كفر ممن بلغته الآية فقط، وأن المسلمين يتفاوتون في التوحيد كما يتفاوتون في الطاعات والمعاصي، وأن توحيد الأنبياء يختلف من رسالة إلى أخرى، وأن إسلام المسلمين يختلف حسب البيئة التي هم فيها، وهذا لا يقبله أصل الدين.

إن مسائل أصل الدين التي ندرسها اليوم منفصلة عن بعضها البعض تُفهم من التوحيد كمعانٍ ولوازم ينتفي بانتفائها ولا يقوم إلا بها، لكن هناك من لا يقبل ما يفهمه العقل بداهة ولا ما يُفهم استنباطا من الوحي، ويشترط أن يكون الدليل نصا صريحا مباشرا ومنطوقا وقطعي الدلالة والثبوت، ويريد دليلا منطوقا على كل مانع من موانع أصل الدين وناقض من نواقضه التي لا نهاية لها، حسب ما تبتدعه أهواء الناس، رغم أن حكم هذه الموانع أو النواقض معلوم للمسلم لزوما، وإن لم يعلم دليلها.

وهذا يستلزم تحديد قائمة بالنص لكل أشكال الكفر التي ستظهر في المستقبل إلى آخر الزمان، وبعدها كل ما لم يذكر في تلك القائمة لا ينقض أصل الدين، وهذا أشبه بمن يشترط دليلا على تحريم التدخين بالاسم.

فلا يشترط في أصل الدين دليل منطوق، فشروط الشهادة لا تستنبط من الوحي فقط، ولا يقول مسلم: أنا أرفض التوحيد وأترك اتباعه وأنافق وأشك فيه وأبغضه، حتى يأتيني نص من الوحي يوجب عليّ قبول التوحيد والانقياد له والصدق واليقين به ومحبته، فمن يقول أن أصل الدين لا يصح إلا بالدليل المنطوق يجيز له ذلك، لأن ما يشترط فيه الدليل لا يجوز الإيمان به أو العمل به قبل الدليل حتى لو وجد الدليل من بعد، فوفق هذا المنطق السفيه يصير الصحابة مبتدعة لأنهم صدّقوا بالتوحيد وأخلصوا فيه وأحبوه واستيقنوا به وانقادوا له دون دليل على كل شرط منها!

لكن في الواقع حتى الذين يشترط الدليل لم ينتظر الدليل ليحقق تلك الشروط، ولا يفكر في ذلك، ولكن يتنطع في بعض المسائل التي لم يألفها، طلبه الدليل بهذا الشكل يكون بصورة انتقائية، حسب ما وصل إليه، وحسب ما هو محذوف عنده من أصل الدين مما تربّى عليه، فهناك مسائل لا يشترط فيها ذلك ولا يهتم بدليلها، لأنه فهمها بداهة دون حاجة إلى دليل ولم يجد فيها مشكلا، مثل الاعتقاد ببطلان الكفر وبغضه وشروط الشهادة التي حققها دون أن يعرف دليلها، لأنه يراها معلومة ببداهة العقل مثل كل البشر، وهذا يدل على بطلان منهجه هذا.

أما شرط العلم بالتوحيد لتحقيق شهادة التوحيد فيطلب عليه دليلا وإن كان شرطا بديهيا، لأن الأصل عنده أن جاهل التوحيد مسلم، وهناك تخوّف عند الباحثين عن أصل الدين من قضايا التكفير التي أحدثوا فيها ألف مشكل ومشكل وتفرقوا فيها شيعا، وتخوّف من قضية الكفر الذي فرضته العلمانية وهو تلقّي الشرائع المخالفة لشرع الله والاحتكام إليها والولاء للكفار بدلا من الولاء لله ولرسوله وللمؤمنين.

وهناك من يميّز الأصل من الفرع من ناحية قطعية النص أو ظنيته ثبوتا ودلالة، ويتكلم عن صحة حديث أو ضعفه، جاهلا أن علماء المسلمين حققوا أصل الدين ابتداء قبل ذلك الحديث، ولم يأخذوا أصل الدين منه أصلا، فلا ينكرون أمرا من أصل الدين ولو ورد فيه حديث ضعيف أو لم يعرفوا دليله.

فقد حققوا أصل الدين دون خلاف بينهم، ثم اختلفوا في ثبوت بعض الأحاديث، ولم يعلقوا أصل الدين على ثبوتها، أما اليوم فلم نتفق على أصل الدين، ورحنا نبحث عنه عن طريقها، فيُبطله البعض لعدم ثبوت حديث منها.

والقول أن أصل الدين يكفر مخالفه بسبب قطعية النصوص الواردة فيه إذا تمعّنا فيه جيدا نجد أن سببه عدم التخلص من تأثير عقيدة إسلام جاهل التوحيد، فلا يكفر إلا من قامت عليه الحجة، إذ يربطونه دوما ببلوغ النص ثم قطعية النص ثبوتا ودلالة، أي أن من جهله أو من لم يثبت عنده فهو مسلم، ومن تأوله فتأويله مستساغ لا تقام عليه الحجة، وتصبح المسألة خلافية بين المسلمين واقعا.

لكن انتفاء أصل الدين غير متعلق بالنص، لأنه ينتفي بالجهل لا بالتكذيب فقط، ومن لم يبلغه الإسلام كله فليس مسلما، وهذا هو الدليل ولا يحتاج إلى دليل آخر، وما دام جهل أصل الدين يمنع الإسلام فلا معنى للحديث عن قطعية النص وظنيته، فننظر في القطعية والظنية إذا وقع التكذيب بالنص بعد بلوغه، وما دام الدخول في الإسلام يتحقق دون علم بالنص فقطعيته وظنيته لا دخل لها.

وهناك من يتصوّر وفق ما مرّ عليه من مراحل، أن أصل الدين قائمة محددة من المعلومات، من ألمّ بها فهو مسلم، ومن أنقص منها فهو كافر، وحتى من زاد فيها فهو كافر.

يظن أن الله أكمل أصل الدين بقوله: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (المائدة: 3)**، والواقع أن الآية متعلقة بالشرائع الفرعية، وأصل الدين لم يكتمل بتلك الآية أو غيرها، لأن التوحيد لا يزيد ولا ينقص، ولم يكن أصل الدين عند النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ناقصا قبل نزولها، فقد انتهوا عن كل صور الكفر بإسلامهم، والذين توفوا قبل نزولها لم يكن توحيدهم ناقصا، فنقصان التوحيد هو الشرك والكفر بالله تعالى.**

وأصل الدين هو انتفاء الكفر، وليس مجموعة من الآيات التي من لم يستوفِها لم يحققه، ولو كان مجموعة من الآيات لوجب الإحاطة بها من كل من يريد الدخول في الإسلام.

وهناك من يبحث عن الدليل على كفر من يدعو غير الله، ويقدَّم له الدليل هكذا: (وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (المؤمنون: 117)**، والاستدلال بهذه الآية لا يعني أن معناها لا يُعلم إلا بنزولها، ولكن يُثبت للجاهل أن مخالفها كافر.**

أما المسلم فلا يحتاج إلى السؤال عن أي صورة من الكفر كما لا يسأل عن حكم عابد الصليب، ولا يستفتي العالم ليبيّن له معنى الكفر والكافر كأي مسألة فقهية، إلا إذا كان السؤال عن وجود معنى الكفر من عدمه في عمل أو قول لا يدرى معناه ومقصده، وهذا سؤال عن تحقق مناط الكفر في حالة معينة لا عن حكمه، كالسؤال عن وجود علة الإسكار في مشروب معيّن لا عن حكمه.

وهذا خلافا للذين يحصرون التكفير في يد العلماء، ويتستّرون تحت القول بأن التكفير حكم شرعي، وأن الكافر مَن كفّره الله ورسوله، وهذا ليمنعوا عامة الناس من التكفير الباطل، فبدلا من بيان التوحيد المناقض للشرك الذي يجعل الناس تفهم مناطات الكفر، إذا بهم يتركونهم لجهلهم بالتوحيد ويحرمون عليهم التكفير مطلقا إلا بفتوى منهم، وفي النهاية لا يهتم الناس بتحقيق أصل الدين لما أحاطوه به من تعقيد وغموض.

كما نرى في تعاملهم مع قاعدة (من لم يكفّر الكافر فهو كافر) التي أحاطوها بأسوار منيعة حتى لا ينفذ إليها أحد، فإذا فسرونها للناس لم يتكلموا إلا عن موانعها التي يخترعون منها كل يوم جديدا.

والقول أن التكفير حكم الله حق، لكنهم يقصدون أن التكفير يشترط أن يكون حكم الله فيه منطوقا في الكتاب والسنة كتكفير النصارى، والحق أن من أصل الدين ما هو منطوق وما هو مفهوم، فلم يكن القرآن يتنزل لينهى الصحابة رضي الله عنهم عن كفر يفعلونه عن جهل، ولم يكونوا يستفتون النبي صلى الله عليه وسلم في حكم الكفر والكفار، لأنه معلوم من مقتضى الإسلام، وحتى نكون مسلمين يجب أن نفهم مناطات الكفر كما فهموها، ولا نفرق بين عبادة الأصنام وأي صورة أخرى من الكفر، وإلا سنهلك مع الهالكين.

وحتى يكون الناس مسلمين يجب أن يفهموا العلل والمناطات التي يُبنى عليها التكفير، فالكفر يختلف عن المحرمات غير المخرجة من الإسلام التي تختلف من رسالة إلى أخرى وقد يجهلها المسلم، وقد يجهل المسلم علة التحريم، أما الكفر أيا كانت صورته فيجب أن يفهمه المسلم كنقيض للإسلام الذي دخل فيه.

وهناك من يسأل عن أي فعل يشك فيه: هل هذا كفر؟ وينتظر الحكم دون فهم لعلته، وهناك من يقول أن هذا المعتقد أو ذاك كفر، والدليل هو: قال فلان من السلف، ولا يعرف محل الكفر فيه، هذا إن كان ما فهمه هو ما عناه ذاك العالم أصلا، وتأتيه الفتوى بأن هذا كفر فيجتنبه دون فهم لعلة الكفر، ثم يتم التراجع عن تلك الفتوى فيتراجع، وهناك من يتوهم أن التوحيد يتحقق كلما كفّر غيره أكثر، ويعلن تكفير فلان وفلان أمام الناس، أو يكفّرهم احتياطا حتى لا يَكفر إن لم يُكفّر الكافر حسب فهمه.

ولا يكون المسلم مسلما حتى يعلم حكم الكفر بمقتضى معرفته بالتوحيد، مهما تشكّل الكفر في صور محدثة، ويجب أن يكون حكم كل كفر واضحا كوضوح السجود للأصنام حتى يكون المرء مسلما، فلم يكن المسلمون يوما بحاجة إلى من يفتيهم في حكم الكفر وأهله.

فالمسلم هو من يعرف متى يكفر بالله، ولا يستفتي في حكم الكفر بل يدركه بحكم إسلامه، بخلاف حال عامة الناس اليوم، فعلى مدار حياة الواحد منهم يعتقد أنه مسلم، ثم يسأل عن عمل أو معتقد كفري إن كان مخالفا للإسلام أو لا.

وليس المطلوب هو حكم التكفير دون إدراك علة التكفير قبل ذلك، فحكم الكفر والكافر حكم معلّل، يختلف عن صفات الله التي لا يدرك العقل كيفيتها، وقد قال العلماء عنها: أمِرّوها كما جاءت بلا تكييف ورُدّوا علمَها إلى الله.

وإنزال حكم التكفير دون علم بالعلل والمناطات موجود في واقع مسيرة البحث عن الإسلام، ويلزمنا العمل على إصلاح هذا الواقع، سواء كان ضلالا من المسلمين بالغلو في التكفير، أو ضلالا ممن لم يحقق الإسلام بعد.